جمعية البنوك اليمنية تشيد
بإجراءات البنك المركزي

٣٣١٪ نسبة إرتفاع ديون العالم

كورونا وإنخفاض تحويلات المغتربين..
تحديات ماثلة أمام الاقتصاد

المصارف
Al Masarif
YBA
جمعية البنوك اليمنية
Yemen Banks Association

التأثير المحتمل لوباء
فيروس كورونا

صناعة التمويل الأصغر في اليمن

مجلة شهرية - تصدر عن جمعية البنوك اليمنية - تعنى بالجوانب الاقتصادية والمالية والمصرفية - العدد (١١) أغسطس ٢٠٢٠
A Monthly magazine - issued by Yemen Banks Association - Concerned with economic, financial and banking aspects - Issue (11) August 2020

بنك الأمل للتمويل الأصغر
AL-AMAL MICROFINANCE BANK
YKB
(BY)
الاتصالات اليمنية Yemen Telecom
SABA ISLAMIC BANK
البريد اليمني Yemen Post
يمن نت

البنك اليمني للإنشاء والتعمير

Yemen Bank For Reconstruction & Development

البنك الأول في اليمن

The First Bank In Yemen

باقة من الخدمات المصرفية الإلكترونية

- خدمة تسديد الفواتير
- خدمة تسوق موبايل
- خدمة الموبايل المصرفي
- خدمة تحويل فوري لحساب مستفيد

لمزيد من المعلومات يمكنكم الإتصال على الرقم المجاني : 01 800022

www.ybrdye.com

لا تقتصر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والشركات على تقديم العون والمساعدة للجمعيات الخيرية التي تنشط في الأعمال الإنسانية والخيرية، أو تقديم الهبات العينية للأفراد أو الأسر الأشد حاجة في المجتمع.

التزاماً بالشراكة الوطنية والمسؤولية الاجتماعية

محمود قائد ناجي
القائم بأعمال رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك اليمنية

الأنشطة المالية والمصرفية هي أحد المكونات الأساسية للاقتصاد الوطني وتلعب دوراً حيوياً في دعم مؤسسات النشاط الاقتصادي وخلق العديد من الفرص الاقتصادية وفرص العمل للكوادر المؤهلة

إن المفهوم الحديث للمسؤولية الاجتماعية يتجاوز حدود المبادرات والتبرعات الفردية، وأصبح يمثل التزاماً من المؤسسة بالمساهمة في كل ما يعمل على تعزيز التكافل الاجتماعي ودعم التوجهات الرامية إلى خلق بيئة صحية للعمل تسهم في دعم الاستقرار والسلم الاجتماعي وتعزز ثقافة التكافل والمصلحة المجتمعية، ويعني ذلك أن تتعمق ثقافة المسؤولية المجتمعية في بنية المؤسسات والشركات وتصبح ركناً أساسياً في سياسات الشركة ورؤيتها ويتجسد في كل أنشطتها وممارساتها، وربما يكون مفهوم الشراكة الوطنية هو الأكثر تعبيراً عن المسئولية الاجتماعية بمعناها الأكثر شمولاً. إن المؤسسات الحديثة وتأتي البنوك وشركات الأموال في طليعتها هي المعنية أكثر من غيرها بالحرص على تحقيق المصلحة المجتمعية في كل أنشطتها وتوجهاتها، وعليها أن تعلن وتجسد التزامها الكامل بالعمل مع كل ذوي العلاقة لتشخيص الأضرار الجانبية التي تسبب فيها أو قد تسببها طريقة ممارستها للنشاط، وتتسبب بالمزيد من المعاناة لبعض أو كل فئات المجتمع، وتقع على تلك المؤسسات مسؤولية العمل بتعاون وثيق مع الجهات المختصة في الحكومة أو خارجها لوضع المعالجات المطلوبة لتخفيف الآثار الضارة من أنشطتها على فئات المجتمع، وخاصة الفئات الأكثر تضرراً منه.

ومن المؤكد أن الأنشطة المالية والمصرفية هي أحد المكونات الأساسية للاقتصاد الوطني وتلعب دوراً حيوياً في دعم مؤسسات النشاط الاقتصادي وخلق العديد من الفرص الاقتصادية وفرص العمل للكوادر المؤهلة، ومع ذلك فهذه الأنشطة، إذا ما خرجت عن الأطر القانونية المنظمة لنشاطها، ستسبب مضاعفات مؤلمة للكثير من فئات المجتمع، وعلى سبيل المثال، فالنشاط في السوق المحلي للعملات الأجنبية الذي تنشط فيه شركات الصرافة بشكل أساسي والبنوك بشكل أقل، هو نشاط اقتصادي مشروع ومطلوب لتدبير العملة الأجنبية اللازمة لتمويل احتياجات الاستيراد، لكن الممارسات الغوغائية والمضاربات المدفوعة بمصالح ذاتية بحتة، المخالفة لكل أحكام القوانين المنظمة لعمل السوق، والتي لا تلقي بالاً للاعتبارات المجتمعية قد دفعت الكثير من البنوك، في مناسبات كثيرة ومتعددة، إلى تعليق عملياتها في السوق تجنباً للمضاعفات المتوقعة منها، وقد تسببت الممارسات اللامسؤولة في السوق المحلي للعملات الأجنبية، ولا زالت تسبب أضراراً بالغة للاقتصاد الوطني، ولكل فئات المجتمع، وعملت على خلق اضطرابات متواصلة في أسعار الصرف وضغوط متوالية على سعر صرف العملة الوطنية، أدت إلى تدهور القيمة الشرائية للريال، وانعكست في ارتفاعات متوالية في أسعار السلع الاستهلاكية، بحيث أضرت بالقدرة الشرائية للمواطن وهوت بها إلى مستويات متدنية لم يعهدها من قبل، ولا شك أن التأثيرات الضارة الناتجة عن مثل تلك الممارسات لا بد أن تؤدي إلى اتساع رقعة الفقر في المجتمع، وتفشي الجريمة، وتصبح مصدر تهديد للأمان والسلم الاجتماعي في البلاد.

لقد قام البنك المركزي اليمني بكثير من الجهود، التي يشكر عليها، في تنظيم نشاط شراء وبيع العملات في السوق، والحد من الاختلالات والتجاوزات وأعمال المضاربة فيها، ومع ذلك فما زال هناك العديد من الاختلالات التي يتوجب العمل على تصويبها.

وفي هذا الإطار يتوجب علينا أن ندرك أن مسؤولية تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف لا تقع على البنك المركزي وحده، بل إن كل ذوي العلاقة، وفي مقدمتهم البنوك وشركات الصرافة، وكل المتعاملين في السوق مدعوون إلى تحمل المسؤولية في لجم المضاربات ومحاربة الممارسات الضارة في سوق العملة، والمساهمة في تحقيق الاستقرار، وتخفيف المعاناة على المواطن.

إن استقرار سعر الصرف سيعود بالنفع على كل ذوي العلاقة، بنوك، وصرافين، ومؤسسات تجارية وصناعية سواء كانت حكومية أو خاصة، وبالتالي فهم جميعاً المعنيون، إلى جانب السلطة النقدية، بتشخيص مواقع الاختلال، وتنسيق الجهود لوضع المعالجات الفعالة لها.

إن مؤسسات النشاط الاقتصادي جميعها بحاجة إلى تأكيد حرصها على تخفيف الضرر على المواطن، وتجسيد الالتزام بتحقيق الشراكة الوطنية وتحمل المسؤولية الاجتماعية كما وردت في وثائق التأسيس الخاصة بتلك المؤسسات Mission & vision.

المصارف
Al Masarif

جمعية البنوك اليمنية
Yemen Banks Association

مجلة شهرية تصدر عن جمعية البنوك اليمنية
تعنى بالجوانب الاقتصادية والمالية والمصرفية
تصدر كل شهرين مؤقتاً

www.yemen-yba.com

العـــدد (11) أغسطس 2020

المشـــرف العـــام
محمود قائد ناجي
القائم بأعمال رئيس مجلس الإدارة

رئيـــس التحريـــر
أحمد عبده فارع

مديـــر التحريـــر
فؤاد أحمد القاضي

مستشـــار هيـــئة التحريـــر
نجيب العدوفي

عضو هيئة التحريـــر
قائد رمادة

العلاقـــات العامـــة
عبدالحميد المطري

الإخـــراج الفني والتنفيـــذ
سلطان الصالحي

الجمهورية اليمنية- صنعاء
شارع الزبيري- عمارة بنك قطر- أمام البنك العربي
تلفون: ٥٧٠٠٨٨/٩ -٠١
فاكس: ٢٤٢٣٠٥-٠١
ص.ب: (١١٣١٨) صنعاء

البريـــد الإلكترونـــي
ybanet@yemen-yba.com

الإعـــلانات
يتم الاتفاق بشأنها مع هيئة التحرير

المقالات المنشورة لاتعبر بالضرورة عن رأي المجلة

صناعة التمويل الأصغر (ملف العدد)
13

مساعد المدير العام لبنك الأمل غمدان عون:
حققنا مؤشرات إيجابية
28

حكاية أول بنك في اليمن
34

اختيار منتج التمويل الإلكتروني التابع لبنك الأمل كأفضل منتج تمويل أصغر في آسيا للعام 2020
08

الحوشبي: الركود الاقتصادي لدول المهجر أثر سلبا على تحويلات المغتربين وعلى قيمة الريال اليمني
26

خدمات الدفع الإلكترونية في اليمن (التحديات وفرص النجاح)
30

أمين عام جمعية المحاسبين القانونيين اليمنيين:
تطبيق معيار الأدوات المالية سيزيد ثقة المودعين في البنوك اليمنية
38

شماخ: البنوك اليمنية هي من تساهم في تمويل عجز الموازنة العامة
22

السوسوة: المشاريع الصغيرة تساهم في التخفيف من الفقر وتحد من البطالة
19

YKB
بنك اليمن و الكويت يُلهم المستقبل
YKB Inspiring the future
yk-bank.com

Ye'ah Money

ياه موني

الطريق الأسعد لتحويل الأموال لعائلتك

من
فوري Fawri
خدمات تحويل الأموال
Money Transfer Services
بنك الجزيرة BANK ALJAZIRA

الوكلاء:
تحويل أموال كويك
Humanitarian Transfers التحويلات الإنسانية
الشركة الوطنية للتحويلات النقدية National Cash Transfer Co.
HEC
الأكوع موني Alakwaa Money
مال خوالات مالية اسم الثقة من سويد
ناصر إكسبرس NASER EXPRESS
المحيط للحوالات السريعة
النجم للحوالات المالية

القائم بأعمال رئيس جمعية البنوك اليمنية يشيد بإجراءات البنك المركزي اليمنى الاخيرة

أشاد الأستاذ محمود قائد ناجي -القائم بأعمال رئيس جمعية البنوك اليمنية- بالإجراءات الأخيرة الصادرة من البنك المركزي اليمني بصنعاء والموجهة إلى كافة البنوك وشركات ومنشئات الصرافة بشأن التعامل بالأوراق النقدية لعملة الدولار ذات فئة الاصدار 2003م و2006م.

وقال محمود قائد إن هذه الاجراءات تصب في المصلحة العامة وتمنع استغلال المواطنين وتضمن الحماية لمدخراتهم من العملات المحلية والأجنبية.

مؤكداً أن ما قام به البنك مؤخراً يأتي انطلاقاً من مسؤوليته في تحقيق استقرار الأسعار وحماية المواطنين من الاستغلال التي تمارسه بعض شركات الصرافة ويحول دون محاولات تلك الشركات تحقيق أرباحٍ غير مشروعةٍ على حساب المواطن البسيط.

وأضاف أن العالم أجمع يتعامل بكل فئات الدولار دون تفريق أو تمييز وبسعر واحد لكل الفئات.

ودعى القائم بأعمال رئيس جمعية البنوك، كل المؤسسات المالية والمصرفية إلى التعاون والتضامن مع جهود البنك المركزي، والحرص على الالتزام بتوجيهاته، لضمان الاستقرار في أسعار الصرف، وتفادي الغرامات المالية التي حددها البنك، كون الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي تصب في مصلحة كل فئات المجتمع ومؤسساته الاقتصادية، وتهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي والنقدي، وتخفيف المعاناة على المواطنين.

هذا وكان البنك المركزي اليمني بصنعاء قد أصدر في مطلع سبتمبر 2020 إعلانا أكد فيه بأن قيمة الأوراق النقدية لعملة الدولار ذات فئة الإصدار 2003م- 2006م (البيضاء) بما في ذلك التي تظهر عليها آثار الشي أو المختومة، هي بنفس قيمة الأوراق النقدية لعملة الدولار ذات فئة الإصدار اللاحق (الزرقاء) وحذر البنوك وشركات الصرافة من التلاعب أوالتمييز في أسعار صرفها.

مناقشة آلية تطوير تحصيل الإيرادات عبر وسائل إلكترونية

المصارف/ متابعات:

أكد نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير المالية، الدكتور رشيد عبود أبو لحوم، الحرص على تطبيق إجراءات تحصيل الإيرادات الحكومية بالوسائل الإلكترونية للمدفوعات .. لافتاً إلى أن هذا المشروع يأتي ضمن الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة مرحلة- التعافي الاقتصادي- ومشروع تطوير أساليب تحصيل الإيرادات الحكومية.

جاء ذلك خلال اجتماع عقده يوم الـ12 من شهر أغسطس الجاري في العاصمة صنعاء، لمناقشة آلية تطوير أساليب تحصيل الإيرادات الحكومية وتفعيل ربط الجهات الإيرادية بالوسائل الإلكترونية للمدفوعات.

وأشار إلى أهمية تطبيق مشروع تحصيل الإيرادات الحكومية بالوسائل الإلكترونية للمدفوعات، بما يعزز من كفاءة المالية العامة .. مبيناً أن تطبيق هذه الإجراءات تمت بشكل كامل خلال الفترة الماضية وبُذلت جهوداً واسعة ومضنية لتنفيذه.

ونوه الدكتور أبو لحوم بدور الفنيين في المصالح الإيرادية وكاك بنك لمعالجة الملاحظات الفنية التي طرأت أثناء فترة التطبيق التجريبي للمشروع في مرحلته الأولى.

ولفت إلى أن الاجتماع يأتي للوقوف على ما تم إنجازه بشأن التطبيق التجريبي لمشروع تطوير أساليب تحصيل الإيرادات الحكومية عبر الوسائل الإلكترونية للمدفوعات، خلال الفترة الماضية ومعالجة الملاحظات القائمة.

كما أكد نائب رئيس الوزراء الحرص على تقييم مدى انتشار النقاط على مراكز التوريد والاطمئنان من الناحية الفنية أن المشروع أصبح ملبياً لاحتياجات مصلحتي الضرائب والجمارك بخصوص التقارير اليومية التي يجب الحصول عليها من هذا النظام.

وأوضح أن خطة انتشار النقاط يأتي بهدف الوصول إلى إجراءات وخطة عملية مزمنّة يتم من خلالها بنهاية 2020م، تحديد ما سيكون عليه الوضع بالنسبة لمشروع النظام والتحصيل.

وحث المصالح الإيرادية على رفع تقارير يومية بالمعلومات والبيانات الدقيقة عن تحصيل الإيرادات والتخلص من إجراءات التعامل يدوياً .. مشدداً على ضرورة مضاعفة الجهود من قبل الفنيين في البنك المركزي ومصلحتي الضرائب والجمارك لتحديد طبيعة الاحتياجات الفعلية، خاصة ما يتعلق بالجوانب الفنية بما يسهم في استكمالها.

وأشاد الدكتور أبو لحوم بجهود قيادات مصلحتي الضرائب والجمارك وبنك التسليف التعاوني الزراعي خلال الفترة الماضية في التطبيق التجريبي لآلية التحصيل الحكومية .

فيما أكد رئيس مصلحة الجمارك، أهمية استمرار التنسيق بين المصلحة وكاك بنك لمعالجة الإشكاليات المتعلقة بالجوانب الفنية في عملية توريد الإيرادات ضمن عملية الدفع الإلكترونية.

وشدد على ضرورة تشغيل جمرك الحديدة ووضع رؤية وخارطة واضحة ومزمنّة لعمل الجمارك في المحافظات، بما يكفل متابعة إجراءات العمل الجمركي.

من جانبه استعرض رئيس مصلحة الضرائب، إجراءات التنسيق بين المصلحة وبنك التسليف التعاوني الزراعي خلال الفترة الماضية، وفي المقدمة فتح الحسابات الضريبية في البنوك سيما كاك بنك.

أثري الاجتماع بمداخلات وملاحظات، أكدت في مجملها الحرص على إنجاح مشروع تطوير أساليب تحصيل الإيرادات الحكومية وتفعيل ربط الجهات الإيرادية بالوسائل الإلكترونية، والتنسيق بين المصالح الإيرادية وكاك بنك في هذا الجانب.

وتطرق الاجتماع الذي ضم رئيسي مصلحتي الجمارك يوسف زيارة والضرائب أحمد الشوتري ورئيس مجلس إدارة بنك التسليف التعاوني الزراعي إبراهيم الحوثي، إلى إجراءات التنسيق بين الجهات ذات العلاقة لوضع خطة مزمنة لتنفيذ أنشطة مشروع تطوير أساليب تحصيل الإيرادات الحكومية عبر ربط الجهات الإيرادية بالوسائل الإلكترونية للمدفوعات.

بنك الأمل
للتمويل الأصغر
AL-AMAL MICROFINANCE BANK

- سداد فواتير الاتصالات والخدمات
- إرسال وإستقبال الحوالات
- التسوق عبر الانترنت
- دفع المشتريات
- خدمات التمويل
- الايداع والسحب النقدي

نفذ عملياتك المالية بآمان

خدمة النقود الإلكترونية من بنك الأمل

#بيس_وبس

الأمل زراعي

تمويل لجميع
الإحتياجات الزراعية

- ضمانات متنوعة وميسرة .
- اجراءات مسهلة .

الفكرة عليك
والتمويل علينا

مول مشروعك عبر بنك الأمل للتمويل الأصغر

قارن واتخذ قرارك !
واستمثر اموالك في المكان الصحيح

	ريال يمني	عملة أجنبية
ودائع أجله	11.5%	4%
ودائع التوفير	6.5%	2.5%

أعلى نسبة عائد ودائع بين البنوك الإسلامية

Al-Amal Social Cash Transfer
تحويلات الأمل الإجتماعية

آمن . سريع . موثوق
Safe . Fast . Reliable

بنك من لا بنك له
Bank of the Unbanked

778559009

8000006

للمزيد من المعلومات
يرجى الاتصال على الرقم المجاني

/ALAMALBANK

الاستثمار تناقش مع البنوك إنشاء محفظة استثمارية بين القطاعين العام والخاص

ناقش نائب رئيس الهيئة العامة للاستثمار خالد شرف الدين مع القائم بأعمال رئيس جمعية البنوك محمود قائد ناجي، ومدراء البنوك الاسلامية إمكانية إنشاء محفظة استثمارية بين القطاع العام والخاص، تشارك فيها عدد من مؤسسات القطاع العام ذات الوفر المالي مع القطاع الخاص بما في ذلك البنوك والمصارف الراغبة في المشاركة ، وتهدف هذه المحفظة الى تمويل عدد من المشروعات الاستثمارية المربحة وذات الاولوية الوطنية في القطاعات الواعدة المستهدفة.

وبحث الاجتماع الذي ضم رئيس قطاع الترويج بالهيئة المهندس محمد حسين، ورؤساء البنوك الإسلامية، الخطط التنفيذية لإنشاء المحفظة الاستثمارية من اجل تقليل المخاطر ، وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص.

وتطرق اللقاء إلى ما أنجزته الهيئة في إطار تحسين بيئة الأعمال والمشاريع، بما في ذلك الدراسات والاستراتيجيات في القطاعات الواعدة، والفرص الاستثمارية، وحصر المشاريع، التي تضررت بسبب القصف والتدمير، وإعادة تأهيلها، وكذا تعزيز قدرات النافذة الواحدة في الهيئة العامة للاستثمار ، فضلا عن حزمة الامتيازات التي تقدم للمشاريع الاستثمارية. وأشار إلى أن الهيئة استكملت إعداد دراسات أول منطقة للصناعات الدوائية، بالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة، مؤسسة شباب القابضة ، وهي معروضة للتمويل.

من جانبه أكد القائم بأعمال رئيس مجلس إدارة الجمعية محمود قائد ناجي، حرص الجمعية على تفعيل التعاون مع الهيئة؛ والعمل المشترك وبما يخدم تنمية الاقتصاد الوطني.

وأكد على أهمية استمرار عقد الاجتماعات المتواصلة بين الجمعية والهيئة بهدف التوصل الى صيغة مشتركة لإنشاء هذه المحفظة عبر انشاء ائتلاف بين القطاع العام والقطاع الخاص لتمويل عدد من المشروعات الاستثمارية

وأشار الى أهمية هذا الاجتماع للخروج برؤى متوافقة لحلحلة أي مشاكل أو معوقات، يمكن أن تعيق تعاون الهيئة والبنوك في تمويل المشروعات المختلفة مستقبلا.

بنك اليمن الدولي يفتتح فرعه الثالث في محافظة عدن

افتتح بنك اليمن الدولي فرعه الثالث في محافظة عدن، والكائن في مديرية خورمكسر، في إطار خطة البنك في التوسع من أجل تقديم برامج متطورة وخدمات نوعية لتقديم أفضل خدمة لعملاء البنك من أفراد وشركات ومنظمات محلية ودولية. وقد افتتح الفرع مساعد المدير العام للموارد البشرية، أنور الشعيبي، والمدير الإقليمي لفروع البنك في محافظة عدن، سامي ناشر، وبحضور مديري وموظفي فرعي كريتر والمنصورة.

الجدير بالذكر أن بنك اليمن الدولي تأسس في عام 1979م ، وشهد منذ تأسيسه العديد من التطورات المصرفية وافتتح عددا من الفروع في معظم محافظات الجمهورية اليمنية، واشتهر البنك بتقديم برامج متطورة وخدمات نوعية والوصول الى عملائه في مختلف المناطق والمحافظات اليمنية.

اختيار منتج التمويل الإلكتروني التابع لبنك الأمل كأفضل منتج تمويل أصغر في آسيا للعام 2020

تم اختيار منتج التمويل الالكتروني التابع لبنك الأمل للتمويل الأصغر للفوز بجائزة أفضل منتج للتمويل الأصغر للعام 2020 في المنطقة الأسوية في المسابقة التي أعلنت عنها مجلة Asian Banking and Finance وهي مجلة رائدة للمديرين التنفيذيين في البنوك والتمويل في آسيا. وتركز على الخدمات المصرفية التجارية والتجزئة وسوق الأوراق المالية من منظور مصرفي) وذلك لتطابقه مع معايير المنافسة باعتباره طريقه مبتكرة في تقديم خدمات الإقراض بالاعتماد على التكنولوجيا التي تساعد في الوصول إلى العملاء، وكذا توافقه مع الجهود العالمية في مكافحة فيروس كورونا المستجد من خلال الاعتماد على النقود الالكترونية بدلا عن الورقية التي تعد أحد أهم وسائل انتقال العدوى . وقد أعلن موقع المجلة في السادس من شهر أغسطس الماضي عن قائمة أفضل بنوك التجزئة في المنطقة الأسيوية للعام 2020 والتي قامت خلال العام 2020 بتقديم منتجات مالية قادرة على اختراق السوق في ظل المنافسة القوية معتمدة على الابتكار وتسخير التكنولوجيا للوصول إلى العملاء بكفاءة عالية في ظل ظروف مصرفية معقدة خاصة خلال وباء كورونا.

وتعد هذه الجائزة الرابعة لمنتج التمويل الالكتروني خلال العام 2020 محققا بذلك اعترافاً دولياً كبيراً خلال أقل من عام من إطلاقه .

عمر راشد عبدالحق مديراً عاماً لبنك اليمن الدولي

أصدر مجلس إدارة بنك اليمن الدولي في اجتماع له قراراً يقضي بتعيين الأستاذ/ عُمر راشد عبدالحق مديراً عاماً للبنك.

ويُعد عمر راشد من الشخصيات المصرفية المشهود لها في هذا المجال، وهو حاصل على ماجستير إدارة أعمال من الولايات المتحدة الأمريكية، وتقلد مناصب مدير إدارة التسويق ومساعداً للمدير العام للتسويق، ونائباً للمدير العام للعمليات، وقائماً بأعمال المدير العام.

إبراهيم الحوثي رئيساً لمجلس إدارة كاك بنك

صدر القرار الجمهوري رقم (35) لسنة 2020 بتعيين الأستاذ/ إبراهيم أحمد أحمد الحوثي رئيساً لمجلس إدارة بنك التسليف التعاوني الزراعي.

وقد شغل ابراهيم الحوثي منصب المدير التنفيذي لكاك بنك الإسلامي، ثم نائب الرئيس ال،تنفيذي، رئيس قطاع تطوير الأعمال، في بنك التسليف التعاوني الزراعي.

وإبراهيم الحوثي من الشخصيات الاقتصادية التي لها خبرتها في العمل المالي والمصرفي، فهو حاصل على ماجستير إدارة أعمال من كلية الإدارة جامعة صنعاء المشروع الهولندي كلية ماسترخت، وكان آخر منصب له وكيلاً للبنك المركزي لقطاع الرقابة على البنوك.

ربيع الحميدي مديراً عاماً للبنك التجاري اليمني

أصدر مجلس إدارة البنك التجاري اليمني قراراً بتعيين الأستاذ/ ربيع الحميدي مديراً عاماً للبنك.

ويُعد الحميدي من الشخصيات المصرفية التي تدرجت في مناصبها في ذات المجال، وهو حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة والمراجعة ويدرس حالياً ماجستير في المحاسبة، وكان قد شغل منصب مساعد المدير العام، ومدير الرقابة والتفتيش، وعضو مجلس إدارة شركة سبأكارد، ومدقق وقائد فريق في KPMG.

فرع بنك التسليف في إب يوقع اتفاقية تعاون مع فرع هيئة المواصفات

وقع فرع بنك التسليف التعاوني الزراعي (كاك بنك) بمحافظة إب ، مع فرع الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة، على اتفاقية تبادل الخدمات المصرفية، ضمن مشروع الريال الإلكتروني للتخفيف من معاناة المواطنين والحد من أزمة السيولة المالية.

وتضمنت الاتفاقية التي وقعتها مديرة فرع هيئة المواصفات والمقاييس بالمحافظة ريا العنسي، ومدير فرع (كاك بنك) محمد يحيى عبد العزيز ، تسهيل معاملات الموظفين من خلال خدمة تسديد فواتير المياه والكهرباء والاتصالات ، وإرسال الحوالات المالية المحلية عبر الانترنت ، مقابل فائدة مالية للبنك بنسبة واحد في المائة.

وأوضحت مدير فرع هيئة المواصفات والمقاييس بالمحافظة أن توقيع هذه الاتفاقية ترجمة لتوجيهات المجلس السياسي الأعلى بشأن تفعيل مشروع الريال الإلكتروني وبما يعزز من الأداء الاقتصادي في ظل الظروف الراهنة .

وأشارت العنسي إلى أن هذه الخدمة التي تعتمد على نظام الدفع الإلكتروني تهدف إلى استثمار تقنية المعلومات لخدمة مقتضيات الحكومة الالكترونية .

المصدر :سبأنت

البريد اليمني
Yemen Post

خدمة
البريد الناطق
لمشتركي الحساب الجاري

تسديد الفواتير
التحويل من حساب الى حساب جاري آخر
دفع قيمة المشتريات
الاستعلام عن الرصيد

8008008
www.post.ye
postyemen

نحن جميعا ندرك أن الوضع بالنسبة لانتشار فيروس كورونا خطير للغاية ومن الممكن جدا أن يزداد سوءا. وهذا الأمر يؤثر علينا جميعا. واسمحوا لي أن أبدأ باستعراض ما نعلمه وما لا نعلمه بشأن فيروس الكورونا ثم أنتقل إلى كيفية دعم المجتمع العالمي لمن تأثروا بهذه الأزمة بشكل فعال ومنسق.

التأثير المحتمل لوباء فيروس كورونا

بقلم: كريستالينا غورغييفا *

ما نعلمه

نعلم أن المرض ينتشر بسرعة. فمع تأثر أكثر من ثلث بلداننا الأعضاء بشكل مباشر، لم تعد المسألة إقليمية – إنما هي مشكلة عالمية تتطلب استجابة عالمية.

ونعلم أيضا أن هذه الفاشية ستنحسر في نهاية المطاف، ولكننا لا نعلم مدى سرعة حدوث هذا.

ونعلم أن هذه الصدمة استثنائية إلى حد ما فهي تؤثر على عناصر مهمة في العرض والطلب معا: فالعرض سيضطرب بسبب حالات المرض والوفاة، وأيضا بسبب جهود احتواء الأزمة التي تحد من الحركة، وارتفاع تكلفة ممارسة الأعمال نظرا للقيود على سلاسل العرض، وتقليص الائتمان.

وسينخفض الطلب أيضا بسبب ارتفاع عدم اليقين وزيادة السلوك التحوطي، وجهود احتواء الأزمة، وتصاعد التكاليف المالية التي تحد من القدرة على الإنفاق وستنتقل هذه الآثار عبر الحدود.

وتشير تجربتنا إلى أن حوالي ثلث الخسائر الاقتصادية من المرض ستكون تكاليف مباشرة: خسائر في الأرواح، وعمليات غلق لأماكن العمل، وإجراءات للحجر الصحي. أما الثلثان الباقيان فهما الآثار غير المباشرة الناجمة عن تراجع ثقة المستهلكين والمسلك التقشفي لمؤسسات الأعمال، وضيق الأوضاع في الأسواق المالية. والخبر السار هو أن النظم المالية أشد صلابة مما كانت عليه قبل الأزمة المالية العالمية. غير أن التحدي الأكبر حاليا هو التعامل مع عدم اليقين.

وفي ظل أي سيناريو، سينخفض النمو العالمي في 2020 عن مستوى العام الماضي. ولكن ما يصعب التنبؤ به هو إلى أي حد سينخفض، وما مدة استمرار هذا الانخفاض، فذلك سيعتمد على الوباء نفسه، وأيضا على حسن توقيت إجراءاتنا ومدى فعاليتها.

ويشكل هذا صعوبة خاصة في البلدان التي تعاني من ضعف نظمها الصحية ومحدودية قدرتها على الاستجابة مما يدعو إلى وضع آلية للتنسيق على مستوى العالم من أجل التعجيل بتعافي العرض والطلب.

كيفية الاستجابة على مستوى كل بلد

تتمثل الأولوية القصوى من حيث استجابة المالية العامة في ضمان الإنفاق الأساسي المتعلق بحماية صحة الناس، ورعاية المرضى، وإبطاء انتشار الفيروس. وأؤكد بشدة على إلحاح الحاجة إلى تكثيف الجهود في اتخاذ الإجراءات الصحية اللازمة وضمان إنتاج المستلزمات الطبية بما يجعل عرضها متناسبا مع الطلب عليها.

ثانيا، قد يتطلب الأمر اتخاذ إجراءات على صعيد السياسة المالية الكلية لمعالجة صدمات العرض والطلب التي أشرت إليها آنفا. وينبغي أن يكون الهدف هو اتخاذ إجراءات «لا ننـدم عليها فيما بعد» لتقصير فترة التأثير الاقتصادي وتخفيف حدته. وينبغي اتخاذ هذه الإجراءات في الوقت المناسب وتوجيهها بدقة نحو القطاعات ومؤسسات الأعمال والأسر الأشد تضررا.

وإذا حدث ضعف شامل في الطلب من خلال قناتي الثقة وانتقال التداعيات بحيث يشمل التجارة والسياحة وأسعار السلع الأولية وتشديد الأوضاع المالية فسوف يتطلب ذلك استجابة إضافية على مستوى السياسات لدعم الطلب والتأكد من كفاية عرض الائتمان.

ثالثا، سيتعين كذلك توفير قدر كافٍ من السيولة لموازنة مخاطر الاستقرار المالي.

وخلاصة القول إن الوضع يتطور بسرعة وينبغي أن نكون مستعدين لمواجهته بصورة أقوى وأكثر تنسيقا إذا تطلب الأمر ذلك. وفي هذا الصدد، أرحب ببيان مجموعة السبعة الذي أعربت فيه عن استعدادها لمواصلة التعاون من أجل اتخاذ إجراءات فعالة في الوقت المناسب.

كيف يمكن للصندوق تقديم المساعدة؟

الصندوق، من جانبه، مستعد لمعاونة أعضائه. يوفر صندوق النقد الدولي مساعدات بقيمة 50 مليار دولار تقريبا من خلال تسهيلاته التمويلية التي تتيح صرف الموارد على أساس عاجل في حالات الطوارئ للبلدان منخفضة الدخل وبلدان الأسواق الصاعدة التي يُحتمل أن تطلب الدعم في هذا السياق. ويتيح الصندوق لأفقر البلدان الأعضاء 10 مليارات دولار من هذا المبلغ بسعر فائدة صفري من خلال «التسهيل الائتماني السريع».

وهناك بلدان أعضاء كثيرة معرضة للخطر، منها بلدان تعاني من ضعف النظم الصحية وعدم كفاية الحيز المتاح للتصرف من خلال السياسات، وبلدان مصدرة للسلع الأولية معرضة لصدمات في معدلات التبادل التجاري، وبلدان أخرى معرضة للتداعيات بشكل كبير.

وأنا أشعر بالقلق البالغ إزاء الأوضاع في بلداننا الأعضاء منخفضة الدخل والأكثر تعرضا للخطر فقد تزداد احتياجاتها التمويلية بسرعة مع تصاعد التكلفة الاقتصادية والإنسانية لانتشار الفيروس.

ويعكف خبراؤنا حاليا على تحديد البلدان المعرضة للخطر وتقدير الاحتياجات التمويلية المحتملة إذا تفاقم الموقف بدرجة أكبر.

ولدى الصندوق موارد متاحة لدعم البلدان الأعضاء:

فبفضل سخاء بلداننا الأعضاء، تبلغ طاقة الإقراض الكلية تريليون دولار تقريبا. وفيما يخص البلدان منخفضة الدخل، لدينا تمويلا للطوارئ يتيح الصرف السريع لمبلغ يصل إلى 10 مليارات دولارات (50% من حصة البلدان المؤهلة للاستفادة منه) ويمكن الحصول عليه دون الارتباط ببرنامج كامل مع الصندوق.

وهناك بلدان أعضاء أخرى يمكنها الحصول على تمويل طارئ من خلال «أداة التمويل السريع». ومن الممكن أن يقدم هذا التسهيل حوالي 40 مليار دولار للأسواق الصاعدة التي يُحتمل أن تستعين بنا للحصول على دعم مالي.

ولدينا كذلك «الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون» (CCRT)– الذي يتيح للبلدان المؤهلة منحا في البداية لتخفيف أعباء خدمة ديونها تجاه صندوق النقد الدولي التي يحل أجل استحقاقها. وقد ثبتت فعالية هذا الصندوق الاستئماني خلال فترة تفشي فيروس إيبولا في عام 2014، لكن الأموال المتوافرة فيه الآن دون المستوى الكافي، حيث تزيد قليلا عن 200 مليون دولار بينما يمكن أن تتجاوز الاحتياجات المحتملة مليار دولار. وقد دعوت البلدان الأعضاء في الصندوق إلى المساعدة في هذا الخصوص لضمان إعادة تمويل هذا التسهيل بالكامل وإعداده لمواجهة الأزمة الراهنة.

وخلاصة القول إن الصندوق ملتزم تماما بدعم بلداننا الأعضاء، ولا سيما الأشد تعرضا للخطر؛ ولدينا الأدوات اللازمة للمساعدة؛ كما إننا ننسق على نحو وثيق مع شركائنا من المؤسسات الأخرى.

* المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي

المصدر: موقع صندوق النقد الودلي

نهتم بوديعتك ونرعاها

لتجني ثمرتها

بنك سبأ الإسلامي

SABA ISLAMIC BANK

ثقة وأمان

www.sababank.com

أصبح قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر محلاً للاهتمام والدعم من قبل الأطراف الحكومية، والمؤسسات المالية والاقتصادية والبنوك والهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية بهدف دعمه وتعزيز مقوماته وقدراته وبما يسهم في عملية التنمية بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية وتوليد فرص عمل جديدة وتنشيط دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني وتشجيع رواد الأعمال على المبادرة والابتكار.

صناعة التمويل الأصغر

تاريخ التمويل الأصغر

تعد اليمن من أوائل البلدان في المنطقة التي تملك قانونا خاصا ببنوك التمويل الأصغر، وهو القانون رقم 15 الذي يعرف بنك التمويل الأصغر بأنه أي مؤسسة مالية معتمدة من قبل البنك المركزي اليمني؛ لتنفيذ أنشطة في مجال التمويل الأصغر الغرض منها تقديم خدمات مصرفية للأسر، وصغار المزارعين، والمشاريع الصغيرة والأصغر في المناطق الحضرية والريفية، بحيث تساعد على خلق فرص متكافئة وتحسين الظروف المعيشية لأفراد المجتمع، وجميع هذه المؤسسات دون استثناء تساهم في الحد من البطالة والفقر في البلد.

01 البداية الحقيقية للتمويل الأصغر

بدأت صناعة التمويل الأصغر في اليمن عام 1997 من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية ، حيث أنشأ خمسة برامج تمويل أصغر في المناطق الريفية: أول برنامج أنشأه الصندوق كان في مدينة الحديدة حيث بدأ عملياته في يناير 1998م، وقد كان مثالاً ناجحاً في تلك الفترة، ولكنه ارتكز على نشاط محدد، كتربية الماشية والمدخلات الزراعية للمحاصيل، وهذا مما حد من تنوع المنتجات الموجودة في المناطق الريفية، ولقد أدى هذا التنوع المحدود بالإضافة إلى مجموعة من الأسباب الأخرى إلى انهيار تلك البرامج، التي إما أغلقت أو أدمجت في مؤسسات التمويل الأصغر الأكبر حجماً.

02 2000 مرحلة جديدة

بدأت مرحلة جديدة في عام 2000 من خلال إنشاء برامج حضرية قوية مع فكرة أنه يمكن أن تتفرع إلى المناطق الريفية، وكان البرنامج الرئيسي برنامج ألف (أ) الذي بدأ بثلاثة فروع في تعز واب وذمار، ولقد تم تشكيله طبقاً لمنهجية الإقراض والادخار الجماعي ASA، قدم برنامج ألف (أ) الأساس لوحدة تنمية المشاريع الصغيرة والأصغر من أجل تشجيع استخدام منهجية الإقراض الجماعي بشكل أوسع، التي تستخدمها تقريباً كل مؤسسات التمويل الأصغر الأخرى؛ فقد زادت هذه العملية من عدد العملاء الإناث النشطات، سواء المقترضات أو المدخرات بشكل ملحوظ، لذلك وقعت وحدة تنمية المشاريع الصغيرة والأصغر عدة اتفاقيات مع منظمات غير حكومية في اليمن؛ لإنشاء برامج جديدة للتمويل الأصغر في سيئون - حضرموت وعدن وأبين وصنعاء.

03 2002 عام التوسع

وقد استلزم التوسع المستمر لعمليات البرنامج وحجم العمل تحسين وضعها القانوني والمؤسسي فقد جاء التحول الأول لبرنامج تمويل أصغر في أكتوبر من عام 2002 عندما تم تشكيل مجلس الأمناء للمؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر ، حيث حوله من مجرد برنامج إلى منظمة غير حكومية مستقلة ومسجلة رسميا يشرف عليها مجلس أمناء، وحدث التحول الثاني في مارس من عام 2004 مع تحسن الوضع القانوني لمشروع ما يكروستارت في تعز، الذي تم تسجيله لدى وزارة التجارة والصناعة باسم شركة الأوائل للتمويل الأصغر.

04 2005 دمج وتشكيل مؤسسات وبناء شراكات

أما التحول الرئيسي الثالث فقد حدث في يونيو من عام 2005 بدمج مؤسسات التمويل الأصغر الثلاث التي أنشأت في عدن عام 2001 لتشكيل مؤسسة عدن للتمويل الأصغر ..

05 2006 أول مشاركة للقطاع المصرفي اليمني الخاص

في عام 2006 ، أنشأ بنك التضامن الإسلامي الدولي- أكبر البنوك الخاصة في اليمن- برنامجا لخدمة المشاريع الصغيرة والأصغر، الذي يقدم من خلاله قروضا لهذه المشاريع، ومثلت هذه المبادرة أول مشاركة للقطاع اليمني المصرفي الخاص في الصناعة المالية للمشاريع الصغيرة والأصغر.

%401,9

نسبة نمو أصول بنوك التمويل الأصغر عام 2017 مقارنة بما كانت عليه عام 2014

7،8 مليار ريال إجمالي قيمة محفظة القروض القائمة بحسب بيانات 11 مؤسسة

06

2008 منعطف جديد

في أكتوبر 2008 ، بدأ بنك الأمل للتمويل الأصغر عملياته حيث شكل منعطفاً جديداً في احداث صناعة التمويل الأصغر في اليمن، كأول بنك متخصص في الخدمات المالية الصغيرة والأصغر.

07

2010 تأسيس شبكة اليمن للتمويل الأصغر

أسس الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي شبكة اليمن للتمويل الأصغر كأول شبكة محلية للتمويل الأصغر في اليمن قائمة على العضوية، وقد تم تسجيلها في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في 31 أغسطس 2009 كمنظمة غير حكومية، ووصل عدد الأعضاء حتى نهاية 2014 إلى 20 عضوا بين مؤسسات وبنوك وشركات وبرامج التمويل الأصغر.

تهدف الشبكة إلى تقديم المساعدة الفنية كالتدريب وبناء قدرات كادر وموظفي كافة مؤسسات التمويل الأصغر وتبادل المعلومات والشفافية والبحوث والترويج لقطاع التمويل الأصغر؛ لرفع كفاءة قطاع التمويل الأصغر حتى يصبح أكثر قدرة على تقديم الدعم للمحتاجين والفقراء وأصحاب المشاريع الصغيرة والشباب والنساء على حدٍ سواء.

08

2011 تضرر قطاع التمويل الأصغر

تضرر قطاع التمويل الأصغر في أحداث 2011 كثيراً نتيجة لتنامي الاحتقان بين أطراف العمل السياسي في اليمن، التي بلغت ذروتها في بداية فبراير 2011م، وسببت أزمة، وخلفت آثاراً وأضراراً كبيرة على الاقتصاد الوطني تجعله يحتاج إلى وقت طويل للتعافي منها.

09

2012م بداية التعافي

بداية تعافي قطاع التمويل الأصغر بعد أزمة 2011 حيث نُفذت أيام المنشآت الصغيرة والأصغر، الذي كان لها أثر ملموس في الترويج للقطاع، كما أن نسبة المقترضين من مؤسسات التمويل الأصغر ارتفعت مقارنةً بـ2011.

شكلت نسبة الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي 7،5 % عام 2016

10

2013 عام الإنجازات

يعتبر هذا العام عاماً مليئا بالإنجازات في قطاع التمويل الأصغر بشكل عام حيث ازداد عدد العملاء؛ ليصل إلى أكثر من 95000 عميل وعدد المدخرين وصل إلى 213,000 مدخر، كما فتحت العديد من مؤسسات التمويل الأصغر فروعا جديدة في عدة محافظات؛ مما جعل قطاع التمويل الأصغر منتشرا تقريباً في جميع محافظات الجمهورية.

11

2014 عام النمو

شهد هذا العام أيضاً نمواً نسبياً في عدد المقترضين، كما انضم ممارسون جدد لقطاع التمويل الأصغر حيث أسس بنك إنجاز كابيتال «بنك تمويل المشاريع الصغيرة الإسلامي» ووحدة التمكين الاقتصادي في البنك الإسلامي اليمني ، وقد وصل أعضاء الشبكة في هذا العام إلى 20 عضوا.

المصدر: شبكة التمويل الأصغر

صناعة التمويل الأصغر في بلادنا تكتسب أهمية بالغة في الحد من البطالة، وتوفير سبل العيش لشريحة واسعة من الفئات الأشد حرماناً في المجتمع ومساعدتهم على امتلاك الأصول الإنتاجية المدرة للدخل..

واقع التمويل الأصغر خلال فترة الأزمة والحرب

وتشير تقارير حكومية حديثة إلى أن عدد المقترضين النشطين من مؤسسات التمويل الأصغر 85،863 شخصاً في يونيو 2018 م، ويستفيد من قروضها مئات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال، وتمثل عوائد مشاريع عملاء التمويل الأصغر مصدر الدخل الرئيسي لنصفهم تقريباً، وإن مؤشرات التمويل الأصغر اليوم أفضل حالاً نسبياً مما كانت عليه خلال عامي 2015 – 2016 ، حيث تم استئناف 20 % من مشاريع عملاء التمويل الأصغر، التي سبق أن توقفت أثناء فترة الحرب، ومع ذلك، واجهت مؤسسات التمويل الأصغر ومشاريع عملائها الكثير من المخاطر بما فيها التعرض للأضرار واستمرار إغلاق 17،3 % من إجمالي المشاريع، وكذلك، التأثر بأزمات حادة في الطاقة والسيولة النقدية وتدهور العملة الوطنية، وبالنتيجة، ارتفعت نسبة القروض المتعثرة إلى حدود غير آمنة متجاوزة 40 % في يونيو 2018 وتدهور الأداء المالي لمؤسسات التمويل الأصغر وتقلصت فرص الإقراض.

دور القطاع المصرفي في التمويل الأصغر

يتكون القطاع المصرفي باليمن من سبعة عشر بنكاً بما فيها أربعة بنوك إسلامية، وتتوزع البنوك بواقع تسعة بنوك مملوكة للقطاع الخاص المحلي، وأربعة بنوك مملوكة للحكومة، إضافة إلى أربعة فروع لبنوك عربية وأجنبية، وفي حين نما إجمالي أصول البنوك العاملة في اليمن بحوالي 37،3% عام 2017 مقارنة بما كانت عليه عام 2014 ؛ فقد تأثرت أصول فروع البنوك العربية والأجنبية بصورة ملحوظة أثناء الحرب الجارية منكمشة بحوالي 9.8 %، وبالتالي، تراجعت مساهمتها في هيكل أصول البنوك بحوالي 5 نقاط مئوية في مقابل زيادة الأهمية النسبية لأصول البنوك المحلية الخاصة والعامة، ويمتلك اليمن قطاعاً ناشئاً للتمويل الأصغر؛ حيث نمت أصول بنوك التمويل الأصغر بحوالي 401،9 % عام 2017 مقارنة بما كانت عليه عام 2014، وبالتالي ارتفعت نسبة مساهمتها في هيكل أصول البنوك بحوالي 3.6 نقطة مئوية خلال نفس الفترة؛ الأمر الذي يحسن فرص تمويل الأنشطة الصغيرة والأصغر، ويساهم في الحد من البطالة والتخفيف من الفقر، ومع ذلك، يقوم القطاع المصرفي اليمني بدور لا بأس به في تمويل الأنشطة الاقتصادية مقارنة بكثير من الدول العربية؛ حيث شكلت نسبة الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي 7،5 % عام 2016م. ويقتصر انتشار فروع البنوك في اليمن على المناطق الحضرية بينما يعيش 70،8 % من السكان في المناطق الريفية؛ مما يعيق وصول شريحة كبيرة من السكان إلى الخدمات المصرفية.

دور حيوي في الحد من البطالة

كما تقوم مؤسسات التمويل الأصغر بدور حيوي بالغ الأهمية في الحد من البطالة وتوفير سبل العيش والتخفيف من الفقر، من خلال تقديم الخدمات المالية الملائمة، التي تشجع على الادخار وتمنح القروض اللازمة لذوي الدخل المحدود من الشباب والرجال والنساء؛ لمساعدتهم على إقامة المشاريع الصغيرة وامتلاك الأصول الإنتاجية المدرة للدخل، وتمكينهم من الحصول على تمويل ذاتي قابل للاستدامة.

> امتناع بعض المقترضين من الاقتراض بسبب انهيار العملة الوطنية

وبحسب نتائج الدراسة، التي نفذتها شبكة اليمن للتمويل الأصغر خلال أغسطس -2017 يناير 2018 كانت المشاريع الصغيرة هي مصدر الدخل الوحيد لحوالي نصف 48،3 % عينة الدراسة من عملاء التمويل الأصغر؛ مما يؤكد الدور الرائد لمؤسسات التمويل الأصغر في توفير مصدر دخل لشريحة واسعة في المجتمع، وبالتالي مساعدتهم وأطفالهم على تغطية تكاليف المعيشة، وتتزايد أهمية التمويل الأصغر في ظل اشتعال الحرب، وتفاقم الأزمة الإنسانية، واستمرار أزمة انقطاع مرتبات موظفي الدولة، في أكثر المحافظات اليمنية، الذين يتوقون للحصول على مصادر دخل بديلة.

بنك الأمل اللاعب الأكبر في قطاع التمويل الأصغر في اليمن

وبتوزيع هيكل محفظة القروض والمقترضين بين مؤسسات التمويل الأصغر في ديسمبر 2017، أشارت بيانات 11 مؤسسة إلى أن إجمالي قيمة محفظة القروض القائمة بلغت 7،8 مليار ريال يتركز 68 % منها في أربع مؤسسات هي: بنك الأمل للتمويل الأصغر29 %، ومصرف الكريمي للتمويل الأصغر18 %، والمؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر 11 %، وبرنامج وادي حضرموت للتمويل الأصغر 10 %، وبلغ إجمالي عدد المقترضين النشطين المستفيدين من أصحاب المشروعات الأصغر(85،295 مقترضاً منهم 67% يتركزون في ثلاث مؤسسات هي: بنك الأمل للتمويل الأصغر) 40 %(، والمؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر) 15 %(، ومؤسسة عدن للتمويل الأصغر). ويعتبر بنك الأمل هو اللاعب الأكبر في قطاع التمويل الأصغر في اليمن.

شهد العام 2017 تحولاً كبيراً في قدرات بنك الأمل في تقديم خدمة التحويلات الاجتماعية؛ الأمر

يتركز 68 % من إجمالي محفظة القروض في أربع مؤسسات هي: بنك الأمل للتمويل ومصرف الكريمي للتمويل الأصغر والمؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر وبرنامج وادي حضرموت للتمويل الأصغر

الذي عزز من ثقة المانحين في قدرة البنك على تنفيذ مشاريعهم بكفاءة عالية مستندا إلى الخبرة التراكمية منذ 5 أعوام في تقديم الخدمة، حيث ارتفعت قيمة التحويلات النقدية الموزعة عام 2017م بحوالي 356 % عما قام البنك بتوزيعه عام 2016، حيث وصلت قيمة التحويلات الموزعة إلى 101 مليون دولار خلال عام 2017، وبلغ عدد التحويلات النقدية الموزعة خلال عام 2017 إلى قرابة 1،5 مليون حالة، وهي أكبر من عدد الحالات التراكمية، التي صرفها البنك خلال خمس سنوات سابقة 2012 – 2016 م، وكانت التحويلات الاجتماعية أهم الخدمات المصرفية، التي حققت للبنك عوائد مالية ساعدته على تجاوز خطر الإغلاق، ومع ذلك ، بالنسبة للمستفيدين الذين يعتبرون أفقر الناس وأكثرهم ضعفا، فإن القيمة الحقيقية للتحويلات النقدية تتناقص مع مرور الوقت بسبب انخفاض قيمة العملة المحلية، وبالتالي الزيادة السريعة في أسعار المواد الغذائية الأساسية والخدمات.

التحديات والمخاطر

تضرر مشاريع عملاء مؤسسات التمويل الأصغر من الاشتباكات والقصف، حيث أشارت نتائج الدراسة، التي نفذتها شبكة اليمن للتمويل الأصغر للفترة أغسطس 2017 – يناير 2018 إلى أن 5% من عملاء التمويل الأصغر في عينة الدراسة قاموا بنقل مشاريعهم من المناطق المتأثرة من المعارك البرية والضربات الجوية إلى مناطق أخرى، وفي حين أفاد 14 % من أفراد العينة أنهم سيعيدون تشغيل مشاريعهم المتوقفة مستقبلاً، وأكد 3.1 % عدم وجود خطط مستقبلية لإعادة تشغيل مشاريعهم المتوقعة، ومع ذلك فقد تم استئناف تشغيل 20 % من المشاريع الصغيرة، التي سبق أن توقفت لفترة معينة أثناء الحرب.

وأشارت نتائج الدراسة المذكورة آنفاً إلى أن حوالي 68 % من عينة الدراسة ذكروا أن أصول بعض المؤسسات أو فروعها تأثرت بسبب الحرب والصراعات الجارية.

ونوهت الدراسة إلى التعثر في سداد القروض حيث ارتفعت نسبة المحفظة في خطر خلال 30 يوما من إجمالي محفظة القروض القائمة لدى مؤسسات التمويل الأصغر بصورة ملحوظة من 2.1 % عام 2014 إلى حوالي 41 % في يونيو 2018 بسبب الأوضاع الاقتصادية والأمنية في البلاد وكان بنك الأمل، وهو بنك رائد في التمويل الأصغر، الأكثر تأثرا.

في دراسة حديثة للبنك الدولي..

الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

تحسين الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يساهم في زيادة النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل..

قدم البنك الدولي دراسة هامة حول أهمية الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتناولت الدراسة العديد من الأفكار المتعلقة بأهمية الشمول المالي للمشروعات الصغيرة في زيادة النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

وقالت الدراسة إن الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يشكل عنصرا أساسيا في التحديات، التي تواجه العديد من البلدان في تنويع اقتصاداتها وتحقيق النمو الاقتصادي؛ فالمشروعات الصغيرة والمتوسطة تشكل نسبة كبيرة من الشركات في منطقتي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (أي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى)، لكن المنطقتان متأخرتان عن معظم المناطق الأخرى، من حيث سهولة حصول هذه المشروعات على التمويل.

وتوقعت الدراسة بأن يساهم تحسين الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في زيادة النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وتعزيز فعالية السياسات المالية العامة والنقدية، وقد يساهم أيضا في تحقيق الاستقرار المالي. وهناك منافع محتملة كبيرة على وجه الخصوص في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى؛ فقد يرتفع معدل النمو الاقتصادي السنوي، في بعض الحالات، بنسبة تصل إلى 1%؛ مما يؤدي إلى توفير حوالي 16 مليون وظيفة جديدة في المنطقتين بحلول عام 2025.

وأوضحت الدراسة وجود عوامل كثيرة بإمكانها المساعدة في زيادة الائتمان المصرفي المتاح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومنها الأساسيات الاقتصادية، وخصائص القطاع المالي، مثل الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتقليص حجم القطاع العام (لتجنب مزاحمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على الائتمان)، وسلامة القطاع المالي، وتوفير نظام مصرفي تنافسي، وبصورة أعم، اقتصاد تنافسي ومفتوح قادر على إعطاء دفعة لاستثمارات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وزيادة طلبها على الائتمان.

وقالت الدراسة إن العوامل المؤسسية، مثل نظم الحوكمة والقدرات التنظيمية والرقابية المالية القوية، وتوافر المعلومات الائتمانية، وبيئة الأعمال المواتية، بما في ذلك أطر الضمان والإعسار الحديثة، والنظم القانونية التي تسمح بإنفاذ حقوق الملكية والعقود بالدرجة الكافية.

وبالإضافة لذلك فإن هناك قنوات بديلة يمكنها تيسير زيادة فرص حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التمويل، بعدة سبل منها دعم المعروض من الائتمان المصرفي، وتشير التجارب القُطْرية المقارنة إلى إمكان قيام أسواق رأس المال بمثل هذا الدور في مختلف مراحل تطور المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وبالمثل، بإمكان التكنولوجيا المالية العمل على خفض القيود على الائتمان المصرفي (على سبيل المثال، المعلومات الائتمانية أو التنافس الائتماني) وفتح قنوات جديدة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ولكن أسواق رأس المال والتكنولوجيا المالية لا تزال وليدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى.

غير أن هناك مجموعة من السياسات والإصلاحات تم تنفيذها بالفعل في مختلف بلدان المنطقتين لدعم الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومنها إجراءات التدخل المباشر لتعزيز الائتمان المصرفي، مثلما يجري من خلال البنوك المملوكة للدولة المخصصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ونظم الضمان الائتماني، والقواعد التنظيمية لأسعار الفائدة.

وفي السنوات الأخيرة، يعكف عدد متزايد من البلدان كذلك على وضع استراتيجيات وطنية للتصدي للعقبات الرئيسية أمام تحقيق الشمول المالي للأسر المعيشية والشركات.

ومن أهم الاستنتاجات في هذا الشأن أن المناهج الجزئية، كالسياسات التي تركز فقط على توفير التمويل أو الضمانات العامة المباشرة، لا يرجح أن تحقق منافع كبيرة. وفي المقابل، نجد أن تيسير حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التمويل بنسب مجدية وآمنة وقابلة للاستمرار يقتضي اعتماد منهج شامل يغطي لبنات البناء الأساسية آنفة الذكر، من الجوانب الاقتصادية الكلية إلى الجوانب القانونية والتنظيمية، ومن الممكن أن يتسبب هذا المنهج كذلك في خلق دائرة إيجابية تتعاقب فيها مزايا شفافية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وانخفاض الطابع غير الرسمي للاقتصاد؛ مما يعود بمنافع أوسع نطاقا على الاقتصاد وازدياد قوة الطلب على الائتمان.

وأخيرا، يلزم توفير أطر محددة للسياسات والقواعد التنظيمية لتشجيع تطوير التمويل المقدم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال زيادة الاعتماد على أسواق رأس المال والتكنولوجيا الحديثة.

ومن شأن إطار السياسات المقترح في هذه الدراسة مساعدة صانعي السياسات في صياغة وتنفيذ استراتيجيات الإصلاح ذات الخصوصية القُطْرية بغية تعزيز الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويضطلع صندوق النقد الدولي وغيره من المنظمات الدولية بدور مؤثر في تقديم المساهمات التحليلية والمشورة المؤثرة على مستوى السياسات، التي تقوم على أساس مختلف جوانب هذا الإطار، وبالبناء على الدروس المستخلصة من التجارب الدولية.

جمعيـــة البنـــوك اليمنيـــة

دع عنك عناء البحث عن بيئة مواتية لتدريب كوادرك

نحن نؤهل مواردك البشرية

قاعـة تدريـب:

تتكون من صالة مكيفة الهواء وتستوعب نحو ٤٠ شخصا ولعدد ٧٠ شخصا عند إزالة الطاولات، ومجهزة بكافة الوسائل التي يحتاجها المحاضرون وصالة للكوفي بريك وصالة للاستقبال مع المرافق الأخرى.

- إقامة دورات تدريبية في مختلف المجالات المصرفية والمالية والإدارية، أو أية دورات أخرى متخصصة تطلبها الجهات المهتمة.
- تأجير القاعة لمن يرغب من المصارف والمؤسسات الأخرى لإقامة الدورات الخاصة بها.

للإستفسار يرجى الاتصال بإدارة جمعية البنوك اليمنية

هاتف: ٥٧٠٠٨٨/٩-١٠ - فاكس ٢٤٢٣٠٥-٠١

www.yemen-yba.com

تلعب المشروعات الصغيرة والأصغر دورا محوريا في الاقتصاد والتنمية، من خلال توفير فرص عمل للشباب والحد من الفقر. وأكد مدير عام الصناعات الصغيرة في وزارة الصناعة والتجارة يونس محمد السوسوة أن المشروعات الصغيرة والأصغر تؤدي الى خلق فرص جديدة وإنتاج بدائل محلية للمستورد مستعرضا عددا من المسائل الخاصة بهذا المجال.

المشاريع الصغيرة تساهم في التخفيف من الفقر وتحد من نسبة البطالة

وتطرق في مقابلة مع المجلة إلى العديد من النقاط المهمة المتعلقة بواقع المشروعات الصغيرة والأصغر، والتحديات القائمة والبدائل المطروحة، مؤكدا أن هناك الكثير من التحديات ومن أهمها ضعف التمويل؛ حيث لا تزال مؤسسات التمويل والبنوك لا تقوم بواجباتها التي تخدم هذه الشريحة الكبيرة من المجتمع؛ لحصولها على تمويل لإنشاء مشاريعها الصغيرة كما يجب، إضافة إلى عدم إلمام أصحاب المشاريع بدراسة الجدوى الاقتصادية وبسبب الوضع الاقتصادي الصعب، الذي تمر به البلاد في الوقت الراهن.

وأشار السوسوة إلى أنه من خلال تجارب الدول في هذا المجال لا بد لأصحاب المشاريع أن يمروا بمرحلة تنمية من الناحية الفنية والإدارية؛ حتى حصولهم على التمويل، لكن ما نراه في مؤسسات التمويل الأصغر في بلادنا أنها لا تقوم بدورها كما يقوم به أي بنك آخر بالنسبة للسياسات التمويلية.

المقترحات

ولحل هذه التحديات يؤكد السوسوة أن الرؤية الوطنية أعدت مراجعة لإعداد لائحة التمويل في قانون التمويل الأصغر، وحددت البنك المركزي ووزارة المالية ووزارة الصناعة ووزارة الشؤون القانونية؛ لإعداد صياغة هذه اللائحة، ونعمل على إكمال هذه اللائحة؛ بما يسهل وينظم التمويل الأصغر.

نوعية المشاريع

وعن نوعية المشاريع الصغيرة لفت السوسوة إلى أنها متنوعة، فمنها المشاريع الخدمية والتجارية والصناعية والزراعية والحرفية، ولكن بحكم الثقافة السائدة وتوجه المعلومات والبيانات المجتمعية بشكل عام؛ فلا يزال التوجه نحو المشاريع التجارية والخدمية أكثر.

الحد من الاستيراد

وعن إمكانية أن تقوم بعض المشاريع الصغيرة بتوفير المنتجات البسيطة التي يتم استيرادها من الخارج بالعملة الصعبة، نوه السوسوة بأنه ما تزال معظم مؤسسات التمويل الأصغر لا تقوم بتمويل أي مشروع ناشئ، وإنما تقوم بتمويل صاحب مشروع قائم لأكثر من عام أو عام ونصف، فكيف الحال بمشروع ما يزال مجرد فكرة، ونسبة المخاطرة عالية.

حجم التمويل

وعن حجم التمويل للمشاريع الصغيرة والأصغر تحدث السوسوة بأنه ما يزال صغيرا، بحدود مائتي ألف ريال إلى مليوني ريال، وهو لا يلبي متطلبات إنشاء مشاريع متكاملة كما يجب.

مشاريع متعثرة

لا شك أن الظروف الحالية أثرت على الكثير من المشاريع الصغيرة والأصغر، وهذا ما أكده السوسوة، مسببا ذلك بالوضع الاقتصادي المتردي؛ وانعدام الخبرات الفنية لأصحاب المشاريع؛ لإدارة مشاريعهم وقت الأزمات، وبسبب وجود قصور فني ومهني لديهم.

برنامج بريف

وفيما يخص برنامج بريف الذي يقدمه البنك الإسلامي للتنمية لإقامة وتصحيح أوضاع المشاريع المتعثرة، أشار السوسوة إلى أن مشكلة برنامج بريف تكمن في أن مقاييسه في هذا المجال بعيدة عمن هم أصحاب الاحتياج الحقيقي، ومن هم أصحاب المشاريع المتعثرة التي تستحق الدعم؛ لذا لم تستفد منه المشاريع الصغيرة والأصغر.

المشاريع الابتكارية

وعن المشاريع الابتكارية والمسابقة التي تنفذها الوزارة، أكد السوسوة أن الإقبال عليها كان كبيرا جدا في العام الماضي، وتنوعت مجالاتها، وأثبت المتنافسون فيها وجود عقول مبدعة ومبتكرة، وأن الإقبال للتسجيل والمشاركة فيها هذه السنة كبير جدا من المبتكرين، وتم تطوير آليتها، وإضافة مجالات جديدة.

مجالات المسابقة

وعن مجالات المسابقة ، قال السوسوة بأنه تم تحديد سبعة مجالات أولها الطاقة وآخرها ريادة الأعمال، والإنتاج والصناعة الزراعية، وأتمتة وتحكم الذكاء الاصطناعي، وتكنولوجيا المعلومات وصناعة البرمجيات، والأجهزة والمعدات الطبية، والصناعات الاستخراجية والمعدنية.

جوائز المسابقة

وعن وجود جوائز للفائزين ونوعيتها لفت السوسوة إلى أن الوزارة وفرت سبع سيارات كجوائز للفائزين السبعة في المجالات المذكورة.

وأكد السوسوة أنه سيتم تدريب وتأهيل المشاركين في المسابقة للمشاريع الابتكارية، لتأهيلهم على إدارة مشاريعهم بصورة ممنهجة وسليمة.

ولفت السوسوة إلى أن الوزارة تتمنى أن تكون البنوك والقطاع الخاص شركاء مع الوزارة؛ لدعم هؤلاء الشباب، وخروج مشاريعهم إلى الوجود، وأن يكون لها الدور الكبير لأخذ هؤلاء الشباب، مع وزارة الصناعة والتجارة لأن تخرج سلعهم ومنتجاتهم إلى حيز الوجود.

شركات ناشئة

وقال السوسوة أن الوزارة تسعى لتأسيس شركات ناشئة لهؤلاء الشباب، وأن يتم تدريبهم وتأهيلهم عبر وزارة الصناعة والتجارة، ويبقى الدور على البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر لتمويل هذه الشركات الناشئة حتى ترى النور.

الوقت مناسب

وعن الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد حاليا، ومدى تعلم المجتمع منها، اكد السوسوة أنه يتوجب على مؤسسات التمويل الأصغر أن تستمر في دعم المشاريع الصغيرة حتى لا تتوقف وتصاب بالإحباط؛ فالظروف الصعبة تؤدي إلى خلق فرص وأعمال جديدة؛ تلبي متطلبات واحتياجات السوق، بإنتاج البدائل المحلية التي ستغني عن السلع المستوردة، ولتشجيع هذا المجال لا بد أن يكون لمؤسسات التمويل دورا لتستغل هذه الفرص.

ديون العالم تسجل رقماً مذهلاً بنسبة ارتفاع 331%

قفز معدل الدين العالمي للناتج الإجمالي في الربع الأول من 2020 بما يزيد على عشر نقاط مئوية ليصل إلى 331% ويعد ذلك أكبر زيادة فصلية على الإطلاق، بحسب تقرير لمعهد التمويل الدولي، أواخر يوليو المنصرم.

وأضاف المعهد، الذي يمثل البنوك والمؤسسات المالية العالمية، أن الدين العالمي شهد ارتفاعاً حاداً إلى مستوى قياسي عند 258 تريليون دولار في الربع الأول من 2020.

ويعود هذا الارتفاع إلى توقف الأنشطة الاقتصادية في أنحاء العالم، لاحتواء جائحة فيروس كورونا المستجد، وفقاً للتقرير، الذي أكد أن معدلات الدين في صعود. وأضاف، أن وتيرة تراكم الدين العالمي على الحكومات والشركات والمؤسسات المالية تسارعت منذ مارس الماضي.

وقال المعهد إن إجمالي إصدار الدين سجل رقماً قياسياً «مذهلا» في الربع الثاني بلغ 12.5 تريليون دولار، مقارنة بمتوسط فصلي بلغ 5.5 تريليون في 2019.

وأوضح التقرير، أن 60% من إصدارات الدين جاءت من حكومات، وأضاف، أنه على الرغم من أن ارتفاع مستويات الدين يثير المخاوف بشأن إمكانية خدمة الدين، فإن أكثر من 92% من الدين الحكومي عند التصنيف الاستثماري.

وفي نوفمبر الماضي، قال معهد التمويل الدولي، إن الدين العالمي يتجه في نهاية 2019 إلى مستوى قياسي مرتفع يزيد على 255 تريليون دولار، ما يعادل نحو 32 ألفا و500 دولار لكل فرد من سكان العالم البالغ تعدادهم 7.7 مليار شخص.

فيما قروض الأسواق الناشئة ترفع الدين العالمي لـ69 تريليون دولار، وهذا الحجم من الدين العالمي يزيد على 3 أضعاف الناتج الاقتصادي السنوي للعالم، وارتفع حجم الدين العالمي بـ 7.5 تريليون دولار في النصف الأول من 2019 رغم عدم ظهور مؤشرات على التباطؤ.

وتمثل زيادة قيمة الدين في الولايات المتحدة والصين نحو 60% من قيمة زيادة الدين العالمي.

ومن المقرر أن تتجاوز الديون الحكومية وحدها 70 تريليون دولار هذا العام، وكذلك إجمالي الدين (للحكومات والشركات والقطاع المالي) لدول الأسواق الناشئة.

المصدر: موقع العين الأخبارية

مجموعة البنك الدولي تعيد تركيز برامجه

في حين يواجه سكان البلدان النامية حول العالم أزمات متعددة، بما في ذلك جائحة فيروس كورونا المستجد، قدمت مجموعة البنك الدولي استجابة سريعة بالمساعدة الفنية والمشورة المتعلقة بالسياسات، وزادت من الموارد التمويلية التي تستهدف الفقراء وتحسين نتائج التنمية. وعجلت مجموعة البنك الدولي سريعا من مساندتها للبلدان المعنية لمكافحة الجائحة من خلال التركيز على أربع أولويات: إنقاذ الأرواح التي تهددها الجائحة؛ وحماية الفقراء والضعفاء؛ وتأمين أسس الاقتصاد لتقصير الوقت اللازم للتعافي؛ وتعزيز السياسات والمؤسسات لتحقيق القدرة على الصمود استنادا إلى ديون واستثمارات تتسم بالشفافية والاستدامة. ولدعم برامج الطوارئ هذه، زادت مجموعة البنك الدولي مواردها التمويلية زيادة ملموسة، لتبلغ 74 مليار دولار من الارتباطات.

ويساعد هذا التمويل، إلى جانب المشورة الفنية والسياساتية والتحليلية، مختلف البلدان على معالجة الآثار الصحية والاقتصادية للجائحة، والحفاظ على القطاع الخاص في تلك البلدان، ومساعدة الدول التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي بسبب أسراب الجراد في أفريقيا والشرق الأوسط، ومكافحة التفاوتات المتنامي نطاقها، وذلك ضمن أولويات رئيسية أخرى.

وفي هذا الصدد، قال رئيس مجموعة البنك الدولي ديفيد مالباس «بينما تواجه البلدان النامية أزمة صحية واجتماعية واقتصادية غير مسبوقة تهدد عشرات السنين من التقدم الإنمائي، نعمل بشكل مكثف على إجراءات سريعة واسعة للحد من الأضرار ومساعدة البلدان المعنية على الاستعداد للتعافي كي تتمكن من إعادة البناء بشكل أفضل وأقوى من ذي قبل... إننا نركز على مساعدة البلدان في التغلب على الجائحة من خلال برامج تعزز أنظمة الرعاية الصحية، وتحمي أشد الأسر فقرا، وتحافظ على أسس الاقتصاد، وتحارب عدم المساواة وتضمن انتعاشا مستداما قادرا على الصمود».

على مدار السنة المالية، التي انتهت في 30 يونيو ، عمل البنك الدولي على إعادة تنظيم نموذج التنفيذ بغرض تنسيق العمل بكفاءة في مختلف مناطق العالم وقطاعات الممارسات العالمية. ويضع نموذج العمليات الجديد الخاصة بالبنك الدولي، والذي دخل حيز التنفيذ في 1 يوليو 2020

بالإضافة إلى ذلك، دعت مجموعة البنك الدولي، مع صندوق النقد الدولي، الدائنين الثنائيين الرسميين في السنة المالية 2020 إلى تخفيف عبء الديون المستحقة على أفقر بلدان العالم: وهي البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية. ووافقت مجموعة العشرين على نهج منسق، ودُعي الدائنون من القطاع الخاص أيضًا للمساهمة في هذه المبادرة. وتتيح مبادرة

أصول التمويل الإسلامي ستصل إلى 3.8 تريليون دولار في العام 2023

شهد التمويل الإسلامي قفزات كبيرة جداً في الآونة الأخيرة، ومن المتوقع أن تصل أصول التمويل الإسلامي في 2023م إلى 3.8 تريليون دولار، وفق دراسة حديثة. واكدت دراسة متخصصة أن إجمالي قيمة الأصول المالية الكلية للتمويل الإسلامي على مستوى العالم يصل إلى 2.43 تريليون دولار، منها 1.72 تريليون دولار أصول للبنوك والصيرفة الإسلامية.

ووفقا للدراسة التي اعتمدت على بيانات 2017، فإن هذه الأصول يتوقع أن ترتفع بـ 56% لتبلغ 3.8 تريليون دولار بحلول عام 2023، منها 2.44 تريليون دولار أصول للمصارف الإسلامية.

وبحسب الدراسة؛ فإن التمويل الإسلامي العالمي يتركز بشكل كبير في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ حيث تستحوذ أسواق التمويل الإسلامي الخليجية على حصة 40.3% فيما تستحوذ بقية منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على حصة تبلغ 38.6% من إجمالي الأصول المالية الإسلامية.

أما آسيا تستأثر بحصة تبلغ 18.7% وأفريقيا بحصة 0.8%، بينما تسيطر أسواق أوروبا وأميركا وأستراليا على حصة 1.7% من الإجمالي.

ويبلغ عدد عملاء المصارف الإسلامية مئة مليون عميل على مستوى العالم ومع ذلك لا تزال حصة كبرى تبلغ 75.12% من قاعدة العملاء المحتملة للتمويل الإسلامي غير مستغلة ولا يزال القطاع يتمتع بقدرة استيعابية كبرى حيث يمكنه أن يستوعب مزيدا من المتعاملين، وفق بيان بيت المشورة.

وقالت الدراسة إن الصيرفة الإسلامية حققت نموا وتطورا أكبر من المتوقع نتيجة لتطور أعمالها في عالم المال والأعمال ومنافستها للصيرفة التقليدية.

وانتشرت الصيرفة الإسلامية عالميا وأثبتت ديناميكية وديمومة فعالة منذ الأزمة المالية العالمية التي اندلعت في عام 2008 نتيجة لوجود بذور الأزمات في النظام المالي العالمي القائم على الرأسمالية، وفق الدراسة.

وانتشرت الصيرفة الإسلامية جغرافيا ودخلت نطاقات وأسواقا جديدة لم تصل إليها من قبل في أفريقيا والولايات المتحدة الأميركية وأسواقا أخرى في أوروبا مثل ألمانيا وروسيا.

حسب الدراسة فإن عدد عملاء المصارف الإسلامية بالعالم يبلغ 100 مليون عميل (مواقع التواصل)

تقول الدراسة إن أبرز التحديات أمام قطاع التمويل الإسلامي يتمثل في قلة المنتجات المالية المبتكرة والمعوقات الشرعية وضعف الموارد البشرية وتقليدية العمل المصرفي، إلى جانب تحديات أخرى خارجية مثل العولمة وضعف التعاون بين البنوك والمتطلبات التكنولوجية.

وشددت الدراسة على الحاجة إلى تعزيز الجوانب الشرعية من خلال إخضاع جميع معاملات المصارف الإسلامية للرقابة الشرعية لضمان سلامة التزامها بأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية، حيث إن غياب أو عدم وجود معايير للرقابة الشرعية من شأنه تهديد المصارف الاسلامية في ظل نموها وانتشارها السريع على مستوى العالم.

ورصدت الدراسة ما أسمته بأزمة ضعف الموارد البشرية، حيث بلغ عدد العاملين في المؤسسات المالية الإسلامية حول العالم 250 ألف موظف أكثر من نصفهم يعمل بمنطقة الشرق الأوسط، كما أن 85% من هذه الكوادر ذات خلفيات مصرفية تجارية تقليدية لذلك ينبغي رفع درجة تأهيل العاملين وزيادة قدراتهم على إيجاد الفرص الاستثمارية وتنمية الموارد البشرية عبر وضع إستراتيجيات عامة.

المصدر: الدستور

ـــا وتزيد التمويل إلى 74 مليار دولار في 2020

تعليق خدمة الديون، التي دخلت حيز التنفيذ يوم 1 مايو الموارد المالية للبلدان الأشد فقراً كي تتمكن من الاستجابة لمكافحة جائحة فيروس كورونا، كما أنها تشجع على شفافية الديون واستدامتها.

وأضاف مالباس «حتى قبل وقوع أزمة فيروس كورونا، كنا ندعو إلى مزيد من الاهتمام بقضية الديون في البلدان الفقيرة، وتمهد المبادرة الطريق لاتخاذ إجراءات طال انتظارها لزيادة شفافية واستدامة الديون والاستثمارات. وقد تمكنا من المساهمة في تحسين ملموس في شفافية الديون خلال السنة المالية بتأييد من مجموعة العشرين وتدشين موقع إلكتروني يظهر تكوين البلدان الدائنة لمدفوعات خدمة الدين السنوية المتوقعة من جميع البلدان الثلاثة والسبعين المؤهلة للإعفاء بموجب المبادرة. إن شفافية جميع الاستثمارات والالتزامات المالية الحكومية هي خطوة رئيسية تجاه خلق مناخ استثماري جاذب وقد تحقق تقدما كبيرا هذا العام نحو تحقيق نتائج أفضل لشعوب البلدان النامية».

وارتفع الدعم المقدم إلى البلدان المتوسطة الدخل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير إلى 28.5 مليار دولار في السنة المالية 2020، مقابل 23.2 مليار دولار في السنة المالية السابقة. وبلغ إجمالي القروض والمنح لأفقر بلدان العالم من المؤسسة الدولية للتنمية 30.4 مليار دولار خلال السنة المالية 2020. وفي شهر ديسمبر/كانون الأول 2019، ضمنت عملية التجديد التاسع عشر لموارد المؤسسة الدولية للتنمية، حزمة تمويلية بقيمة 82 مليار دولار لأفقر 74 بلدا في العالم يجري صرفها على مدى ثلاث سنوات.

وتم تخصيص حصة كبيرة من تمويل البنك الدولي (البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية) في السنة المالية 2020 لمساعدة البلدان في مكافحة جائحة كورونا. ومن هذا التمويل، بين مارس/آذار ونهاية يونيو/حزيران، وافق البنك الدولي على 6.3 مليار دولار من المساعدات الطارئة لدعم الصحة في 108 بلدان، من بينها 33 بلدا هشة ومتأثرة بالصراعات و22 دولة صغيرة. وقامت مشاريع صحية بلغ مجموع تمويلها 3.8 مليار دولار باستخدام نهج برامجي عالمي متعدد المراحل للصرف السريع بغرض مكافحة فيروس كورونا، وهي تساعد في تمويل شراء المعدات الصحية ومعدات الحماية الشخصية والتدريب. وأعيد توجيه 2.5 مليار دولار إضافية لمحاربة الجائحة من محفظة العمليات قيد التنفيذ.

إن مجموعة البنك الدولي ستواصل التركيز على تقديم الدعم للبلدان المعنية لمعالجة الآثار الصحية والاقتصادية للجائحة، مع الحفاظ على رؤيتها الإنمائية الطويلة الأجل. وفي شهر مارس/آذار 2020، أعلنت المجموعة أنه بوسعها تقديم ما يصل إلى 160 مليار دولار على مدى 15 شهرًا تنتهي في يونيو/حزيران 2021

أحمد سعيد شماخ -عضو مجلس الشورى، رئيس مؤسسة الإعلام المالي والاقتصادي للدراسات- لـ(المصارف):

تساهم البنوك اليمنية في تمويل الجزء الأكبر من العجز في الموازنة العامة للدولة، ووصلت القروض المقدمة من البنوك للحكومة إلى ما يتجاوز 1,800 مليار ريال

يتحدث الأستاذ أحمد سعيد شماخ -عضو مجلس الشورى-رئيس مؤسسة الاعلام المالي والاقتصادي للدراسات- لـ«المصارف» عن جملة من التحديات المفروضة على الاقتصاد الوطني بما في ذلك القطاع المصرفي.

تمكنت البنوك اليمنية من الحفاظ على صمودها خلال العقد الثاني من الألفية الجديدة والتي تزامنت مع ما يسمى بثورات الربيع العربي والحرب والحصار على اليمن، واستطاع خلال هذه الفترة المؤلمة أن تساهم في دعم الاقتصاد الوطني، وتمويل جزء كبيرا من الانفاق الجاري للحكومة وتغطية نسبة عالية من العجز العام في موازنة الدولة.

أحمد سعيد شماخ

ويضيف شماخ: «تعيش المصارف اليمنية اليوم مرحلة تعزيز مراكزها المالية وتحسين أدائها والتغلب على ما أفسده الدهر والحرب من زيادة في المخاطر وشحة في السيولة النقدية التي تحملت البنوك تكلفة عالية في سبيل توفيرها وقد ساعدها ذلك على الاستمرار في نشاطها، والحفاظ على قاعدة عملائها، ومواكبة التطورات والمتغيرات الاقتصادية محلياً وعربياً ودولياً.

ودون أدنى شك أن مضاعفات الحرب في اليمن قد أثرت على علاقات البنوك اليمنية مع المصارف العالمية، وقطعت عليها سبل الاستفادة من مصادر الدعم التكنولوجي والتأهيلي التي كانت تحصل عليه من البنوك العالمية المراسلة لها، ويعتبر مصدرا مهما لترقية الكفاءات العاملة بها وتزويدهم بالمعرفة المطلوبة لتعزيز قدراتهم المهنية وتحسين أدائهم. وهذا الأمر يحتم على المصارف اليمنية تكثيف البرامج التأهيلية لموظفيها خلال هذه الفترة، كي يتمكنوا من تطوير المنتجات المصرفية وتحسين الخدمة وتحديث وسائل العمل فيها. كما أن المصارف ومؤسسات الاقتصاد اليمني بشكل عام بحاجة ماسة إلى اجتذاب الطاقات المبدعة، حتى تتمكن من لعب دور مهم في مسيرة الإنعاش والنهوض الاقتصادي، ويصبح كادرها مؤهلاً و قادراً على تحمل مسؤوليته في إعادة البناء والاعمار ومواجهة التحديات المستقبلية، الداخلية والخارجية بكل اقتدار».

ونصيحتي عبر مجلتكم أن تبادر المصارف بتقييم أوضاعها الداخلية وتشخيص مواقع الضعف في أدائها، وتحديد المعوقات وإزالة أسبابها، وأن تعزز الشفافية ومبادئ الحوكمة في عملها، وفي علاقتها بكل الجهات المعنية بنشاطها والأطراف ذات العلاقة.

القطاع المصرفي وتحديات التمويل

وعن التحديات التي تقف أمام دور القطاع المصرفي في التمويل يقول الخبير الاقتصادي والمالي أحمد شماخ: «صحيح أن القطاع المصرفي قد واجه الكثير من الصعوبات والتحديات خلال السنوات الأخيرة، ومع ذلك فقد تمكن من الاستمرار في تقديم خدماته لمؤسسات النشاط الاقتصادي وأفراد الجمهور في مختلف أرجاء البلاد، إضافة إلى مساهمته في توفير التمويل المطلوب لعجز الموازنة العامة. ويتوجب على مؤسسات القطاع المصرفي أن توجه جزءاً أكبر من مواردها لدعم مبادرات القطاع الخاص، وتشجيع الاستثمار المنتج.

ويتابع: «دون شك أن الحرب والمضاعفات التي نتجت عنها قد ساهت إلى حد كبير في تزايد الإنفاق العام وارتفاع العجز في الموازنة العامة، وإلى أزمة خانقة في السيولة النقدية، مما أدى إلى تدهور سعر صرف العملة المحلية، وارتفاع نسبة التضخم في الأسعار إلى مستويات عالية وغير مسبوقة، أضرت بالقدرة الشرائية للمواطن، وفاقمت من معاناته.

وقد كان لتلك التطورات أبلغ الأثر في تراجع حركة النشاط الاقتصادي في البلاد، وتقييد المبادرة الفردية للقطاع الخاص، وعلى نشاط البنوك والمؤسسات المالية التي اضطرت إلى تقليص أنشطتها والحد من التمويلات التي تمنحها لمؤسسات النشاط الاقتصادي بسبب المخاطر المتزايدة التي واجهتها وأضرت بمراكزها، وعرضت أصولها والعاملين فيها إلى شتى أنواع المخاطر.

والبنوك اليمنية خلال هذه الفترة معنية برفع مستوى التعاون فيما بينها، وتعزيز تضامنها وتلاحمها، لمواجهة تحديات المرحلة وكسر محاولات الضغط والهيمنة الخارجية على القطاع المصرفي وعلى اليمن بشكل عام، ولتكن كل خطوات وتحركات القطاع المصرفي متسارعة لتعزيز سبل التعاون والتكامل بين مؤسساته، بما يدعم قدراته ويعزز الثقة بمراكزه المالية وسلامة أصوله.

أولويات الانفاق العام

وعن رأيه في الوضع المالي يؤكد عضو مجلس الشورى الأستاذ أحمد شماخ أن من الأهمية خلال هذه المرحلة والمراحل القادمة أن تتحول أولويات الانفاق العام إلى القطاعات

> **يجب تفعيل دور القطاع الخاص ليكون شريكاً حقيقياً في التنمية والاستثمار**

المنتجة ذات العوائد الاقتصادية المرتفعة والتي من المؤمل ان تعود على البلاد بمردود إيجابي يساعد على خلق المزيد من فرص العمل، ورفع مستوى دخل المواطن وتحقيق الاكتفاء الذاتي في المتطلبات المعيشية الأساسية للمواطن. سواء من خلال تشجيع المنافسة بين مؤسسات القطاع الخاص والعام، وتوفير التمويل اللازم لأنشطتها خلال هذه المرحلة الصعبة تحديداً، التي واجهت خلالها الكثير من المعوقات، وفقدت الكثير من مصادر التمويل الخارجي. غير أن ذلك يحتاج إلى سرعة بسط الأمن والاستقرار وتعزيز سلطة القانون وفرض هيبة الدولة في كل مكان. وكي تتمكن الدولة من توفير الموارد المالية اللازمة لتسيير نشاط مؤسساتها وتقليص العجز في موازنتها، يتوجب عليها أن تعمل على حماية المنشآت الاقتصادية وتوسيع القاعدة الضريبية وضبط التهريب والتهرب وإيجاد طرق جديدة للتحصيل الضريبي وتحقيق الاستقرار في الأسعار.

ويقول: «أجزم بالقول إن أحد أهم الأسباب

الرئيسية التي تقف وراء عجز موازنة الدولة هو سوء الإدارة لموارد البلاد الرئيسية، وزيادة الانفاق الحكومي غير المجدي دون إدراك أو مراعاة للحدود القصوى التي يمكن أن توفرها مصادر التمويل المتاحة لها.

دور البنوك اليمنية خلال هذه المرحلة

وعن دور البنوك اليمنية خلال المرحلة الراهنة يؤكد شماخ أنه من الصعب طرح أي تصور موضوعي واضح لدور البنوك اليمنية خلال هذه المرحلة بمعزل عن القطاعات الاقتصادية الأخرى، بل وعن الحالة السياسية والاجتماعية في البلد والتحركات الدولية. ويضيف: «دور البنوك من وجهة نظري لا بد أن يتكامل ويترافق مع دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والقانوني، ويجب أن تكون قضية البناء والإعمار عنواناً رئيسياً لاستراتيجياتها القادمة، بحيث تخطو خطوات جريئة لتعزيز الأمن الاقتصادي، وبالذات في جانب الأمن الغذائي وتوفير بيئة آمنة وجاذبة للاستثمار. وليس من المستغرب أن تقوم المصارف اليمنية بدور محوري في دعم الصمود ومواجهة التحديات القائمة، فهناك عجز مالي كبير في الموارد المتاحة للبلاد اتسع حجمه وتفاقم تأثيره منذ أن أعلنت حالة الحرب والحصار على البلاد في العام 2015، ولم يكن هنالك من حل متاح، سوى قيام البنوك بتمويل الجزء الأكبر من العجز في موازنة الحكومة، وقد بلغت القروض المقدمة من البنوك العاملة في اليمن للحكومة حوالي 1.800 مليار ريال في نهاية العام 2019.

الوضع المالي لليمن

ويقول الأستاذ أحمد سعيد شماخ عن الوضع المالي لليمن: «أجزم وأقول إن الوضع القائم يندرج تحت ما يسمى بالعملية العرجاء غير المتوازنة والمتمثلة في استئثار قطاع العقارات بنصيب الأسد من الاستثمارات والتوظيفات المالية، وأخشى أن يستمر هذا النوع من الاختلال في نشاط الاستثمار، ويتم ذلك على التوظيفات في القطاعات المنتجة ونشاط الخدمات الرئيسية ذات المنشأ والخامات الوطنية، وخصوصاً منها السلع التي تتميز بالتنافسية. ونود الإشارة إلى أن تركيز الاستثمارات في القطاعات غير المنتجة قد نتج عنه ارتفاعات سعرية جنونية غير مبررة، في الأراضي والعقارات وعادت بنتائج سلبية على الحركة الاقتصادية وعلى التنمية. كما تسببت بكثير من المضاعفات على مستوى معيشة المواطن البسيط. وهذا الخلل يستدعي التصويب بإيجاد عدد كاف من المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتوجيه الدعم والمساندة لهذه المشاريع.

وأجدها مناسبة عبر مجلتكم الموقرة لأقترح وأقول إنه لا بد من التخلي عن سياسات أسعار الفائدة المرتفعة، لأنه لا يمكن لأي بلد أن يتطور فيه القطاع الصناعي والزراعي ويتكاملا من دون دعم المشاريع الصغيرة بقروض ميسرة.

ويطالب الخبير المالي والاقتصادي -أحمد شماخ باستعادة الثقة التي كانت قائمة بين مختلف الفعاليات الاقتصادية في البلد، ويؤكد على الأهمية القصوى لإيجاد بيئة حاضنة وجاذبة تساعد على إعادة رؤوس الأموال التي هربت إلى خارج الحدود ولم تعد، وإعادة رؤوس الأموال التي تدور خارج الدورة الاقتصادية في السوق الموازية «السوق السوداء»، وتساعد على تشجيع تسهيل عملية اجتذاب ودائع اليمنيين المقيمين في الخارج وتوظيفها في قطاعات منتجة. ويدعو الخبير شماخ، إلى إعادة صياغة السياسات الاقتصادية والتنموية بما يتناسب مع المرحلة الحالية والأولويات الاقتصادية الملحة..

> **جاءت الرؤية الوطنية ملبية لآمال وتطلعات اليمنيين بالسعي إلى تحقيق قدرة اليمن لإعادة إنتاج ذاته**

ابتداءً من تفعيل دور القطاع الخاص ودعمه وتشجيعه ليكون شريكاً حقيقياً في التنمية والاستثمار، وأيضاً إلى إعادة ترتيب وتفعيل القطاعات الاقتصادية وخطوط الإنتاج العامة والخاصة، وإلى إعادة تأهيل شبكة الطاقة الكهربائية وتوفير المشتقات النفطية المحركة للآلة الصناعية وبالأسعار المناسبة، حتى تستطيع المنتجات الوطنية المنافسة في السوق، حيث سيؤدي ذلك بالطبع إلى تصويب المسار وتصحيح الاختلالات القائمة بقدر الإمكان، وإلى استقرار سعر العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية الأخرى، سينعكس ذلك إيجابيا على استقرار أسعار السلع والخدمات وتحسين دخل المواطنين.

اقتصاد الحرب

يقول الأستاذ أحمد شماخ: «نحن في اليمن في ظل اقتصاد الحرب نسعى إلى التقليل من الواردات الخارجية، والعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي والاستقلال الاقتصادي والسياسي، فخلال هذه الفترة من الحرب والحصار على بلادنا هناك رغبة صادقة من القيادة السياسية والحكومة اليمنية في تحقيق الاستقلال الاقتصادي وصولاً إلى تحسين الوضع المعيشي للمواطنين وإلى التنمية المستدامة التي ستعمل على تحسين الاقتصاد والعملة الوطنية».

ويضيف: «في ظل المآسي وويلات الحرب التي خلفت لنا الكثير من التشرذم السياسي وهشاشة في الاقتصاد وانعدام الثقة بالقطاع المصرفي والبنوك، بسبب الضغوط والحصار وادراج السياسات النقدية والعملة الوطنية ضمن خطط وبرامج الحرب على اليمن، والذي يمثل التحدي الأكبر لليمن واليمنيين، فقد أدركنا المخاطر كلاً في مجاله، خصوصاً في الجانب الاقتصادي والمالي، لذلك جاءت الرؤية الوطنية ملبية لآمال وتطلعات اليمنيين بالسعي إلى تحقيق قدرة اليمن لإعادة إنتاج ذاته من خلال الترجمة العملية للرؤية الوطنية.

الحصول على الشهادة الدولية اختصاصي مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لـ 10 من الكوادر المصرفية اليمنية

أمل الدبيلي

محمد الميري

عبدالله الفرزعي

كمال علوي

مادلين القباطي

حصل 10 من الكوادر المصرفية اليمنية على شهادة الأخصائي المعتمد في مكافحة غسل الأموال ACAMS، الذي نظمه معهد الدراسات المصرفية في صنعاء بالتعاون مع جمعية أخصائيي مكافحة غسل الأموال في أمريكا.

وقد تلقى المتدربون والمتدربات العديد من المعارف والمهارات في المواضيع المتعلقة بمخاطر وطرق غسل الأموال وبرامجها والمعايير الدولية لمكافحتها وكيفية إجراء عمليات التحقيق فيها.

إياد قاسم

مازن جازم

وقد تم تسجيل 35 مشاركاً في البرنامج، تقدم للاختبار 16 متدرباً ومتدربة حصل 10 منهم على الشهادة الدولية المعتمدة وهم:

- **أمل أحمد أحمد الدبيلي** – البنك المركزي اليمني.
- **محمد علي محمد الميري** – البنك العربي.
- **عبدالله مصلح علي الفرزعي** – البنك التجاري اليمني.
- **كمال سعد علوي** – بنك اليمن والكويت.
- **مادلين عبده فريد القباطي** – بنك اليمن والكويت.
- **إياد عبدالله حسين قاسم** – البنك المركزي اليمني.
- **مازن جازم عبدالله علي**– بنك الكريمي.
- **محمد امين قاسم النوعة** – بنك الكريمي.
- **نبيل علي ثابت الفقيه** – بنك اليمن والكويت.
- **سمير محمد شوعي العزكي**– بنك التضامن.

وتعتبر شهادة الأخصائي المعتمد في مكافحة غسل الأموال ACAMS (Certified Anti-Money Laundering Specialist Cams.

أعلى شهادة مهنية دولية في مجال مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ حيث تعطي لحامليها صفة المتخصص الملم بكافة جوانب مكافحة غسل الأموال وتزوده بالاستراتيجيات والممارسات اللازمة للوفاء بالمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتوفر له الأدوات اللازمة؛ لتطوير مهاراته وخبراته المهنية وتؤهله للعمل في مجموعة واسعة من القطاعات المهنية المختلفة في المجالات المالية والمصرفية.

وتم تصميم برنامج الشهادة المهنية، الأخصائي المعتمد في مكافحة غسل الأموال بشكل أساسي للمهنيين الاخصائيين المعتمدين في مكافحة غسل الأموال، ويعزز هذا البرنامج الاستراتيجي تطوير المسار الوظيفي لمختصي مكافحة غسل الاموال عن طريق اكسابهم المعارف والمهارات المهنية اللازمة وتعزيز الثقة لديهم للتعامل مع التحديات الخاصة بمجال مكافحة غسل الأموال.

المحاور العلمية للبرنامج التدريبي

يقدم المعهد برنامج التأهيل لشهادة اخصائي معتمد في مكافحة غسل الأموال باللغة العربية باستخدام المحتوى العلمي المعتمد من جمعية الأخصائيين المعتمدين في مكافحة غسل الأموال أمريكا وفقا لأحدث التغييرات المعتمدة وتشمل:

1- مخاطر وطرق غسل الأموال.
2- المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال.
3- برامج مكافحة غسل الأموال.
4- إجراء ودعم عملية التحقيق.

واشار مدير معهد الدراسات المصرفية عبدالغني السماوي إلى أنه انطلاقا من الهدف الأساسي لمعهد الدراسات المصرفية في رفع مستوى الكفاءة الفنية والمهنية لمنتسبي القطاع المصرفي اليمني، وفي ظل الأوضاع التي تعيشها بلادنا؛ فقد حرصنا على إضافة برامج مهنية تشكل قيمة مضافة للقطاع المصرفي اليمني، وتساعد في بناء الثقة في هذا القطاع؛ ولذلك فقد عملنا على التواصل مع جمعية اختصاصيي مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في أميركا، وهي أكبر تجمع مهني في العالم لأخصائيي مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتقدم أعلى شهادة مهنية في هذا المجال، وقام المعهد بالتواصل معهم وبحمد الله استطعنا إقناعهم باعتماد المعهد كشريك معتمد لتقديم التدريب والاختبار للشهادة وبأسعار أقل من الأسعار المعتمدة عالميا، نظرا لخصوصية الوضع في اليمن.

مؤكدا أن هذه الشهادة تساعد المختصين على الإلمام بمخاطر غسل الأموال وكيفية اتخاذ الإجراءات اللازمة؛ لكشف جرائم غسل الأموال والتحقق منها، والتعامل معها والإلمام بالقواعد والأعراف القانونية الدولية، فيما يخص التعامل مع هذه الجريمة العابرة للحدود، التي تتعدى آثارها الاقتصاد المحلي إلى الاقتصاد العالمي، مبينا أن تأهيل البنوك لموظفيها في هذا المجال يساعدها في فتح حسابات مع البنوك المراسلة الخارجية وتعزز الثقة في البنوك اليمنية.

وكشف السماوي النقاب عن أن المعهد بصدد عقد شراكات مع مؤسسات عالمية للحصول على اعتمادها في تقديم شهادات مهنية جديدة في مختلف المجالات المصرفية.

مثمنا دعم قيادة البنك المركزي ممثلة في الأستاذ المحافظ ونائبه، ومجلس إدارة المعهد ومدراء عموم البنوك على دعمهم الدائم لأنشطة المعهد.

محمد النوعة

نبيل الفقيه

سمير العزكي

6 توصيات هامة يصدرها اتحاد المصارف العربية لمواجهة تداعيات جائحة كورونا

أصدر اتحاد المصارف العربية عدداً من التوصيات لمواجهة تداعيات جائحة كورونا والتحديات الكبيرة التي تواجهها المصارف العربية والجهات الرقابية، مشيرًا إلى ضرورة التحرك سريعاً لمواجهة العواقب الناجمة عن الأزمة. وأكد الاتحاد في دراسة بحثية له أنه لا بد أن تُسخر البنوك المركزية والجهات الرقابية العربية ما لديهم من آليات وأدوات مخصصة للاستجابة للأزمات.

واقترح الاتحاد 6 توصيات جاء في مقدمتها: عدم تغيير القواعد المتبعة حالياً: وذلك لأن تغيير الآليات والقواعد خلال فترات الأزمة قد يتسبب في زيادة الضغوط والاضطرابات. وعليه، ينبغي على المصارف أن تركز على استمرارية العمليات المصرفية الجارية، وحتى في ظل صعوبة إجراء العمليات عن بُعد، وكذلك عمليات التدقيق والامتثال والإيفاء بمتطلبات العناية الواجبة وغيرها.

وتضمنت التوصيات التي أصدرها الاتحاد: استخدام الهوامش الوقائية التي جرى بناءها خلال الفترات السابقة حيث قامت معظم المصارف العربية خلال الفترات الماضية ببناء احتياطيات رأسمال وسيولة أعلى بكثير من متطلبات بازل، الأمر الذي يساعدها على مواجهة ضغوط السيولة وتراجع الإيرادات الناجم عن عدم تحصيل استحقاقات القروض. وجاء الاحتفاظ بهذه الاحتياطات استناداً الى طلب الجهات الرقابية والتنظيمية العربية التي هدفت الى بناء نظام مصرفي عربي أكثر صلابة يستند الى احتياطيات وقائية أعلى من الحد الأدنى الإلزامي المطلوب، بحيث يمكن السحب منه خلال الأوضاع المتأزمة. وهكذا، ينبغي على المصارف استخدام هوامش السيولة الاحتياطية لاستيعاب تكاليف إعادة هيكلة الديون إذا دعت الحاجة، وبالتوازي مع ذلك، يمكن للجهات الرقابية اعتماد انظمة معززة لمراقبة ضغوط السيولة. كما يتوجب على الجهات الرقابية إعتماد الشفافية بشأن استخدام احتياطيات رأس المال والسيولة لمواصلة تقديم الائتمان المصرفي، مع تجنب أي تبعات سلبية على المصارف.

كما أكد اتحاد المصارف العربية على تعديل استحقاقات القروض حيث أدت التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا إلى إضعاف قدرة المقترضين على الوفاء بالتزاماتهم للمصارف، ما قد يؤدي إلى إضعاف سلامة المصارف واستقرارها. لذلك ينبغي تشجيع المصارف على اعتماد المرونة التي تتيحها القواعد الرقابية المطبقة وإعادة هيكلة وجدولة وتعديل شروط القروض الممنوحة للمقترضين (خاصة المتأثرين بالجائحة بشكل كبير)، واعتماد مرونة في آليات تصنيف القروض وتحديد مخصصاتها، بالإضافة الى تطبيق أعلى مستوى ممكن من الدقة لقياس القروض المتعثرة والخسائر المحتملة. كما ينبغي على الجهات الرقابية اعتماد الوضوح بالنسبة للطلب من المصارف اعتماد إجراءات إعادة جدولة استحقاقات قروضها، خاصة بالنسبة للعملاء من القطاعات الأكثر تضرراً. ويتوجب أيضاً الطلب من المصارف اعتماد مرونة في إدارة مخاطر الائتمان وتطبيق المعايير المحاسبية المتعلقة خاصة بانخفاض قيمة الأصول خلال الظروف الحالية.

وأشارت التوصيات إلى ضرورة: عدم إخفاء خسائر العمليات: بما أنه من المتوقع أن تطال الخسائر المصارف، فسوف تساعد الشفافية في تهيئة الظروف لإعادة الانطلاق فور انتهاء تداعيات الأزمة الحالية. ويجب أن تستهدف اجراءات الجهات التنظيمية والرقابية الحفاظ على الاستقرار المالي وسلامة النظام المصرفي مع الحفاظ في الوقت عينه على استمرارية النشاط الاقتصادي.

وشملت التوصيات: شرح المعالجات التنظيمية المعتمدة: بهدف زيادة الشفافية الكلية وبحيث يتوجب تقديم الإيضاحات اللازمة حول كيفية قيام المصارف والجهات الرقابية بالتعامل مع إجراءات المالية العامة، ومن ضمنها التدابير الموجهة بشكل مباشر إلى المقترضين، وضمانات الائتمان، إعفاء أو تأجيل الاستحقاقات. كما أنه من المهم مراعاة قواعد الشفافية في الإفصاح عن المخاطر المتوقعة واعتماد الوضوح في إفصاح الأجهزة الرقابية حول توقعاتها عن تطور الأزمة والتعامل مع تداعياتها. وهنا يتوجب على الجهات الرقابية والتنظيمية أن تعمل على تعزيز آليات الرقابة على سلامة المصارف، وإجراء حوارات أكثر تواتراً معها، مع التشديد على إعطاء الأولوية للنقاشات المعنية بالتخطيط المستقبلي لضمان استمرار العمل.

وأنهى الاتحاد توصياته بأهمية: تعزيز آليات التواصل: وذلك عبر تشجيع إقامة حوار مستمر بين المصارف والجهات التنظيمية والرقابية، وبشكل خاص في ظل هذه الأوضاع والتحديات غير المسبوقة، حيث يتم إجراء العمليات المصرفية مع العملاء والتواصل مع المراقبين عن بُعد. مع الاشارة الى ضرورة زيادة التركيز على متطلبات الإبلاغ والإفصاح خلال الأزمات فيما يتعلق بالجوانب الرئيسية، كوضعية السيولة ومراكز الدائنين والتركّز ومخاطر الائتمان.

أصول القطاع المصرفى العربى تصل إلى 3.71 تريليون دولار

ارتفع حجم الأصول المجمعة للقطاع المصرفي العربي إلى نحو 3.71 تريليون دولار في نهاية العام 2019، بزيادة حوالي 7.1% عن نهاية العام 2018، وأصبحت بالتالي تشكل حوالي 137% من حجم الناتج المحلي الإجمالي العربي. وأعلن اتحاد المصارف العربية في تقرير حديث له ارتفاع الودائع المجمعة للقطاع المصرفي العربي حوالي 2.34 تريليون دولار، محققة نسبة نمو حوالي 5.6%.

وقد وبلغ رأسمال البنوك مجتمعة 432 مليار دولار مسجلة نمواً بحوالي 7.5% عن نهاية العام 2018. كما تشير التقديرات إلى أن حجم الإئتمان الذي ضخه القطاع المصرفي في الإقتصاد العربي حتى نهاية عام 2019 قد بلغ حوالي ترليونين دولار، وهو ما يشكل نحو 75% من حجم الناتج المحلي الإجمالي العربي، محققاً نسبة نمو حوالي 7% عن نهاية العام 2018، بحسب اتحاد المصارف العربية.

وتتمثل الأهداف الأساسية للاتحاد في دعم الروابط وتوثيق أواصر التعاون بين المصارف العربية وإبراز كيانها العربي تحقيقاً لمصالحها المشتركة، وتطوير العمل المصرفي والتمويلي في الدول العربية، وزيادة فعالية الدور الذي تقوم به المصارف ومؤسسات التمويل العربية في دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويسعى الإتحاد، لأن يكون سنداً أساسياً وحقيقياً للعمل الإقتصادي العربي المشترك، وحجر الأساس في عملية بناء وتطوير التعاون المصرفي ووضعه في خدمة أغراض التنمية المصرفية والمالية والاقتصادية على كامل مساحة الوطن العربي.

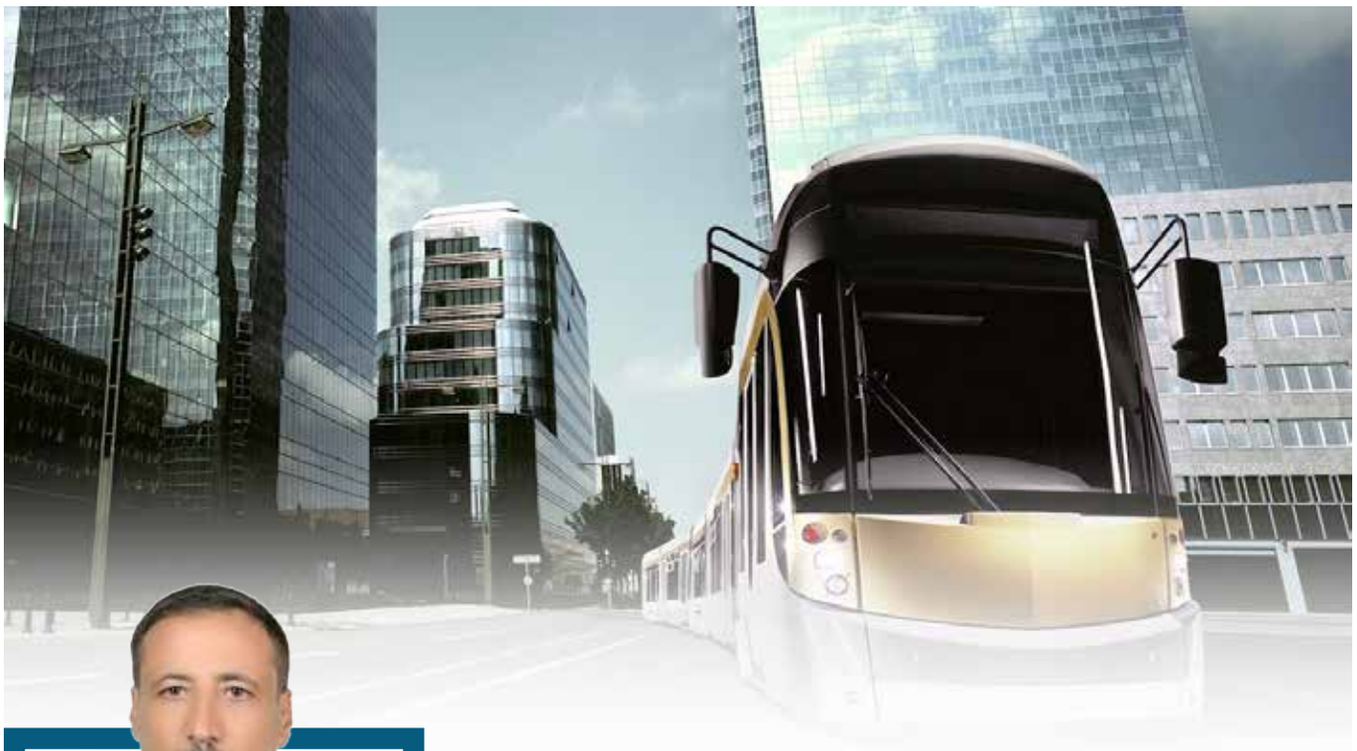

يعاني الاقتصاد اليمني من أزمات مركبة واختلالات هيكلية مزمنة بحسب ما يقوله الدكتور عادل الحوشبي، وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع التوقعات الاقتصادية، ويشير إلى أن الاقتصاد الوطني سيعاني أكثر إذا لم تتحرك الحكومة للقيام بإصلاحات جوهرية، ويضيف: «مما يزيد من التداعيات الاقتصادية، العوامل السلبية التي برزت مؤخراً والمتمثلة بجائحة كورونا وتداعياتها على الاقتصاد الدولي والاقليمي وعلى المستوى الوطني، بالإضافة إلى تراجع تحويلات المغتربين اليمنيين والتي ستنعكس سلبيا بسبب تداعيات الفيروس على تحويلات المغتربين اليمنيين إذ قد يصل ذلك إلى نحو 60-70 % نتيجة للركود الاقتصادي الذي أصيبت به كثير من الدول، وخاصة دول المنطقة العربية البترولية مما يحرم البلد من موارد العملة الصعبة من النقد الأجنبي، نظراً لانخفاض تحويلات المغتربين المتواجدين هناك».

د. عادل الحوشبي وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي:

الركود الاقتصادي لدول المهجر أثر سلباً على تحويلات المغتربين وعلى قيمة الريال اليمني

وبحسب الدكتور الحوشبي فقد ضاعف الوباء من التحديات الاقتصادية الماثلة أمام الاقتصاد اليمني، وتجلت بصورة واضحة في الأزمة الخانقة في الموارد خاصة لدى الحكومات والدول المستقبلة للعمالة المهاجرة نتيجة لتراجع أسعار النفط عالمياً، إلى جانب تأثير الأزمة على المانحين الدوليين لليمن والذي يقود إلى تراجع حجم النقد الأجنبي الذي تتطلبه عملية استيراد البضائع، وهو ما أدى إلى تهاوي سريع للريال اليمني مقابل الدولار، الأمر الذي فاقم من عملية الأزمة الاقتصادية لا سيما مع تصاعد حدة التداعيات الناجمة عن فيروس كورونا والمتمثلة في شحة المخزون السلعي من المواد الأساسية والتأخير في وصول البضائع وتضرر قطاعات مباشرة كالقطاع السياحي والخدمات المرتبطة به وقطاع النقل والمقاولات وقطاع الصادرات وغيرها.

كما أدت إجراءات الحجر المنزلي وبعض القيود والإجراءات والمتطلبات لمواجهة الوباء إلى مزيد من الركود الاقتصادي وارتفاع في الكلفة التشغيلية للعمل والإنتاج لدى الشركات وكافة المؤسسات، ناهيك عن فقدان الكثير من العاملين في المنشئات الخدمية والصناعية والتجارية أعمالهم.

وقد تلقى قطاع المنشئات الصغيرة والأصغر لا سيما قطاع الخدمات المرتبطة بالاحتكاك المباشر مع العملاء ضربة قاصمة جراء القرارات الحكومية ونتيجة للإجراءات الاحترازية المتبعة.

التداعيات السلبية لفيروس كورونا على الاقتصاد اليمني

ويقول الدكتور الحوشبي: «من خلال تتبعنا للعديد من مظاهر التداعيات السلبية للوباء على القطاع الاقتصادي اليمني، فإن العديد من القطاعات تكبدت خسائر كبيرة، ومن هذه القطاعات قطاع السياحة والخدمات، حيث يعد قطاع السياحة والسفر والخدمات المرتبطة به أحد أبرز القطاعات الاقتصادية المتأثرة بتداعيات فيروس كورونا، في ظل إغلاق الحدود ووقف تأشيرات العمل، العمرة، الزيارة، وتراجع حركة التنقلات بين المدن أدت إلى خسائر كبيرة في قطاع السياحة والخدمات المرتبطة بها كالفنادق والمطاعم وشركات النقل، حيث يقدر بلوغ الخسارة في القطاع الفندقي ما نسبته 50-60 %، فين حين سجل قطاع النقل خسارات كبيرة أدت إلى إغلاق شركات من أهمها شركة راحة للمواصلات والتي تعتبر من أبرز الشركات المتخصصة في النقل الداخلي والدولي».

ويتابع الدكتور الحوشبي: «كما أن هناك توجه جديد لخفض المساعدات المقدمة لليمن تحت مبررات واهية، وهذا التوجه للاسف يتزامن مع

الحالة الصعبة التي يواجهها الاقتصاد اليمني حالياً، حيث أن المانحين والعاملين في الإغاثة يؤكدون أنه لم يعد بإمكانهم ضمان وصول مساعدات الغذاء الموجهة لملايين الأشخاص إلى مستحقيها، فضلاً عن أن مؤشرات المخزون السلعي تشير إلى انخفاض الكميات المفرغة في موانئ الحديدة والصليف والتي تخضع لرقابة اللجنة بنحو 71000 طن مقارنة بشهر ديسمبر 2019، وانخفضت الكميات المفرغة من المشتقات النفطية بنحو 54000 طن،

بالإضافة إلى الخسائر والاضرار التي لحقت بالاقتصاد اليمني والقطاع الزراعي والبنى التحتية نتيجة الأمطار والسيول هذا الموسم».

الأسباب التي ستحرم أغلب المواطنين من الوصول إلى الخدمات الأساسية

يؤكد الدكتور الحوشبي أن توقف المساعدات وارتفاع سعر الصرف سيؤدي إلى حدوث زيادة فورية في أسعار السلع الغذائية المستوردة والوقود، مما يؤثر سلباً على الوضع المعيشي للمواطنين، خاصة في ظل الاعتماد الكبير على الواردات.

وارتفاع أسعار السلع الوسيطة والرأسمالية المستوردة من الخارج، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج المحلي وبالتالي التأثير على النمو الاقتصادي، بالاضافة إلى زيادة التفاوت في توزيع الدخل لصالح الفئات الثرية التي تمتلك الأصول بالعملات الأجنبية وتستطيع رفع أسعار منتجاتها التجارية المكدسة في المخازن، وفي المقابل، تتكمش فئة ذوي الدخول المتوسطة بسبب جمود سياسات الأجور أمام زيادة التضخم، والتالي زيادة نسبة الفقر والبطالة وانعدام الامن الغذائي، وسوء التغذية، وارتفاع تكاليف الخدمات الأساسية في التعليم والصحة والمياه والنقل، وأيضاً، تراجع أولويات الإنفاق على التعليم في ميزانية الأسر الفقيرة وذوي الدخل المحدود نتيجة مزاحمة الإنفاق على السلع الضرورية، وهذا سيفاقم مشكلة التسرب من التعليم المرتفعة أصلاً، كون عدم القدرة على تحمل تكاليف التعليم تمثل سبباً رئيسياً لترك الأطفال للمدرسة.

البدائل الاقتصادية

في ظل هذه التحديات يضع الدكتور الحوشبي حزمة من البدائل في حال عدم حدوث انفراج سياسي، وفي ظل انخفاض المساعدات الخارجية وشحة العملة الصعبة، ويقول إن هذه البدائل تتمثل في تنفيذ مجموعة من الاجراءات والسياسات والاصلاحات من أهمها:

– تحفيز مؤسسات القطاع الخاص على تسديد المتأخرات الضريبية.

– البحث عن موارد خارجية (منح نقدية ومساعدات عينية) لتغطية النفقات الحتمية في الموازنة العامة.

– تعزيز الرقابة على إيرادات وحدات القطاع الاقتصادي.

– رفع الرسوم الجمركية (مؤقتاً) على السلع الكمالية والتي لها بدائل محلية.

– دراسة فرض ضريبة (مؤقتة) على الوقود. كخيار بديل عن التمويل التضخمي لعجز الموازنة الذي يؤثر على قيمة العملة الوطنية.

– البحث عن مساعدات عينية (مشتقات نفطية) لتخفيف الضغط على احتياطي النقد الأجنبي.

– توعية المغتربين اليمنيين في الخارج بأهمية تحويل أموالهم بعملة الدولار، وتحفيزهم على زيادة تحويلاتهم إلى اليمن في الفترة الحالية.

– تطوير الأطر المؤسسية لتعبئة وتنمية واستخدام موارد الوقف والزكاة.

– رفع مستوى الرقابة والمتابعة على الصرافين والبنوك التجارية وعمليات المضاربة على النقد الاجنبي.

– تبني سياسة نقدية وادخارية محفزة وجاذبه للتعامل مع البنوك.

– وضع ضوابط على استيراد أهم سلع الواردات بحيث تمر عملية تمويل الواردات عبر البنوك.

– تبني إجراءات تمنع مؤسسات الصرافة وكبار التجار من الاحتفاظ بمبالغ كبيرة خارج الجهاز المصرفي.

– تقوية الرقابة والتقييم لأداء وسلامة البنوك التجارية والإسلامية، ووضع المعالجات الفورية لأية صعوبات.

– رفع مستوى الوعي بالتكافل المجتمعي والأسري.

– تعزيز الاستفادة من التجربة الرائدة في بنك الطعام.

فيروس كورونا وانخفاض تحويلات المغتربين والمساعدات الخارجية أهم التحديات الماثلة حالياً أمام الاقتصاد اليمني

الاقتصاد الوطني سيعاني أكثر إذا لم تتحرك الحكومة للقيام بإصلاحات جوهرية

مساعد المدير العام لبنك الأمل غمدان عون:

حصول البنك على ثقة المنظمات الدولية ساهم في تحسن المؤشرات المالية للبنك

ارتبطت المشاريع الصغيرة والأصغر في اليمن باسم بنك الأمل؛ نظرا لما يقدمه من خدمات مالية مستدامة للفئات الفقيرة في اليمن، وذوي الدخل المحدود والمنخفض، ويعد البنك أول بنك متخصص في التمويل الأصغر في اليمن ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأنشئ البنك بالقانون رقم (23) لسنة 2002 وبدأ بمزاولة نشاطه رسمياً في يناير 2009 تحت إشراف ورقابة البنك المركزي اليمني .. فماذا قدم البنك خلال الفترة المنصرمة من مشاريع، خاصة فترة الحرب والصراع في اليمن؟ وماهي الآليات المعتمدة في عمل البنك في ظل هذا الكم الكبير من الصعوبات والتحديات؟ وهل استطاع البنك تجاوز ذلك؟ هذه الأسئلة وغيرها كانت محور لقائنا مع الأخ غمدان عون مساعد المدير العام لبنك الأمل.

لقاء : عبد الحميد المطري

يعتبر بنك الأمل مؤسسة غير ربحية تهدف لتوفير خدمات مالية مستدامة لذوي الدخل المحدود .. ما مدى تأثير الحرب على عمل البنك من حيث المخاطر والكلفة؟

أثرت الحرب الدائرة في اليمن منذ العام 2015 على مختلف نشاطات ومنتجات البنك خاصة خدمة التمويل، التي تراجعت بسبب ارتفاع مخاطر الإقراض وكلفة التمويل ناهيك عن أزمة السيولة النقدية، التي جعلت من عملية الإقراض عملية مكلفة لا يمكن للبنك أو العميل تحملها وأدى ذلك إلى تراجع مؤشرات التمويل في البنك؛ ما جعله يفقد صدارته لقطاع التمويل الأصغر في اليمن خلال فترة الحرب قبل استعادة صدارته للقطاع نهاية العام 2019م.

لكن في نفس الوقت خلقت الأزمة العديد من الفرص في تحويل النشاط الأساسي للبنك إلى خدمة التحويلات النقدية الاجتماعية المرتبطة بالمساعدات الإنسانية، التي تقدمها المنظمات المانحة للمتضررين من الحرب في مختلف مناطق الجمهورية، بالاستفادة من خبرته في هذا المجال منذ العام 2012 في صرف مستحقات العاملين في مشاريع الصندوق الاجتماعي للتنمية، الذي كان له دور كبير في تطوير هذه الخدمة إلى أن استطاعت كسب ثقة المنظمات الأممية الدولية والمحلية

بحكم ثقة المانحين والمنظمات في بنك الأمل تم تحويل أغلب المساعدات النقدية عبر بنك الأمل.. هل ساهمت هذه المبالغ في تحسن مؤشرات البنك المالية؟

كان لحصول بنك الأمل على ثقة المنظمات الدولية وتحويل أغلب المساعدات النقدية للبنك أثر كبير على تحسن مؤشراته المالية.. حيث تمكن البنك من تعزيز حجم أرصدته طرف البنوك الخارجية؛ فتم فتح حسابات بنكية طرف ثلاثة بنوك مراسلة في الخارج، وكتوجه يعد الأول من نوعه لبنك تمويل أصغر في العالم. كما تمكن البنك من تحقيق نمو في حجم مركزه المالي بلغ نهاية 2019م مبلغ 34 مليار ريال يمني بنسبة نمو 164% عن العام 2016م، وهو ما مكن البنك من التوسع والتنوع في تقديم الخدمات المصرفية للجمهور، وتعزيز ثقة المانحين والعملاء؛ الأمر الذي انعكس أثره على الإيرادات المحققة، التي نمت بنسبة 113% عن العام 2016.

ما مدى نجاح خدمة بيس الإلكترونية التي أطلقها البنك مؤخرا في الحفاظ على السيولة النقدية؟

منذ إطلاق خدمة النقود الالكترونية PYES في بداية العام 2017 وحتى يونيو 2020 بلغت قيمة العمليات قرابة 90 مليار، ريال موزعة بين عمليات تسديد الفواتير والحوالات والشراء عبر نقاط البيع وصرف المساعدات النقدية من المنظمات المانحة.

وفي ظل أزمة السيولة النقدية، التي تعصف بالقطاع المصرفي منذ العام 2016 فإن إدارة مثل هذه المبالغ بشكل نقدي يعتبر تحديا كبيرا لأي بنك وليس لبنك الأمل فقط. لذلك فإن خدمة النقود الإلكترونية بيس ساهمت في إدارة هذه المبالغ عبر الحسابات الإلكترونية للعملاء والجهات والوكلاء.. وعلى الرغم من تحولها إلى الشكل النقدي في نهاية المطاف إلا أن دورتها النقدية تمر بشكل غير متسارع مما يتيح للبنك السيطرة عليها بشكل أكبر .

حصل البنك مؤخرا على جوائز عديدة كأفضل بنك في المنطقة من حيث التمويل الأصغر ما هي الاعتبارات التي تم اعتمادها في ذلك؟

يعتبر مفهوم التحول الرقمي في تقديم الخدمات المالية من أهم الاعتبارات، التي تم أخذها في عين الاعتبار في كل الجوائز، التي حصل عليها البنك منذ منتصف العام 2019 وعددها 5 جوائز عالمية باعتباره أحد المنهجيات المطبقة عالميا في تطوير الخدمات المالية الرقمية، التي تساهم في تعزيز الوصول إلى المنتجات المالية من قبل العملاء في المناطق الحضرية والريفية، إضافة إلى تقليل التكاليف، سواء على البنك أو على العميل وأخيرا تحسين جودة الخدمة، من حيث تسهيل الإجراءات وتوافرها لكافة شرائح المجتمع..

ما حقيقة أن البنك يركز في تمويلاته على المناطق الحضرية أكثر من المناطق الريفية؟ وما هو العدد الإجمالي لعملاء البنك ونسبة النساء في ذلك؟

نظرا للمخاطر، التي يواجهها قطاع التمويل الأصغر في اليمن بسبب الحرب فقد عمل البنك منذ العام 2015م وفقا لخطة طوارئ، ترتكز هذه الخطة على تقديم خدمة التمويل للأنشطة في المناطق الآمنة، والقطاعات الاقتصادية الأقل تأثرا بالصراع المسلح، ويعد القطاع الزراعي من القطاعات الاقتصادية الأقل تأثرا بالصراع المسلح، ونظرا لأهمية الأمن الغذائي عمل البنك على تطوير المنتج الزراعي، الذي يستهدف المناطق الريفية وشبه الريفية، من خلال استهداف صغار المزارعين بتوفير كافة الاحتياجات الزراعية، من بذور وأسمدة ومحميات وشبكات ري، كما عمل البنك على توفير مضخات تعمل بالطاقة الشمسية للتغلب على مشكلة ارتفاع تكاليف الديزل، وكان من نتائج ذلك توزيع البنك لما يقارب من 17 ألف تمويل في المناطق الزراعية والريفية بقيمة 3.5 مليار ريال، وهذا الاستهداف لم يكن بقدر الاستهداف الخاص بالمناطق الحضرية، وذلك للتكاليف العالية، التي يتحملها البنك أثناء النزول إلى الريف؛ لذا نستطيع القول بأن البنك يعمل بشكل كبير في المناطق الحضرية مع إعطاء المناطق الريفية الكثير من الاهتمام.

وقد تجاوز عدد القروض، التي وزعها البنك تراكميا 140 ألف قرض.. كما بلغ عدد المقترضين النشطين 35 ألف مقترض.. بينما بلغ عدد المدخرين 135 ألف مدخر وتبلغ حصة النساء من خدمات البنك قرابة 30%.

34 مليار ريال حجم النمو في المركز المالي للبنك في نهاية 2019

الترابط بين مكافحة الفساد ومكافحة غسل الأموال

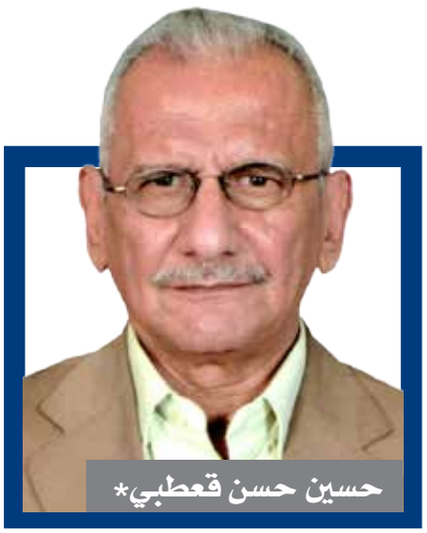

حسين حسن قعطبي*

تجمع دول العالم قاطبة على ضرورة مكافحة الفساد تلك الظاهرة الخطيرة، التي تقف عائقاً أمام التنمية، فضلاً عن إشاعتها حالة من اليأس والإحباط بين أفراد المجتمع.

وتنظر المنظمة العربية للتنمية الإدارية إلى الفساد كونه المعوق الأساسي لعمليات الإصلاح والتنمية بل تعده من أبرز تحديات الإدارة الرشيدة والحكم الصالح، ورغم الجهود المبذولة حكومياً في عموم البلدان العربية لمواجهة الفساد والانخراط الرسمي في مبادرات الحد منه، فإن المؤشرات المعتمدة لقياس الفساد والانخراط الرسمي في مبادرات الحد منه فإن المؤشرات المعتمدة لقياس الفساد لا زالت تشير إلى حجم سعة الفجوة بين الواقع الفعلي وبين تلك المعايير والمؤشرات. ومن المفيد الإشارة هنا إلى أن هناك 16 بلداً عربياً أعلن التزامه بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ورافق ذلك إصدار سلسلة من الإصلاحات القانونية بل والعقابية بحق ممارسات الفساد، حيث أنشئت في الكثير من البلدان العربية ومن بينها اليمن هيئات متخصصة للمكافحة والحد من الفساد ووضعت العديد من مشروعات المواجهة الاستراتيجية للفساد في تلك البلدان. وتعتبر مناهج تقييم مدى التزام الدول باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، أموراً في غاية الأهمية، على ضوء أن الدول الأطراف لهذه الاتفاقية – ومنها معظم الدول العربية – قد توصلت في مؤتمر الدول الأطراف بالاتفاقية بالدوحة عام 2009م إلى آلية رسمية لاستعراض مدى الالتزام باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بحيث تخضع جميع الدول الأطراف لهذا التقييم خلال الثلاث سنوات القادمة، وهو ما يوجب على الدول الاستعداد لهذا التقييم مبكراً والقيام بتقييمات ذاتية تكشف عن الخلل الموجود في أطرها القانونية والمؤسسية المتعلقة بمكافحة الفساد وإصلاحه قبل خضوعها للتقييم الرسمي.

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

مادة (3): نطاق الانطباق

تنطبق هذه الاتفاقية، وفقاً لأحكامها، على منع الفساد والتحري عنه وملاحقة مرتكبيه، وعلى تجميد وحجز وإرجاع العائدات المتأتية من الأفعال المجرمة وفقاً لهذه الاتفاقية.

الفصل الثاني: التدابير الوقائية

المادة (5) سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية:

تقوم كل دولة طرف وفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني بوضع وتنفيذ أو ترسيخ سياسات فعالة منسقة لمكافحة الفساد، تعزز مشاركة المجتمع وتجسد مبادئ سيادة القانون وحسن إدارة الشئون والممتلكات العمومية والنزاهة والشفافية والمساءلة.

تسعى كل دولة طرف إلى إرساء وترويج ممارسات فعالة تستهدف منع الفساد.

تسعى كل دولة طرف إلى إجراء تقييم دوري للصكوك القانونية والتدابير الإدارية ذات الصلة، بغية تقدير مدى كفايتها لمنع الفساد ومكافحته.

تتعاون الدول الاطراف فيما بينها ومع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة بموجب الاقتضاء ووفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، على تعزيز وتطوير التدابير المشار إليها في هذه المادة. ويجوز أن يشمل ذلك التعاون والمشاركة في البرامج والمشاريع الدولية الرامية إلى منع الفساد.

المادة (6)

هيئة أو هيئات مكافحة الفساد الوقائية

١- تكفل كل دولة طرف، وفقا للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، وجود هيئة أو هيئات، حسب الاقتضاء، تتولى منع الفساد، بوسائل مثل:

(أ) تنفيذ السياسات المشار إليها في المادة ٥ من هذه الاتفاقية، والإشراف على تنفيذ تلك السياسات وتنسيقها عند الاقتضاء.

(ب) زيادة المعارف المتعلقة بمنع الفساد وتعميمها.

٢- تقوم كل دولة طرف، وفقا للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، بمنح الهيئة أو الهيئات المشار إليها في الفقرة (١) من هذه المادة ما يلزم من الاستقلالية، لتمكين تلك الهيئة أو الهيئات من الاضطلاع بوظائفها بصورة فعالة وبمنأى عن أي تأثير لا مسوغ له . وينبغي توفير ما يلزم من موارد مادية وموظفين متخصصين، وكذلك ما قد يحتاج إليه هؤلاء الموظفون من تدريب للاضطلاع بوظائفهم.

٣- تقوم كل دولة طرف بإبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة باسم وعنوان السلطة أو السلطات التي يمكن أن تساعد الدول الأطراف الأخرى على وضع وتنفيذ تدابير محددة لمنع الفساد.

المادة (١٤) : تدابير منع غسل الأموال

١- على كل دولة طرف:

(أ) أن تنشئ نظاما داخليا شاملا للرقابة والإشراف على المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية ، بما في ذلك الشخصيات الطبيعية أو الاعتبارية التي تقدم خدمات نظامية أو غير نظامية في مجال إحالة الأموال أو كل ما له قيمة، وعند الاقتضاء على الهيئات الأخرى المعرّضة بوجه خاص لغسل الأموال، ضمن نطاق اختصاصها، من أجل ردع وكشف جميع أشكال غسل الأموال، ويتعين أن يشدد ذلك النظام على المتطلبات الخاصة بتحديد هوية الزبائن والمالكين المنتفعين، عند الاقتضاء، وحفظ السجلات والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة.

(ب) أن تكفل، دون مساس بأحكام المادة ٤٦ من هذه الاتفاقية، قدرة السلطات الإدارية والرقابية والمعنية بإنفاذ القانون وسائر السلطات المكرسة لمكافحة غسل الأموال، (بما فيها السلطات القضائية، حيثما يقضي القانون الداخلي بذلك) ، على التعاون وتبادل المعلومات على الصعيدين الوطني والدولي ضمن نطاق الشروط التي يفرضها قانونها الداخلي، وأن تنظر، لتلك الغاية، في إنشاء وحدة معلومات استخبارية مالية تعمل كمركز وطني لجمع وتحليل المعلومات المتعلقة بعمليات غسل الأموال المحتملة، ولتعميم تلك المعلومات؛

٢- تنظر الدول الأطراف في تنفيذ تدابير قابلة للتطبيق لكشف ورصد حركة.

النقود والصكوك القابلة للتداول ذات الصلة عبر حدودها، رهنا بضمانات تكفل استخدام المعلومات استخداما سليما ودون إعاقة حركة رأس المال المشروع بأي صورة من الصور.

ويجوز أن تشمل تلك التدابير اشتراط قيام الأفراد والمؤسسات التجارية بالإبلاغ عن إحالة أي مقادير ضخمة من النقود والصكوك القابلة للتداول ذات الصلة عبر الحدود.

٣- تنظر الدول الأطراف في تنفيذ تدابير مناسبة وقابلة للتطبيق لالزام المؤسسات.

المالية، ومنها الجهات المعنية بتحويل الأموال بما يلي:

(أ) تضمين استمارات الاحالة الالكترونية للأموال والرسائل ذات الصلة معلومات دقيقة ومفيدة عن المصدر؛

(ب) الاحتفاظ بتلك المعلومات طوال سلسلة عمليات الدفع؛

(ج) فرض فحص دقيق على حالات الأموال التي لا تحتوي على معلومات كاملة عن المصدر.

٤- لدى إنشاء نظام رقابي وإشرافي داخلي بمقتضى أحكام هذه المادة، ودون

مساس بأي مادة أخرى من هذه الاتفاقية، يجدر بالدول الأطراف أن تسترشد بالمبادرات ذات الصلة التي اتخذتها المؤسسات الإقليمية والمتعددة الأطراف ضد غسل الأموال.

٥- تسعى الدول الأطراف إلى تنمية وتعزيز التعاون العالمي والإقليمي ودون الإقليمي والثنائي بين السلطات القضائية وأجهزة إنفاذ القانون وأجهزة الرقابة المالية من أجل مكافحة غسل الأموال.

وعند إطلاعنا على موقع (الوطن أون لاين) السعودي، لاحظنا أن نائب محافظ مؤسسة النقد السعودية (البنك المركزي) الدكتور/ عبدالرحمن الحميدي عند حديثه عن ملتقى «الالتزام ومكافحة غسل الأموال» بالرياض أواخر شهر مارس الماضي، قد أبرز الترابط القائم بين الفساد وغسل الاموال، حيث أوضح أن غسل الأموال يزيد من فرص الفساد والرشوة، إضافة إلى أنه من الآثار السلبية لهذه الظاهرة هروب الأموال للخارج وخسارة الإنتاج أهم عناصره وهو رأس المال، مما يعيق انتاج السلع والخدمات فترتفع البطالة ويقل الادخار.

وأضاف الحميدي أن أثر غسل الأموال يمتد إلى أن يفقد المستثمرون ثقتهم بالنظام الاقتصادي والتشريعات المنظمة لها. وتنشأ بيئة طاردة للاستثمار، وينعكس ذلك كله على النمو الاقتصادي والمستوى المعيشي للمجتمع.

ومن المناسب الإشارة هنا إلى أن قانون مكافحة غسل الأموال رقم (1) لسنة 2010م بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب قد عرّف جرم غسل الأموال بالفعل المحدد في المادة (3) من ذات القانون ومنها الجرائم المنصوص عليها في قانون مكافحة الفساد رقم (39) لعام 2007م.

وهكذا وبما ورد في السياق ماقبله.. نلاحظ مدى الترابط الوثيق بين كل من مكافحة الفساد ومكافحة غسل الأموال.

* مستشار الهيئة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب

دراسة تهدف إلى تقييم وتوثيق تجربة اليمن في تقديم خدمات الدفع الإلكترونية بشكل عام وخدمة النقود الإلكترونية عبر الهاتف المحمول بشكل خاص

يلعب التطور التكنولوجي دوراً حيوياً في الحياة المعاصرة تمتد آثاره إلى كافة مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية، وقد ظهر هذا التأثير جلياً في الجوانب المالية والاقتصادية حيث كانت البنوك من أوائل المؤسسات التي استفادت من التكنولوجيا في تطوير وتوسيع خدماتها وآليات عملها، فخلال الأعوام الماضية تدرج تطور الخدمات المصرفية باستخدام التكنولوجيا بشكل متسارع، ففي البداية كان العميل مجبراً للذهاب إلى البنك والانتظار في طابور للقيام بأي عملية مصرفية، وبعدها وُجدت آلة الصرف الآلي (ATM) والتي تخدم العميل 24 ساعة بدون الحاجة للتعامل مع موظف البنك، ومن ثم جاء دور التطبيقات الذكية التي تخدم العميل من خلال هاتفه الجوال في أي وقت ومن أي مكان.

أعدها معهد الدراسات المصرفية بالتعاون مع قطاع الرقابة على البنوك في البنك المركزي..

خدمات الدفع الإلكترونية في اليمن (التحديات وفرص النجاح)

ولم يقف التطور التكنولوجي عند هذا الحد بل أننا كل يوم أمام تطور جديد في الخدمات المالية والمصرفية وخلال السنوات القليلة الماضية ظهر مصطلح التكنولوجيا المالية وهو استخدام شركات تكنولوجيا المعلومات للابتكارات التقنية في تقديم الخدمات المالية ومنها خدمات النقود الإلكترونية عبر الهاتف المحمول والعملات الرقمية وغيرها من الخدمات المالية، وقد بدأ تقديم خدمات النقود الالكترونية في اليمن في العام 2015م بعد ان قام البنك المركزي باصدار المنشور رقم 11 لسنة 2014م بشأن القواعد التنظيمية لتقديم خدمات النقود الالكترونية عبر الهاتف المحمول. ولاتزال تجربة اليمن في تقديم خدمات النقود الالكترونية في مراحلها الاولى ولغرض تسليط الضوء على التجربة وتقييمها ومعرفة الفرص والتحديات التي تواجهها فقد قام معهد الدراسات المصرفية وبالتعاون مع قطاع الرقابة على البنوك في البنك المركزي بإعداد دراسة بعنوان خدمات الدفع الالكترونية في اليمن (التحديات وفرص النجاح) والتي استغرقت حوالي 6 أشهر تم خلالها تجميع البيانات الاحصائية من البنوك ومراجعتها ومن ثم تحليلها واستنتاج مدلولاتها.

وتهدف الدراسة إلى تقييم وتوثيق تجربة اليمن في تقديم خدمات الدفع الإلكترونية بشكل عام و خدمة النقود الإلكترونية عبر الهاتف المحمول بشكل خاص وذلك عن طريق إيجاد قاعدة بيانات موثقة يستفيد منها الباحثون والجهات الرسمية، كما تهدف إلى دراسة التحديات والفرص التي تواجه انتشار الخدمات المصرفية الإلكترونية وتقديم توصيات تساعد على تجاوز التحديات وتعزيز فرص النجاح.

وتتكون الدراسة من ستة فصول جمعت بين التحليل الوصفي والكمي للإحصائيات التي تم جمعها من القطاع المصرفي اليمني حول مؤشرات خدمات المدفوعات وخصوصا خدمات النقود الالكترونية، وقد اعد الدراسة فريق من المتخصصين من المعهد والبنك المركزي.

الملخص التنفيذي للدراسة

يلعب القطاع المصرفي دوراً هاماً في النشاط الاقتصادي في الجمهورية اليمنية حيث يعتبر أحد أهم القطاعات الأساسية في بنية الاقتصاد اليمني، ويتكون القطاع المصرفي اليمني من ثمانية عشر بنكاً تتنوع ما بين بنوك حكومية وبنوك قطاع خاص تقليدية وإسلامية وبنوك تمويل أصغر، ويمثل حجم أصول القطاع المصرفي ما نسبته (57.8%) من إجمالي الناتج المحلي (GDP) في نهاية العام 2019م كما يتسم القطاع المصرفي بالتركز في الائتمان كون معظم استثمارات البنوك تتركز في أذون الخزانة الحكومية والتي تستخدم لتمويل العجز في الموازنة العامة للدولة كمديونية على الحكومة، وتجدر الإشارة إلى أن ويلات الحرب وأزمة السيولة قد أدت إلى ضعف أداء القطاع المصرفي اليمني، وبالرغم من ذلك فقد أظهرت مؤشرات نسب رأس المال والأصول والودائع للقطاع المصرفي للعام 2019م تحسن في أداء القطاع المصرفي مقارنة مع الأعوام السابقة.

تلعب نظم المدفوعات دوراً رئيسياً في تطوير الخدمات المصرفية وتحقيق الاستقرار المالي لأنها تمثل القنوات التي يتم من خلالها انتقال الأموال بين المؤسسات والفعاليات والأنشطة الاقتصادية

والمالية والمصرفية. ورغم أن اليمن قد أصدر القانون رقم 40 لسنة 2006م بشأن أنظمة الدفع والعمليات المالية والمصرفية الإلكترونية إلا أن وظيفة المدفوعات لم تحظ بالاهتمام المطلوب، لذا فإن مؤشرات نظم المدفوعات في اليمن تعتبر الأدنى على المستوى العربي والإقليمي إذ تشير الاحصائيات المجمعة في هذه الدراسة إلى أن حوالى 10% فقط من اليمنيين لديهم حسابات بما فيها حسابات النقود الإلكترونية في نهاية العام 2019م. وقد كان تأثير الحرب والحصار كارثياً على القطاع المصرفي، حيث انخفض حجم المدفوعات بمختلف أدوات الدفع بحوالي 30% في العام 2015م مقارنة بالعام 2014م وقد تراجعت إلى أدنى مستوى لها في العام 2017م و بنسبة انخفاض حوالى 50% عن العام 2016م ومن ثم عادت إلى التحسن التدريجي في العام 2018م والعام 2019م بمعدل ارتفاع 17% و41% على التوالي عما كانت عليه في العام السابق.

وإدراكاً من البنك المركزي بأهمية خدمات النقود الإلكترونية عبر الهاتف المحمول والتي تعتبر من أهم الطرق المبتكرة لحل مشاكل النقد وإيصال الخدمات المالية إلى الكثير من الفئات المحرومة منها، وتقديم خدمات أفضل بأسعار أقل في وقت أسرع، وفي إطار سعي البنك المركزي لتعزيز الشمول المالي، فقد أصدر في نهاية العام 2014م المنشور الدوري رقم 11 لسنة 2014م بشأن القواعد التنظيمية لخدمات النقود الإلكترونية عبر الهاتف المحمول لتنظيم إصدار وإدارة النقود الإلكترونية والتي اقتصرت على البنوك حيث تم الترخيص لخمس محافظ عن طريق البنوك من تاريخ صدور المنشور. ولغرض توسيع دائرة انتشار الخدمات المالية ولكون البنوك لم تحقق الانتشار المطلوب، لهذا فقد أصدر البنك المركزي مؤخراً القرار رقم 1 لسنة 2020م بشأن القواعد التنظيمية لتقديم المؤسسات المالية لخدمات النقود الإلكترونية والذي سمح بموجبه للمؤسسات المالية من غير البنوك والتي تنشئ لهذا الغرض بتقديم خدمات النقود الإلكترونية للمساهمة في نشر وتطوير خدمات الدفع الإلكترونية على نطاق أوسع.

ومن الجدير بالذكر أن خدمات النقود الإلكترونية لازالت تتركز في المدن رغم أن من أهم استخدامات ومميزات النقود الإلكترونية الوصول إلى الفئات المحرومة من الخدمات المالية والتي عادة ما تتركز في الأرياف، كما أن نسبة النساء التي تستخدم خدمات النقود الإلكترونية لا زالت متدنية جداً حيث بلغت 13% من عدد مستخدمي الخدمة.

كما تضمنت هذه الدراسة أيضاً عمل مسح إحصائي لمشتركي خدمات النقود الإلكترونية في اليمن لعدد 611 مشتركاً ومشتركة تم اختيارهم عشوائيا لمعرفة مستوى تفاعل العملاء مع خدمات النقود الإلكترونية وكيفية وصول الخدمة إليهم ودرجة الوعي بفوائدها وقياس مدى الرضا والثقة عن الخدمة المقدمة والمشاكل التي واجهوها، بالإضافة الى معرفة مدى فعالية هذه الخدمة للمستخدمين ودرجة اعتمادهم عليها في تلبية احتياجاتهم في التعاملات المالية وقياس عدد التعاملات التي تغطيها الخدمة كمؤشر يساعد على التنبؤ بمستقبل هذه الخدمة.

ومن هنا يمكن أن نستنتج أن خدمات النقود الإلكترونية في اليمن لاتزال في بدايتها وأنها بحاجة إلى تظافر جهود البنك المركزي والحكومة وعلى وجه الخصوص وزارات المالية والاتصالات وتقنية المعلومات والتربية والتعليم والجامعات وغيرها من المؤسسات الحكومية، والقطاع الخاص ممثلاً في القطاع المصرفي والشركات والمؤسسات التجارية للتعاون والتكامل من أجل إنجاح هذه الخدمات ورفع مستوى الوعي لدى المواطنين بأهمية وفوائد وموثوقية هذه الخدمة،

> **تهدف الدراسة إلى تقييم وتوثيق تجربة اليمن في تقديم خدمات الدفع الإلكترونية بشكل عام**

مع العلم أن الاستثمار في تقديم خدمات الدفع الإلكترونية هو استثمار واعد حيث أن نسبة المواطنين الذين يمكنهم الحصول على الخدمات المالية لايزال محدودة وبالتالي فإن السوق بحاجة إلى الكثير من المستثمرين للعمل في مجال تقديم الخدمات المالية وبطرق تكنولوجية مبتكرة، وسيتم نشر الدراسة قريبا ونشر اجزاء منها على المجلة.

فريق اعداد الدراسة

- **عبدالغني محمد السماوي**- رئيس الفريق، ماجستير نظم معلومات من جامعة ايست انجليا- بريطانيا، مدير عام معهد الدراسات المصرفية، المدير العام السابق للإدارة العامة لنظم المدفوعات في البنك المركزي، خبير في خدمات الدفع الالكترونية وادارة المشاريع.
- **بلقيس أحمد الفسيل**- الوكيل المساعد لقطاع الرقابة على البنوك، ماجستير في التمويل الإسلامي من الجامعة العالمية للتمويل الإسلامي INCEIF ماليزيا، المدير العام السابق لإدارة الرقابة على البنوك، خبير مصرفي وإدارة مخاطر.
- **صالح زيد الحداء**- مدير إدارة التدريب في معهد الدراسات المصرفية، والمدير السابق لإدارة الدراسات في المعهد- حاصل على ماجستير سياسات عامة من معهد التنمية الاقتصادية KDI – كوريا الجنوبية باحث اقتصادي.

– أمل أحمد الدبيلي، المدير العام المساعد لإدارة الرقابة على البنوك، ماجستير اقتصاد- جامعة صنعاء، وباحثة في المجال الاقتصادي.

مدير مركز التحكيم اليمني لمجلة المصارف:

إدراج شرط التحكيم في العقود التجارية ضمان لاستثمارات خالية من النزاعات

اكد الدكتور محمد عبد الملك المحبشي، مدير المركز اليمني الدولي للتحكيم والتوفيق التجاري بالغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة، على أهمية إدراج شرط التحكيم في العقود التجارية؛ لاستمرارية النشاط التجاري، وضمان وجود استثمارات خالية من النزاعات.

وأوضح المحبشي بأن المركز يسعى إلى نشر الثقافة التحكيمية بين أوساط الغرفة التجارية، للتعريف بأهمية التحكيم التجاري وحل النزاعات التجارية عن طريق التوفيق أو التحكيم؛ لما لذلك من أهمية في الحفاظ على سمعة المنشآت التجارية والحفاظ على العلاقات الأخوية بين المتنازعين.

أجرى الحوار- قائد رمادة

د. محمد المحبشي

هيئة مستقلة

وفيما يتعلق بعمل المركز قال المحبشي أن المركز هيئة مستقلة غير ربحية تتمتع بالشخصية القانونية الاعتبارية وفقا للقانون، وتختص بالفصل في المنازعات التجارية محليا وإقليميا ودوليا، وتم إنشاء المركز بدعم من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، برنامج الحكم الرشيد، مشروع إنشاء المركز، الذي كان من أنشطته عمل هذا الدليل.

ونوه إلى أن من أهم أهداف الغرفة بحسب قانون الغرف حل النزاعات بين أعضاء الغرفة أو أي نزاعات تجارية، سواء كانت بين أعضاء الغرفة أو من خارجها، ويُعد التحكيم التجاري من ضمن الهدف الأكبر للغرفة، وهو تشجيع الاقتصاد والنشاط التجاري وتشجيع الاستثمار الداخلي أو الخارجي؛ لذا تم إنشاء هذا المركز؛ لطمأنة المستثمرين المحليين أو الأجانب بأنه في حال نشوب مشكلة باستطاعة الطرف الأول أن يأتي بمحكم من قبله، سواء من المركز أو من خارجه، والطرف الآخر يأتي بمحكم، والمركز يأتي بمحكم ثالث مرجح.

أحدث قواعد التحكيم

وحول قواعد التحكيم أشار مدير المركز إلى أن المركز تم تدشينه في أواخر العام 2018م، وقد سبق تدشين المركز خطوات منها عقد ورش عمل والاستعانة بخبراء ودراسة التجارب المماثلة في الدول العربية والإقليمية والعالمية، مبيناً بأن هناك شرطا للتحكيم فكل نزاع ينشأ عن هذا العقد من حيث صحته وتنفيذه وتفسيره يتم حله عن طريق المركز اليمني الدولي للتحكيم والتوفيق التجاري بالغرفة بالتحكيم وفقا للقواعد المعتمدة في المركز.

خطوات حل النزاع عن طريقي التوفيق والتحكيم

واوضح المحبشي أن خطوات حل النزاع بالتوفيق تتم عبر تقديم طلب التوفيق، التواصل مع الطرف الآخر، إبرام اتفاق التوفيق، إجراءات التوفيق، انتهاء التوفيق بحل النزاع، أو انتهاء التوفيق بإحالة النزاع إلى التحكيم.

قانونية التحكيم

وحول قانونية التحكيم اكد المحبشي أن التحكيم مثل الحكم القضائي؛ حسب قانون التحكيم رقم (22) الصادر في عام 1992م، وقوته قانونيا كقوة الحكم الابتدائي، ولا يستطيع الطعن فيه إلا بالبطلان، فعندما يصدر الحكم يصبح واجب التنفيذ؛ لأن الحكم يصدر بحيادية ومهنية تامة؛ حيث يستعين المحكمون بخبراء في حال كان النزاع هندسيا أو طبيا أو محاسبيا أو غير ذلك، فالحكم يصدر بكل شفافية وقد أخذ وقته، وهو صادر عن المركز التابع للغرفة، التي تعتبر بيت التجار، وستكون هناك قناعة بين الطرفين في الحكم الصادر عن المركز.

الحفاظ على العلاقة بين المتخاصمين

وبيّن المحبشي أن التحكيم يتميز عن الوسائل التقليدية بالعديد من المميزات من أهمها الحفاظ على العلاقة الأخوية بين المتخاصمين، فهما زملاء مهنة واحدة؛ حيث يتم حل النزاع بينهما برضائهما معا، وكذلك قصر مدة التحكيم مقارنة في حال لجأ المتخاصمان إلى الوسائل التقليدية؛ فحبالها طويلة والمحاكم مزدحمة بالقضايا، وهناك مسألة حساسة فيما يتعلق بالسرية؛ فالتاجر يهمه سرية القضية؛ فسمعته تمثل له عنصرا ماليا من عناصر تجارته؛ فعندما يتم نشر خبر بأن بينه نزاع مع آخر أو يتم تداول ذلك بين الناس؛ فقد يتحرج باقي العملاء الآخرين من التعامل معه، وقد يكون مظلوما في هذه القضية، ولكن عندما يتم حل النزاع، سواء عن طريق التوفيق أو التحكيم؛ فيرتاح المتخاصمان ويوفران الجهد والوقت والمصاريف الكثيرة ويحافظ كل منهما على سمعة منشأته التجارية.

وقال مدير مركز التحكيم إن الفصل في النزاع يتم برضا الطرفين، سواء في مرحلته الأولى، وهي مرحلة التوفيق، أو في المرحلة الثانية، وهي مرحلة التحكيم، في حال لم يتم التوصل إلى حل النزاع عن طريق التوفيق؛ فبالتحكيم أيضا كل واحد يأتي بمحكم إضافة إلى محكم من قبل المركز ويتقبل الطرفان الحكم، فالمركز يعرف إجراءات المحاكم وضبط إجراءات التحكيم على مستوى عال وأيضا الإجراءات على مستوى المحاكم؛ لذلك ليس هناك مجال للطعن في أحكامنا أمام محكمة الاستئناف؛ لأنها تنظر في جانب البطلان فقط: الولاية والإجراءات البسيطة؛ فإذا رأت أنها غير موجودة تحكم ببطلان صحة الحكم.

انعدام الثقافة التحكيمية

وعن التحديات التي تحد من نشاط المركز أوضح مدير مركز التحكيم بأنها تتمثل في انعدام الثقافة التحكيمية لدى أعضاء الغرفة، أو العاملين في المجال التجاري؛ لذا فالمركز اعتمد برنامجا تسويقيا على مستوى عال، حيث عمل لوحات كبيرة وبرامج في الإذاعة والتلفزيون، وتم النزول الميداني إلى بعض الجهات مثل جمعية البنوك واتحاد المقاولين؛ لعمل اتفاقيات عامة، والأهم عندنا حاليا نعرف بالمركز وثانيا إدراج شرط تحكيم المركز في العقود، فبعض التعاقدات فيها التحكيم في مركز تحكيم خارج البلد؛ وهذا يكلف كثيرا من الجهد والعملة الصعبة، وقد لا يكون لدى هذه المراكز الخارجية معرفة في الفقه اليمني والبيئة اليمنية.

آثار العلاقة القانونية

وأوضح مدير مركز التحكيم أن أهم أنواع الخلافات بين التجار غالبا ما تكون حول آثار العلاقة القانونية وتنفيذ العلاقة القانونية وتنفيذ العقود، أو قد يكون هناك شرط غامض في العقد، فكل طرف يظن أن هذا الشرط يتضمن التزاما لصالحه؛ فمهمة المركز حل هذه الإشكاليات وحل ما يتعلق بصحة العقود وبطلانها وما يتعلق بتنفيذ العقود وآثارها، وما هي المراكز الزمنية التي أنشأها العقد، ولماذا حصل إخلال بالعقد، ومن المتسبب بتوقيف العقد ومن المتسبب بعدم تنفيذ العقد وفيما يخص تفسير العقد، وغيرها من الإجراءات.

بعد حدوث النزاع

وردا على سؤالنا حول طرق اللجوء إلى المركز أوضح مدير مركز التحكيم أن لجوء الطرفين إلى المركز غالبا ما يكون بعد حدوث النزاع، وأول إجراء هنا هو عمل اتفاقية تحكيم؛ ويعد أساس حكم المركز ويجعل له الولاية للنظر في النزاع، وقد يتوقع الطرفان حدوث النزاع من قبل حدوثه؛ فيعملان شرط تحكيم عند صياغة العقد، والمركز قد أدرج هذا الشرط في الدليل.

فاعلية إدارة الأزمات في البنوك اليمنية..

رفع مستوى فاعلية إدارة الأزمات في البنوك يعتبر من أهم التحديات التي تواجه قيادات القطاع المصرفي

عبده أحمد الصياد *

عصرنا الحالي يشهد العديد من التغيرات والتحولات السريعة والمتلاحقة في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية والتنافسية ، وأصبحت بيئة الأعمال أكثر تحدياً وتعقيداً ، وفي ظل تأثير هذه المتغيرات ينجم عنها الكثير من المشاكل والأزمات التي تؤثر على عمل المنظمات وتجعلها تعيش حياة حافلة بالأحداث والمفاجآت ، وعادة ما تبدأ هذه الأحداث على شكل كرة ثلجية صغيرة الحجم والأثر ، وإذا ما قامت المنظمة بمعالجتها والتصدي لها أمنت المنظمة عواقبها التي كان من الممكن أن تصبح في المستقبل المنظور وخيمة ، أما إذا تجاهلت المنظمة هذه الأحداث والمفاجآت وتركتها تكبر تحولت هذه الأحداث إلى أزمة حقيقية تهدد كيان المنظمة واستمرار وجودها في السوق .

ويمكننا القول بأن الأزمات باتت واقعاً حتمياً يمكن لأي منظمة أن تتعرض لها ، لذا فقد أصبح لزاماً على المنظمات الاهتمام والتركيز على رفع قدراتها على تحقيق أهدافها وفاعليتها في إدارة الأزمات ، ويأتي القطاع المصرفي في مقدمة هذه المنظمات التي تكون سريعة التأثر بهذه المتغيرات والتقلبات ، خصوصاً لطبيعة عمل البنوك التي تعتمد على ثقة عملائها بها وأي اهتزاز في سمعتها تتعرض بسرعة لدوامة من الأزمات والتي سرعان ما تنتشر انعكاساتها لتشمل كافة القطاعات الاقتصادية باعتبار القطاع المصرفي الشريان النابض للاقتصاد عموماً ، لهذا فإن تحقيق رفع مستوى فاعلية إدارة الأزمات في هذه البنوك في ظل بيئة معقدة وسريعة التغيير يعتبر من أهم التحديات التي تواجه قيادات القطاع المصرفي ، فقد تأثر القطاع المصرفي اليمني بالأحداث ، وما زال يشهد تعقيدات أكبر في ظل الظروف السياسية والاقتصادية والأمنية غير المستقرة ، وتشير مخرجات ندوة الأزمة المصرفية (جمعية البنوك اليمنية ، 2019) بأن البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية تعاني من أزمات متعددة أدت إلى تدني قدرة البنوك على القيام بوظائفها وممارسة أنشطتها والوفاء بالتزاماتها تجاه عملائها مما يشكل تهديداً لسمعتها وكيانها واستمرار وجودها في السوق ، ومن أبرز مظاهر هذه الأزمات في البنوك: (أزمة شحة السيولة النقدية ، أزمة انخفاض التصنيف الائتماني للبنوك خارجياً وداخلياً ، أزمة ارتفاع الديون المتعثرة لدى عملائها ، أزمة تعدد أسعار الصرف للعملات الأجنبية واختلال الاستقرار النقدي ، أزمة تسرب عملاء البنوك إلى شركات الصرافة ، وأصبح معظم العرض النقدي خارج البنوك ، أزمة انقسام البنك المركزي اليمني في صنعاء وفي عدن وازدواجية وتعارض القرارات الصادرة من كل منهما) .

كما تشير إحدى الوثائق الصادرة عن مجموعة البنك الدولي (2019) بأن القطاع المصرفي اليمني يعاني من أزمة كبرى في السيولة في ظل فقدان الثقة خارجياً وداخلياً ، الأمر الذي أدى إلى سحب واسع النطاق للودائع ، ولا يزال القطاع المصرفي الصغير باليمن يعمل بصورة جزئية ويركز على معاملات صغار المستهلكين واستيراد السلع الحرجة.

إن هكذا وضع واستمرار دوامة الأزمات التي يعاني منها القطاع المصرفي اليمني يعود إلى قصور في إدارة الأزمات في هذا القطاع الحيوي والهام ، وهو ما أشارت إليه مخرجات ندوة الأزمة المصرفية والتي أكدت بأنه لن يكون هناك فاعلية لحلحلة الأزمة المصرفية إلا من خلال إدارة هذه الأزمة (جمعية البنوك اليمنية ، 2019) .

وقد قطعت البنوك اليمنية شوطاً في تبني خطوات في مسار إدارة الأزمة تقودها إلى السيطرة على هذه الأزمات والحد من تفاقمها وتقليل الآثار العكسية التي تهدد سمعتها واستمرار نشاطها .

وسوف نسلط الضوء في هذه المقالة وبشكل ملخص ومركز حول خارطة الطريق التي يمكن أن تسترشد بها البنوك اليمنية لرفع مستوى فاعليتها في إدارة الأزمات بما يعزز أدائها وفقاً لأهم النماذج العملية في عالم إدارة الأعمال وذلك على النحو التالي:-

الخطوة الأولى :- (اكتشاف إشارات الإنذار المبكر): وتقاس قدرة البنك للنجاح في هذه الخطوة من خلال القدرة على التنبؤ واستشعار علامات الخطر والتي قد تكون سبباً لاحتمالية وقوع أزمة ووجود عمليات مستمرة لمسح البيئة الداخلية والخارجية وتحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات عن كل حدث وعن كل أزمة، وكذلك مدى استخدام البنك لتقنية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للرصد والاستشعاروتحليل المعلومات والاستنتاجات قبل وقوع الازمه بالاعتماد على أنظمة الإنذار المبكر .

الخطوة الثانية :- (الاستعداد والوقاية): وتقاس قدرة البنك للنجاح في هذه الخطوة من خلال إعداد الخطط لمواجهة الأزمة ورسم السيناريوهات المتوقعة لمواجهة جميع الاحتمالات المتوقعة للأزمة التي سيواجهها البنك ، وإنشاء وحدة أو تعيين فريق خاص لإدارة الأزمات ، وكذلك تجهيز غرفة عمليات مكتملة لإدارة الأزمات ، وتدريب العاملين لاختبار قدرتهم على مجابهة الأزمات وفقاً للسيناريوهات المحتملة .

الخطوة الثالثة:- (مجابهة الأزمة ، واحتواء الأضرار) : وتقاس قدرة البنك للنجاح في هذه الخطوة من خلال تنفيذ الخطط والسيناريوهات بما يتناسب مع موقف وتطورات الأزمة ، وقيادة مركز الأحداث وتنظيم المعلومات والاتصال ، وتوفير الموارد والاحتياجات والإمكانيات اللازمة لتنفيذ خطة مواجهة الأزمة ، واستخدام الأساليب العلميه لاختيار أنسب القرارات وإشراك العاملين من خلال : (العصف الذهني ، شجرة القرارات ، أسلوب دلفي) ، وكذلك إنتاج التقارير للوقوف على مؤشرات الأزمة وتحليلها ومتابعة الحدث وتطورات الموقف بشكل مستمر ، والتعامل مع الإعلام .

الخطوة الرابعة:- (التعافي واستعادة التوازن والنشاط): وتقاس قدرة البنك للنجاح في هذه الخطوة من خلال استعادة البنك لتوازنه وممارسة أعماله ونشاطاته الاعتيادية كما كان عليه الوضع قبل حدوث الأزمة ، ومعالجة الأضرار والخسائر وحل المشكلات الناتجة عن الأزمة وتحديد البدائل الممكنة لمعالجة تداعيات الأزمة ، وإجراء التغييرات اللازمة ، مع الاهتمام بإجراء الدراسات والأبحاث والتدريب .

الخطوة الخامسة :- (التعلم) : وتقاس قدرة البنك للنجاح في هذه الخطوة من خلال اكتساب المعرفة وتوزيع المعلومات التي تم استخلاصها من الدروس والعبر من الأزمة التي واجهها البنك للاستفادة منها والوقاية في أي أزمات قادمة ، مع وجود فريق لإدارة المعلومات لدعم صانعي القرارات في الأزمات ، وتقييم خطط وبرامج إدارة الأزمة لتصويبها وتطويرها ، ووضع الضوابط لعدم تكرار مثل هذه الأزمات .

ومما يدعونا إلى التفاؤل هو اكتشاف الباحثين في مجال إدارة الأزمات بأن كل أزمة تحتوي في طياتها على بذور النجاح ، كما تحتوي على جذور الفشل وإيجاد وزراعة وحصاد ذلك النجاح المحتمل هو جوهر إدارة الأزمات .

ختاماً: إننا نعول على وجود قيادات فاعلة في القطاع المصرفي اليمني ، قادرة على التكيف والمرونة لمواجهة المشاكل والمواقف العصيبة والأزمات ، وأن تتمكن من تحويل الأزمات إلى فرص ، وتنطلق بكل ثبات وثقة للبدء بعمليات التغيير والتطوير على نطاق واسع في جميع أنشطتها وخدماتها المصرفية والاستثمارية ... الخ ، وبشكل يتناغم ويتكامل مع تفعيل دور البنك المركزي اليمني وسياساته النقدية ، وستكون محاور التغيير والتطوير في القطاع المصرفي لتعزيز فاعليته ، هو ما سوف نسلط الضوء عليه في مقالاتنا القادمة بإذن الله تعالى .

* عضو مجلس إدارة جمعية البنوك

حكاية أول بنك في اليمن يجب أن تُروى ويعرفها الجميع..

البنك اليمني للإنشاء والتعمير

عرف اليمنيون البنك اليمني للإنشاء والتعمير بأنه أول بنك تأسس في اليمن وتفتحت أعينهم على هذا البنك الذي بدأ يرسم ملامح القطاع المصرفي.

ارتبطت قصة نشوء السياستين المالية والنقدية بنشوء هذا البنك العريق، الذي أصبح قصة الأجداد والآباء، وباتت هذه القصة تُحكى عبر الأجيال.

هذه القصة لم تنته عند حقبة معينة من الزمن بل باتت تتطور مع الزَمن، فهي اليوم قصة تحكي صمود أقدم بنك يمني في وجه العواصف والمتغيرات.

النشأة والتأسيس

لم تعرف اليمن معنى الاقتصاد إلا بعد قيام الثورة المجيدة وارتبط مصطلح الاقتصاد بإنشاء أول بنك في اليمن في ال28 من اكتوبر عام 1962م وقد كان انشاء البنك اليمني للإنشاء والتعمير بناء على توصية اللجنة الاقتصادية العليا، والتي نشأت بموجب قرار مجلس الثورة، حيث أصدر الرئيس عبد الله السلال آنذاك القرار الجمهوري بإنشاء البنك اليمني للإنشاء والتعمير كشركة مساهمة مشتركة بين الحكومة بنسبة 51% من جانب، وبين الجمهور، والقطاع الخاص بنسبة 49%من جانب آخر.

البنك ومهمة رسم ملامح الاقتصاد والتنمية في اليمن

عقب ثورة السادس والعشرين من سبتمبر في العام 1962 تم تأسيس هذا البنك كأول بنك في اليمن، ليتولى مهمة تمويل إعمار البلد، حيث عمل كبنك رئيسي للدولة في ظل عدم وجود البنك المركزي حتى العام 1971، و كان مسؤولاً عن تنفيذ سياسة الحكومة فيما يتعلق بالنقد الأجنبي، وساهم البنك في إنشاء ودعم المنشآت والشركات في مختلف القطاعات الاقتصادية والزراعية والصناعية والخدمية، واستطاع أن يرسم ملامح الاقتصاد الوطني ويضع البلد على طريق التنمية.

شخصيات اقتصادية تقود البنك

تعاقب على رئاسة مجلس إدارة البنك منذ إنشائه إلى الآن كبار الشخصيات الاقتصادية والمالية والمصرفية التي عرفتها اليمن، حيث تعاقب على رئاسة البنك منذ العام 1962 إلى الآن 16 رئيساً، وقد كان أول رئيس للبنك الدكتور/ حسن محمد مكي، وقاد البنك في ظروف أشبه بالمستحيلة خلال الفترة من 1962 إلى 1963، ثم تلاه الاقتصادي المعروف المرحوم محسن حسين السري، وتولى رئاسة مجلس إدارة البنك لفترتين خلال 1963-1964، 1973-1978، وخلال العام 1964 تولى رئاسة البنك عميد البيوت التجارية في اليمن الحاج علي محمد سعيد، ثم أتى بعده الاقتصادي الكبير والمعروف الأستاذ محمد عبد الوهاب جباري خلال الفترة من 1964 إلى 1965، بعد ذلك تولى رئاسة البنك الدكتور محمد سعيد العطار خلال الفترة 1965-1967، وفي العام 1967 تولى رئاسة البنك كلاً من الأستاذ طاهر رجب، ومع نهاية 1967 تولى رئاسة البنك عبد الله محمد السنباني، و تولى رئاسة البنك بعد ذلك لفترتين الأستاذ علي لطف الثور الفترة من 1968 إلى 1969، الثانية من 1970

حسين فضل هرهرة- رئيس مجلس الإدارة

إلى 1973، وكان الأستاذ محمد سعيد عبد الرحمن هو الرئيس العاشر للبنك خلال الفترة من 1969-1970، وخلال الفترة 1978-1981 أصبح الأستاذ محمد الرعدي رئيساً للبنك، والأستاذ محمد الخادم الوجيه تولى بعد ذلك رئاسة البنك خلال الفترة من 1981 إلى 1983، ثم تلاه الأستاذ أحمد محمد ثابت والذي كان الرئيس الخامس عشر للبنك واستلم رئاسة البنك خلال الفترة 1983-1985، وأعقبه في رئاسة البنك الأستاذ عبد الرحمن السماوي خلال الفترة من 1985 حتى 1990، وخلال الفترة 1991- 1996 تولى رئاسة البنك الأستاذ أحمد علي المحني، وخلال فترة برنامج الاصلاحات الاقتصادية والظروف الصعبة التي مرت بها اليمن أصبح الأستاذ عبد الله سالم الجفري رئيساً لمجلس إدارة البنك اليمني للإنشاء والتعمير، وبعد ذلك تولى منصب رئيس مجلس إدارة البنك الاستاذ حسين فضل هرهرة منذ العام 2011 حتى الآن، والذي استطاع أن يقود البنك بجدارة رغم ما مرت به اليمن من ظروف اقتصادية صعبة أدت إلى إغلاق وتدهور الكثير من المصارف، إلا أن الخبرة الاقتصادية والمالية والمصرفية الكبيرة للأستاذ حسين مكنته من المحافظة على المستوى اللائق للبنك.

أهمية إنشاء البنك اليمني للإنشاء والتعمير

لا يمكن النظر إلى البنك اليمني للإنشاء والتعمير من زاوية المنجزات المصرفية أو من خلال الأرباح التي حققها خلال الفترة الماضية منذ إنشائه إلى الآن، ولكن يجب النظر إليه من زاوية مساهمته في تطوير العملية الاقتصادية وخاصة في السنوات الأولى لقيام ثورة سبتمبر، والتي لعب فيها البنك دور الرائد الحقيقي لعملية الاستقلال النقدي لليمن، ووضع الأسس السليمة للعملية الاقتصادية والاجتماعية برمتها، ولقد تجلى دور البنك اليمني للإنشاء والتعمير خلال السنوات الأولى منذ إنشائه خلال الفترة -1962 1971 كبنك مركزي وخزانة للدولة ووسيط مالي وتجاري مع الخارج، وتحمل مسؤولية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع المجالات، وتابع مسيرته بعد ذلك كرائد في المبادرات التنموية والاقتصادية، ولعب دوراً أساسياً في المساهمة في تمويل المشروعات والتجارة الخارجية وفي إنشاء الشركات بهدف تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة بالإضافة إلى جانب نشاطه المصرفي العادي.

القيام بوظائف البنك المركزي

قام البنك اليمني للإنشاء والتعمير خلال الفترة من 1962 وحتى منتصف عام 1972 بجميع وظائف البنك المركزي باستثناء إصدار العملة، والتي كانت من تخصص لجنة النقد اليمنية التي أنشئت في العام 1964، حيث قام البنك بإدارة حسابات الحكومة من حيث الإيرادات والنفقات ومصروفات الدولة، وأعتبر البنك المقرض الأول والأخير للحكومة وتغطية العجز في الموازنة بالإضافة إلى تقديم القروض للمؤسسات العامة بما في ذلك القروض الإنمائية لبعض القطاعات الاقتصادية، وخلال الفترة 1963 1972- تراوحت القروض المقدمة من البنك للحكومة بنسبة 15% و76% وهذا يعكس تزايد لجوء الحكومة إلى البنك لتمويل العجز في الموازنة نتيجة لتطور ظروف الواقع السياسي والاقتصادي العام، كما تولى البنك اليمني للإنشاء والتعمير الإشراف على تداول النقد ومراقبة حجم التداول، بالإضافة إلى تغطية اعتمادات استيراد الحكومة والقطاعات العامة.

كما أن جميع تحويلات الدولة للخارج تتم عبر البنك اليمني حتى بعد تأسيس البنك المركزي في العام 1971، حيث استمر البنك اليمني للإنشاء والتعمير في مزاولة بعض وظائف البنك المركزي مثل تغطية استيراد الحكومة والقطاعات العامة والخاصة وبعض التحويلات العامة إلى الخارج وكذا القروض والتسهيلات الخارجية المقدمة للحكومة اليمنية.

دور البنك في التنمية

ساهم البنك في إنشاء ودعم المنشآت والشركات في مختلف القطاعات الاقتصادية والزراعية

والصناعية والخدمية منذ تأسيسه في العام 1962، حيث قام بأعمال بنك التسليف الزراعي والبنك الصناعي وبنك الإسكان، وعندما تم إنشاء البنك اليمني للإنشاء والتعمير كانت قد تكونت بعض الشركات التي تهتم بتوفير بعض متطلبات المواطن الضرورية، ومنها الإنارة وتوفير الوقود، وكانت هذه الشركات بحكم صغر رؤوس أموالها ونقص الخبرات التي تديرها عاجزة عن إجراء أي توسع لها وكانت معرضة للإفلاس والتوقف عن العمل، ومن هذه الشركات شركة المحروقات اليمنية وشركة الكهرباء في كل من تعز وصنعاء والحديدة، وكان لا بد من تدخل البنك لدعم تلك الشركات بهدف تحقيق الاستمرارية والتوسع لخدمة الاقتصاد الوطني، وبالفعل بعد شراء البنك لشركة الكهرباء في الحديدة والمساهمة في شركتي صنعاء وتعز استطاعت هذه الشركات من تجديد الشبكات الكهربائية وانتشارها وشراء مولدات كهربائية إضافية ذات قدرات عالية، واستمرت مساهمة البنك في شركات الكهرباء حتى تحولت إلى المؤسسة العامة للكهرباء عام 1974، وقد ساهم البنك في ما نسبته 70% من رأس مال الشركة آنذاك، كما ساهم البنك اليمني للإنشاء والتعمير في مجال الصناعة منذ العام الأول لتأسيسه من خلال إنشاء الصناعات الوطنية، وكانت شركة التبغ والكبريت باكورة مساهمته لتأسيس أول صناعة يمنية، وذلك كمساهمة من البنك لإيجاد مصادر للدخل القومي الذي كان في بدايته في أمس الحاجة إلى مصدر دخل جديد من شأنه رفد ميزانية الدولة المثقلة بالكثير من المشاريع التنموية والاجتماعية. كما ساهم البنك في العام 1964 في إنشاء الشركة اليمنية لصناعة وتجارة الأدوية، والتي لعبت دوراً هاماً في تخفيض أسعار الدواء والمحافظة على توافره في الأعوام الأولى لإنشائها، وتمكنت بعد ذلك من إنشاء أول مصنع للدواء غطى جزءً من حاجات السوق المحلية من الدواء.

وفي مجال الزراعة وخاصة في العام 1968 قام البنك اليمني بإنشاء الشركة العامة للقطن بهدف تشجيع زراعة القطن خاصة بعد إنشاء مصنع الغزل والنسيج بصنعاء، وقد كان لوجود الشركة عاملاً أساسياً في تمويل المصنع بالقطن المحلي، كما أن الشركة قامت بتصدير القطن الفائض المحلوج إلى الخارج، ووجود الشركة ساهم في زيادة رقعة الأرض المستصلحة للزراعة من خلال تمويل الشركة للمزارعين بالقروض الميسرة لشراء المعدات اللأزمة للإنتاج بالإضافة إلى شراء البذور.

دور البنك في مجال التأمين

لقد كان البنك اليمني للإنشاء والتعمير من أكبر المساهمين في شركة التأمين، وكان مساهماً بدرجة أساسية في إنشاء شركة مأرب في العام 1974، كشركة مشتركة بين القطاعين المختلط والخاص، والتي تعتبر أول شركة تأمين تهدف إلى تأمين النشاط التجاري والاستثماري من أية مخاطر محتملة، حيث أن غالبية النشاط التجاري كان يعمل بدون غطاء تأميني والبعض الأخر يقوم بالتامين عبر شركات أجنبية، وبذلك فتح البنك الطريق لشركات القطاع الخاص لإنشاء شركات في مجال التأمين، ومن ثم تم تجميع المدخرات.

دعم الإعمار

لقد قام البنك منذ إنشائه بتقديم القروض والسلفيات للحكومة وتمويل التجارة الخارجية والأعمال والمقاولات، كما قدم القروض الميسرة للمواطنين لبناء مساكن لهم، وقد لمس الكثير من المواطنين ذلك، فعندما اشتدت أزمة السكن بالعاصمة صنعاء في منتصف السبعينات بدأ بتنفيذ مدينة سكنية في شمال شرق العاصمة صنعاء كأول مدينة سكنية في اليمن تحوي 496 شقة مخططة وفق نظام متكامل، حيث قام البنك بعد ذلك بعرضها للتمليك وبأسعار مغرية، كما قدم البنك اليمني التمويلات المالية للعديد من المشاريع الاقتصادية سواء بشكل ضمانات أو بتمويل مباشر، ومنها شركة أروى للمياه المعدنية، ومؤسسة عذبان، وغيرها من الشركات العملاقة في البلد، ويمكن القول إن أي معمل أو مصنع يُقام في اليمن إلا وكان البنك اليمني قد ساهم فيه ودعمه.

كما قام البنك وفي إطار تطوير الاستثمار بإنشاء الشركة اليمنية للاستثمار والتمويل المحدودة في العام 1980 وبرأس مال قوامه مئة مليون ريال يملك البنك اليمني مانسبته 99.5% من رأس المال، وذلك لتتولى تمويل المشاريع الاقتصادية المختلفة سواء بالمساهمة أو الاقراض أو كليهما معاً للمساهمة في إنجاح خطط التنمية الاقتصادية من خلال دعم الاستثمارات الصناعية والتجارية والسياحية والزراعية، واستطاعت الشركة الاستثمارية التابعة للبنك اليمني للإنشاء والتعمير من المساهمة في 38 شركة منها 31 محلية و7شركات خارجية، وتنوع الاستثمار المحلي في العديد من القطاعات الخدمية والصناعية والزراعية والتجارية.

توسيع نشاط البنك في المدن والمناطق:

توسعت خدمات البنك ليشمل معظم محافظات الجمهورية، وقد أحدث هذا التوسع أثراً كبيراً في نشر الوعي المصرفي بين الناس من خلال إيداع أموالهم أو تعاملهم البنكي والمصرفي، وكان الهدف من ذلك هو تحقيق خدمة وطنية للجمهور، كما اهتم البنك اليمني للإنشاء والتعمير بالمغتربين من خلال تكوين علاقات مع أغلب البلدان التي يتواجد فيها مغتربون يمنيون، ففي هذا الإطار كان للبنك علاقة مراسلين مع 18 صرافاً في المملكة السعودية، و3 صرافين في الكويت، وعن طريق البنك تتم التحويلات من الخارج إلى الداخل، كما أنشأ البنك فرعاً خاصاً بالمغتربين في العام 1985، تحت مسمى البنك اليمني للإنشاء والتعمير فرع المغتربين، وهو مختص بالمغتربين حتى يتمكن من تسهيل وتسيير معاملاتهم كإستقبال حوالاتهم سواء للمغتربين في الخارج أو عند عودتهم إلى أرض الوطن، وما يزال هذا الفرع يمارس مهامه حسب الغرض من تأسيسه بتقديم خدماته المصرفية لجميع المغتربين في مختلف دول العالم.

تطورات البنك المصرفية بقيادة الاقتصادي هرهرة

لقد لعب البنك اليمني للإنشاء والتعمير دوراً مهماً في بناء الاقتصاد الوطني ودعم القطاع العام والمختلط والخاص، وأرسى دعائم الاقتصاد الحديث منذ البدايات الأولى للثورة، إلا أنه ومع ذلك فقد تابع المتغيرات والتطورات المصرفية حتى تربع على عرش البنوك اليمنية الحديثة من خلال التوسع والانتشار، حيث بلغ عدد فروع البنك 43 فرعاً موزعة على مختلف محافظات الجمهورية، كما نجح نجاحاً مُضطرداً خلال العشر السنوات الماضية وحافظ على ثباته وزيادة في الإيرادات والدخل في حين انهارت عدد من البنوك الموجودة على الساحة اليمنية بل وقد تضاعف عدد العملاء للبنك، أما في مجال الخدمات المصرفية الحديثة فقد شهدت تطوراً كبيراً خلال الفترة الماضية منذ تولي الأستاذ حسين فضل هرهرة رئاسة مجلس إدارة البنك، حيث تم إدخال العديد من الخدمات المصرفية المتمثلة في الصرافات الآلية والإنتهاء من نظام موبايلي الذي يوفر خدمة إدارة الحساب والتحويلات النقدية، إضافة إلى خدمة دفع الفواتير وخدمة السحب بالعملة الأجنبية وتقديم خدمة معرفة الحركات المصرفية عبر رسائل الاس أم أس (SMS)، وبالرغم مما يُعانيه بلدنا الحبيب من مشاكل اقتصادية صعبة إلا أن البنك ما يزال متمسكاً بالصدارة والتطور وينال ثقة عُملائه بل وكل يوم يتضاعف عدد مرتاديه كونه محافظاً على حقوق العملاء وممتلكاتهم ومسهلاً كافة متطلباتهم بحيث لا يجد العميل الصعوبة في تسجيل أمواله أو سحب ما يريد وفي الوقت الذي يُريد وعبر كافة الفروع الموجودة بمحافظات الجمهورية، وتتبين الثقة الكبيرة الذي يعطيه الجمهور لقيادة البنك وذلك من خلال الارتفاع الكبير في الموجودات أو الودائع والتي شهدت ارتفاعاً متواصلاً بعكس مؤشرات بعض البنوك التي شهدت تراجعاً خلال الأعوام القليلة الماضية.

> البنك اليمني للإنشاء والتعمير ولد في مطلع الستينيات وتمخض عنه اقتصاد وتنمية وطن

صورة للبنك عام 1974

> أول بنك في اليمن ومؤسس السياستين النقدية والمالية وداعم رئيسي في إنشاء العديد من الشركات والمؤسسات العامة والخاصة

شركات في اليمن تعمل بنظام الأسهم..

أنشطة غامضة وأرباح ضخمة تفتح الباب أمام تساؤلات عدة

المصارف/ محمد النظاري

يقوم أي نشاط تجاري على نسبة من المخاطرة.. وخاصة عندما يدخل هذا النشاط في تجارة الأسهم.. لكن حين يتم إعطاء المساهمين نسبة أرباح عالية ومحددة مع نسبة مخاطرة قليلة أو معدومة.. فالأمر مثير للتساؤل.. فالمنطق التجاري السليم يقول إنه كلما كانت الأرباح عالية، فإن المخاطرة تكون أعلى.. فإذا ما قيل لك بأن الأرباح (مضمونة) ونسبة المخاطرة قليلة؛ فإن الأمر مشكوك.

مؤخراً أثيرت حملة ضد الشركات التي تعمل بنظام الأسهم التي زاد اللغط حول حقيقة الأنشطة التي تزاولها والضمانات التي توفرها وحماية لحقوق المواطن وحتى لا يترك الحبل على الغارب لكل من هب ودب لاستغلال حاجة الناس والعبث بأموالهم.. أصدر البنك المركزي اليمني بصنعاء منتصف الشهر الفائت تعميماً يلزم جميع شركات ومنشآت الصرافة بحجز أموال أشخاص وشركات تنشط في بيع الأسهم الوهمية للنصب والاحتيال على المواطنين. ووجه البنك المركزي شركات الصرافة بتطبيق إجراءات العناية الواجبة واجراءات العناية الخاصة للتعرف على العميل والمستفيد الحقيقي وفقا للتعليمات النافذة والتأكد من حصول الشركات على التراخيص القانونية من وزارة الصناعة والتجارة ومكاتبها في المحافظات، وعدم الاكتفاء بالسجل التجاري، والتأكد من ان الشركة قد تأسست بالفعل وفقا لقانون الشركات التجارية، وان المشاريع حقيقية وهناك تكاليف وارباح متداولة عبرها، والابلاغ عن أية حوالات أو أنشطة وهمية غير حقيقية يشتبه بأنها تتعلق بغسيل الاموال أو تمويل الإرهاب والجرائم الأصلية.. وبحسب مذكرة صادرة عن البنك المركزي اليمني وجهت وحدة جمع المعلومات بالبنك شركات الصرافة بحجز حسابات وأموال سبعة أشخاص وشركتين للأسهم الوهمية، وذلك عقب تلقيه مذكرة رسمية من نيابة الأموال العامة ومكافحة الفساد، إلى كافة شركات ومنشآت الصرافة بالحجز المؤقت على جميع حسابات الشركات التي تعمل في مجال الأسهم والتي لا تملك تراخيص مزاولة هذا النشاط إلى حين التثبت من حقيقة نشاطها و أعمالها ومصادر الأرباح التي تقوم بتوزيعها.. وعلى إثر هذا فقد قامت النيابة باحتجاز عدد من ملاك ومندوبي الشركات التي حددها تعميم البنك.

إقبال كبير

وفق مصادر ومتعاملين، فإن خمس شركات تنشط في اليمن وخارجها وتستهدف اليمنيين، ثلاث منها تديرها نساء وتدير أنشطتها عبر شبكة واسعة من مندوبي التسويق معظمهم من الفتيات.

وبحسب بعض المصادر فإن عدد المساهمين الذين اشتركوا في هذه الأسهم قد تزايد بشكل كبير حتى بلغوا عشرات الالاف.. ومعظمهم من النساء اللاتي وقعن تحت إغراء الربح السريع واندفعن لتقديم مدخراتهن أو مصوغاتهن من أجل شراء أسهم في هذه الشركات.. الأمر الذي يعني أن هذه الشركات قد جمعت مبالغ مهولة بلغت بحسب بعض المواقع الى ١٥مليار ريال.. وبرغم انه لايوجد إلى الآن توضيح من الجهات المعنية بالرقم الحقيقي الذي

تم الحجز المؤقت عليه.. لكنه بحسب كثير من الخبراء خطوة في الطريق الصحيح تضع النقاط على الحروف.. وتحفظ حقوق الطرفين الشركات والمساهمين وفقاً للقانون وحتى يكون هذا الأمر تحذيراً لمن تسول له نفسه العبث بمصالح الناس و استغلالهم.

«لاتكن سمكة»

وفي هذا الصدد فقد أطلق ناشطون يمنيون حملة توعية عن الاستثمار في هذه الشركات الوهمية تحت عدة عناوين مثل «لاتكن سمكة» ، محذرين من انخداع المواطنين بالأرباح والوقوع في الفخ.

لكن ظل الناس مقبلون على شراء هذه الأسهم مدفوعون بالرغبة العارمة بالربح السريع ولم يستجيبوا للتحذيرات حتى صدر تعميم البنك المركزي و احتجزت النيابة عدداً من العاملين في هذه الشركات.. مطالبين باسترجاع أموالهم..

والمشكلة الكبيرة أنه في أثناء إعداد هذا التقرير تبين لنا من خلال سؤال عدد من الأشخاص الذين اشتروا اسهماً في هذه الشركات أنهم دفعوا نقودهم بدون أية ضمانات أو وثائق أو سندات غير الثقة الشخصية بأصدقائهم الذين يعرفون المندوبين فلا شيء يثبت أنهم دفعوا النقود غير الثقة.. أمر غريب أي تجارة تتم بهذا الشكل أمر لا يصدق.

من المعلوم أن نشاط شركات الأسهم يصعد ويهبط بشكل مستمر حسب ماهو جار في أسواق الأسهم والمال العالمية يحكمها العرض والطلب.. وفي ظل حركة سوقية محكومة بظروف خارجة عن السيطرة.. فلا يمكن أن تكون الأرباح ثابتة.. فكيف إن كانت هذه الأرباح مغرية ومستقرة في آن.. إنه لأمر يستدعي التفكير والتوقف.!

تبلغ قيمة السهم الواحد 100 ألف ريال، بالإضافة إلى 15 ألف ريال تدفع قيمة اشتراك ويتم توزيع أرباح كل ثلاثة أشهر بنحو 50 ألف ريال يمني عن السهم الواحد، تمثل 50 ٪ من قيمة السهم، وتبلغ الأرباح السنوية نحو 150٪.

تسويق هرمي

وبحسب خبراء في هذا المجال فأن هذه الشركات تعمل وفق سياسة « التسويق الهرمي»، هذا المصطلح الذي يقوم على دفع الأرباح للمساهمين القدامى من أموال المساهمين الجدد، ويستمر العمل قائما بوجود عدد من العملاء الجدد مع إقناع العملاء الحاليين بالاستمرار في استثمارهم، تأخذ الأموال من كل مجموعة لتعطي سابقتها.. وعلى الأغلب تكون نهاية هذه الشركات الوهمية عندما يقل عدد المساهمين الجدد أو ينعدم فتعجز عن دفع الأرباح لأنه في الأساس اعتمدت كما قلنا على دفع أرباح المساهمين القدامى من أموال المساهمين الجدد. و عندما ينكشف الأمر و يطلب عدد كبير من المساهمين سحب أسهمهم فتعجز عن رد الأسهم فتهرب بما بقي معها من أموال.

ويقول خبراء اقتصاديون إن الوضع الاقتصادي الصعب الذي يعيش فيه المواطن اليوم في ظل انقطاع الرواتب وتعذر فرص العمل جعله يندفع لهذا النوع من الربح السريع من دون تفكير رغبة في

خمس شركات تنشط في اليمن وخارجها وتستهدف اليمنيين عبر شبكة واسعة من مندوبي التسويق معظمهم من الفتيات

خبراء الاقتصاد:

هذه الشركات طرق عملها غير واضحة وأرباحها غير منطقية وتثير الكثير من الشكوك

الحصول على مصدر دخل حتى ولو كان غير آمن.. الأمر الذي جعله هدفاً سهلاً للاستغلال والتحايل.

مخاطرة كبيرة

ويوضح خبراء الاقتصاد أن هذه الشركات لا تزاول أنشطة حقيقية ولا توجد عناوين واضحة لها وتقوم باستغلال ظروف الحرب وانعدام مصادر الدخل واستغلال الناس و حاجتهم في ظل توقف الكثير من الأعمال وتضاعف الضغوطات الحياتية، و تعمل بآلية التسويق الهرمي التي تعتمد على أن كل طبقة في الهرم تدفع أرباح الطبقة التي تعلوها وفي النهاية تستفيد الطبقات السابقة، وتخسر الطبقات التالية، في عملية نصب واحتيال تعمد إلى نقل الخسارة من شخص إلى آخر. وبذلك فإن آليات هذه الشركات وطرق عملها عير الواضحة وأرباحها غير المنطقية تثير الشك فهي تقدم نفسها كشركات مساهمة، في حين أن الشركات المساهمة لا تعمل بهذا الأسلوب، بل وفق تراخيص رسمية تحدد أنشطتها ومشاريع حقيقية مبنية على دراسات جدوى وشفافية في نشر التقارير المالية وتوزيع الأرباح بناء عليها يتم إعلان توزيع الأرباح سنويا».

وشهدت اليمن بشكل مفاجئ، ظهور شركات تعمل وفق سياسة «التسويق الهرمي» تستقطب أموال اليمنيين في الداخل وفي دول أخرى مثل ماليزيا والسعودية وتركيا، وبدأ العملاء يتحدثون عن شكوك حول أعمال هذه الشركات التي لا تملك عناوين أو مقرات إلى جانب أن عملية بيع الأسهم في هذه الشركات تكتنفها الغموض والسرية ولا يمكن الوصول بسهولة للمندوب أو المقر او التعرف على المالك الأساسي لكنها تدفع أرباحا كبيرة وكما اتضح مؤخراً أنها ليست مسجلة لدى الجهات الحكومية ومن لديها ترخيص يكون لمزاولة مهن لا علاقة لها بنظام الأسهم كالتصدير والاستيراد أو نشاطات أخرى صغيرة كالخياطة التي لايعقل ابداً أنها قد تعود بمثل هذه فالأرباح الخيالية.. والمثير في الأمر أن هذه الشركات يقوم عليها أشخاص لا أحد يعرف عناوينهم أو صورهم.

الجدير بالذكر بان فكرة التسويق الهرمي تعود إلى الإيطالي «تشارلز بونزي» (1882–1948)، أحد أكبر المحتالين في التاريخ الأميركي، أنشأ طريقة الاحتيال الشهيرة ب«سلسلة بونزي»،وعالمياً يطلق عن هذا النوع من الاحتيال (مكيدة بونزي Ponzi Scheme) قام من خلال تطبيق هذا الاحتيال بخداع 4800 شخص وحصل على الكثير من الاموال خلال وقت قصير.

ويعيد تفجير هذه القضية إلى الأذهان قضايا مشابهة لعدد من المشاريع التي قامت بجمع أموال طائلة من اليمنيين، لاستثمارها، وتلاشت فجأة وخسر الكثيرون أموالهم، وهي قضايا لا تزال لغزاً كبيراً حتى الآن.

كورونا والركود الاقتصادي

وجـود محمـد

منذ جائحة كورونا، ووسائل الإعلام المختلفة تتحدث عن الركود الاقتصادي وأثره عالمياً، ونجد فئة لا يستهان بها من شعوب العالم تردد ما تتناقله تلك الوسائل دون معرفة بهذا المفهوم الاقتصادي الهام والمتمثل بالركود الاقتصادي.

وقد شهدت اغلب دول العالم المتقدمة نمواً سلبياً أو انخفاضاً في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى مارس/آذار من عام 2020، حيث بدأ التأثير الاقتصادي لفيروس كورونا، ولم يتم نشر الأرقام الرسمية من أبريل/نيسان إلى يونيو/حزيران حتى الآن، ولكن من المرجح أن تظهر انخفاضات أكبر، وهذا يعني أن النمو في الربع الثاني من هذا العام سلبي، مما يؤكد أن معظم العالم في حالة ركود.

فالركود الاقتصادي يتشكل عندما تنخفض قيمة السلع والخدمات المنتجة، وعادة ما يتم تعريف الركود بأنه عندما يحدث ذلك لمدة شهرين أو ثلاثة متتالية أو ما يعرف بربع العام، و إذا استمر الركود لفترة طويلة، أو كان سيئاً بشكل خاص، فإنه يعرف بالكساد.

ولكن في الأوقات العادية ينمو اقتصاد الدولة، ويصبح مواطنوها، في المتوسط، أكثر ثراء قليلاً مع زيادة قيمة السلع والخدمات التي تنتجها الدولة فيما يعرف بإسم الناتج المحلي الإجمالي.

لذلك فبالنسبة لمعظم المواطنين في الدول فهم يطمحون لأن يكون هناك نمو اقتصادي ينعكس على توليد المزيد من الوظائف، وتكون الشركات أكثر ربحية ويمكنها دفع رواتب أكبر للموظفين وأرباح أكثر للمساهمين.

فالنمو الاقتصادي ينعكس على ايرادات الدولة من خلال تحصيل المزيد من الايرادات المختلفة مما يتيح لها فرصة إنفاق المزيد على الإعانات والخدمات العامة وأجور موظفي الحكومة، لكن عندما ينكمش الاقتصاد تسير كل هذه المؤشرات في الاتجاه المعاكس.

وبسبب تأثير جائحة كورونا فإن معظم دول العالم اتجهت إلى أسوأ ركود اقتصادي من خلال ما تُظهره المؤشرات الاقتصادية، فبريطانيا إلى جانب معظم دول العالم الأخرى، تتجه نحو أسوأ ركود اقتصادي منذ عقود.

ففي بريطانيا مثلاً انكمش الاقتصاد بنسبة 2 في المئة من يناير/كانون الثاني إلى مارس/آذار بحسب مكتب الإحصاءات الوطنية، ثم انكمش بنسبة 20.4 في المئة في أبريل/نيسان وهو أكبر انكماش شهري على الإطلاق في أول شهر كامل من الإغلاق.

ويتوقع صندوق النقد الدولي (IMF) انخفاضات كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2020 ككل، وانخفاض غير عادي بنسبة 5.9 في المئة للولايات المتحدة و6.5 في المئة لبريطانيا.

وفي الواقع يقدر صندوق النقد الدولي أن الاقتصاد العالمي بأكمله سينكمش بنسبة 3 في المئة هذا العام، مما يجعله أسوأ ركود منذ الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي.

في ظل هذه المعطيات فإن تأثير الركود الاقتصادي على الأفراد سيكون أشد خطورة من خلال فقدان الكثير من الأشخاص لوظائفهم أو يجدون صعوبة في تأمين فرص وترقيات جديدة، وتصبح الفرص المتاحة أمام الخريجين ومغادري مقاعد الدراسة الذين يبحثون عن وظيفتهم الأولى أقل.

وبالنسبة لأولئك الذين يبقون في العمل قد تفوتهم زيادة الأجور، أو يضطرون إلى العمل لساعات أطول أو قبول تخفيضات في الأجور.

كل ذلك سينعكس على ارتفاع نسبة البطالة خلال فترة الصيف لذلك، فإن ألم الركود لا يتم الشعور به بشكل متساوٍ في جميع شرائح المجتمع ويمكن أن يتفاقم عدم المساواة، فمتلقي الإعانات أو العاملين في القطاع العام هم الأكثر عرضة.

أمين عام جمعية المحاسبين القانونيين اليمنيين: تطبيق معيار الأدوات المالية سيزيد ثقة المودعين في البنوك اليمنية..

اليمن بدأت تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة في القطاع الخاص

أكد الأستاذ ماجد محمد القوسي- أمين عام جمعية المحاسبين اليمنيين، ورئيس لجنة الطعن الضريبي للضرائب على كبار المكلفين، أن تطبيق المعيار التاسع، معيار الأدوات المالية، سيزيد ثقة المودعين في البنوك اليمنية؛ لأنها توفر ضمانات أكثر وحماية أوفر لأموال المودعين من السابق.

وتطرق في حوار خاص مع مجلة المصارف ،إلى عدد من المواضيع المهمة، ذات الصلة بالعمل المصرفي والاقتصادي.

أجرى الحوار- قائد رمادة

الأستاذ ماجد محمد القوسي

ماهي المتطلبات الجديدة، التي فرضها المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9 على القطاع المصرفي باليمن؟

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي في يوليو عام 2014 الصيغة النهائية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 والمتعلّق بالأدوات المالية والمخصصات المالية، وهذا المعيار سيحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم 39 المتعلق بالأدوات المالية من حيث الإثبات والقياس.

ويقدم المعيار متطلبات جديدة للتصنيف والقياس والاضمحلال ومحاسبة التحوط، والمعيار الدولي الجديد كان إلزامياً التطبيق عام 2018 مع السماح بالتطبيق المبكر.

كما يجب تطبيقه بأثر رجعي، ولكن معلومات المقارنة غير إلزامية، ويمكن القول بشكل عام إن هذا المعيار جاء استجابة لدروس الأزمة المالية العالمية، التي حدثت في العام 2008، حيث اتضح أن أحد أسباب امتداد أمد الأزمة هو التأخر في الاعتراف بخسائر الديون، إذ كان يتم الاعتراف بالخسائر حين تحققها، أما المعيار الجديد فإنه يتطلب احتساب مخصصات للديون بناء على التوقعات بحدوث تعثر أو عدم الدفع من جانب المقترض.

ومن المعروف سابقاً أن البنوك اليمنية كانت تحتسب نوعين من المخصصات..

- الأول محدد وموجه لمقابلة حسابات متعثرة بعينها ويتفاوت حجم المخصصات بناء على حجم تعثر الحساب.
- والنوع الثاني هو المخصصات العامة التي تغطي كل الاحتمالات لمجموعة محفظة التمويل، وصحيح أن البنك المركزي اليمني سبق بإجراءاته تشدد المعيار منذ اكثر من ثلاث سنوات في بناء المخصصات العامة كاحتياط للعوامل غير المتوقعة ما يعني ان هذه الاجراءات الصادرة عن البنك المركزي اليمني، على كافة البنوك والمصارف باتت تقترب من تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9 ولكن في شكلٍ غير مباشر، لكن المعيار الجديد هو أكثر تحديداً ووضوحاً في هذا المجال.

ما هي الفوائد التي ستجنيها البنوك من تطبيق هذا المعيار؟

إن تطبيق هذا المعيار سوف يؤثر تأثيراً مباشراً على الودائع والقروض حيث سيزيد ثقة المودعين في البنوك اليمنية من جهة لأنها توفر ضمانات اكثر وحماية اوفر لأموال المودعين من السابق.

وأما من ناحية القروض فإن المعيار سيؤدي إلى دراسة سليمة للملائمة الائتمانية للمقترضين وهذا سيوفر حماية أكبر للبنوك من أية مخاطر تتعلق بعدم وفاء المقترضين بالتزاماتهم المالية تجاه البنك، كما أن تطبيق هذا المعيار سيكون له أثر كبير على إعادة تقييم الأدوات المالية بالقيمة العادلة واحتساب المخصصات الائتمانية وانعكاساتها على الميزانية الختامية للبنوك، حيث إن المعيار أعلاه سيسهم في إدخال مفاهيم أوسع وأشمل في ادارة المخاطر الائتمانية في البنوك وهذا بدوره يتطلب وجود اجراءات حوكمة سليمة لدى البنوك لضمان تحقيق التطبيق السليم للمعيار.

ما هي المعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة؟

تم إنشاء مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي ومجلس معايير المحاسبة الدولية في العام 2001 وهذه المؤسسة هي جزء من الاتحاد الدولي للمحاسبين والذي يقوم بإصدار وتحديث كافة المعايير الدولية المتعلقة بالمحاسبة والمراجعة والأخلاق المهنية ومعايير رقابة جودة الأداء والمعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام والمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت المتوسطة وصغيرة الحجم وهناك اكثر من 190 دولة حول العالم تتبنى وتطبق تلك المعايير.

ما هو الهدف من تلك المعايير؟

تهدف تلك المعايير إلى تحقيق الكثير من الاهداف والمتمثلة في ادخال مفهوم الشفافية عن طريق تحسين قابلية المقارنة الدولية للمعلومات المالية وتحسين جودتها.

وكذلك تقوية مفهوم المسائلة عن طريق تضييق فجوة المعلومات بين أصحاب رؤوس الأموال والجهات الحكومية والمستثمرين حيث توفر تلك المعايير المعلومات اللازمة لمسائلة الإدارة.

- بالإضافة الى المساهمة في الفاعلية الاقتصادية عن طريق مساعدة المستثمرين في التعرف على الفرص والمخاطر في جميع أنحاء العالم.

هل يتم تطبيق هذه المعايير في اليمن؟

إيماناً منا كمهنيين بأهمية تبني وتطبيق هذه المعايير ووفقاً للأهداف التي ذكرناها أعلاه كان لزاما علينا السعي لتحقيق هذه الغاية؛ فسعت الجمعية من سنوات كثيرة، وخلال الهيئات الإدارية السابقة، لتبني وتطبيق هذه المعايير بشكل رسمي، إلى أن استطاعت الجمعية بتعاون كبير من وزارة الصناعة والتجارة ووزارة المالية بالحصول على قرار مجلس الوزراء رقم 16 لسنة 2020 بتبني وتطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة في القطاع الخاص في الجمهورية اليمنية، ابتداء من يناير 2020؛ لتدخل اليمن مرحلة جديدة من التطوير والنهوض المهني، الذي سينعكس على التعليم الجامعي والأكاديمي والمهني خلال السنوات القادمة وسيعجل بانضمام اليمن للاتحاد الدولي للمحاسبين لتكون عضوا مساهما في تطوير عجلة البناء الاقتصادي والمالي في اليمن.

ماهي المشاكل والتحديات التي تواجه مهنة المحاسبة والمراجعة في اليمن وماهي الحلول الممكنة من وجهة نظركم؟

إن مهنة تدقيق ومراجعة الحسابات في اليمن تعاني من الكثير من المشكلات نستطيع تحديد أهمها كما يلي:

- مشكلات متعلقة بمهنة المحاسبة.
- عدم وجود تشريع ملزم للشركات التجارية بالحوكمة وفصل الملكية عن الإدارة
- عدم وجود سوق أوراق مالية في اليمن؛ أدى إلى ضبابية العمل المحاسبي وعدم توحيد التقارير المالية.
- عدم تحديث مناهج العمل الجامعي بمتطلبات معايير التعليم المهني الدولية .
- التركيز على الدراسات الأكاديمية ودعمها من

> **تطبيق المعيار الدولي سوف يؤثر تأثيراً مباشراً على الودائع والقروض حيث سيزيد ثقة المودعين في البنوك اليمنية لأنها توفر ضمانات اكثر وحماية أوفر لأموال المودعين من السابق**

قبل الدولة أكثر من الدراسات والشهادات المهنية .

– عدم توافق كثير من الأنظمة المحاسبية المعمول بها في الشركات اليمنية مع متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية.

– مشكلات متعلقة بمهنة التدقيق

– عدم وجود التشريعات التي تلزم الشركات المتوسطة الحجم بمسك سجلات منتظمة وتقديم تقارير مالية مدققة.

– التنافس غير الأخلاقي بين مدققي الحسابات.

والتباين الكبير بين أعمال مدقق الحسابات، وفق معايير التدقيق الدولية والمتطلبات القانونية مثل الضرائب والزكاة؛ وهذا بدوره يخرج المدقق من طبيعة عمله وفق المعايير إلى العمل وفق متطلبات الجهات المعينة له.

– وعدم وجود برامج آلية لإدارة وترتيب وتوثيق أعمال التدقيق في مكاتب التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق مما يشتت من الرؤى والتفسيرات لمتطلبات المعايير وما تم إنجازه فعلا.

ما هي الحلول برأيكم؟

تتمثل أهم الحلول المقترحة لزيادة فاعلية مهنة المحاسبة والمراجعة في اليمن في الآتي :

– متابعة واستكمال كافة متطلبات الانضمام للاتحاد الدولي للمحاسبين.

– تحديث وتطوير النظام الأساسي لجمعية المحاسبين القانونيين اليمنيين، وخارطة التعليم الجامعي والأكاديمي بما يتوافق ومتطلبات معايير التعليم المهني الدولية .

– وضع أطر ومقترحات حول التغلب على مشاكل التمويل فيما يتعلق بمواضيع تطوير المحاسبة والمراجعة.

– إنشاء بنك المعلومات والتواصل المهني؛ حيث يرتكز على أهم وأحدث ما توصل إليه العلم في مجال المحاسبة أو المراجعة تستند إليه الجامعات والمعاهد والجمعيات المهنية عند القيام بأية فعاليات أو قرارات مهنية.

– وضع آلية مناسبة لتوفير حشد أو التزام وطني للتعريف بأهمية دور مهنتي المحاسبة والمراجعة كونها صمام أمان للاقتصاد الوطني.

– تطوير وإنشاء أكاديميات ومعاهد مهنية؛ تعمل على تأهيل المحاسب والمراجع اليمني بالشهادات المهنية الدولية والخبرات العملية في شتى المجالات المهني

– تحديث وتطوير كافة القوانين ذات الصلة بالمحاسبة والمراجعة.

فرصة للتقييم

نبيل علي العابد *

«انعكس انتشار فيروس كورونا على النمو الاقتصادي والطلب العالمي من النفط، بل إن انتشار هذا الوباء أثر بالسلب على معنويات المستثمرين، وهو ما دفع الكثير منهم إلى التوجه نحو الأصول الآمنة، على غرار الذهب، التي ينظر إليها كملاذ آمن للتحوط في أوقات الأزمات (1).

والقطاع البنكي يتميز بامتلاك رؤوس أموال ضخمة وسيولة كبيرة تمكنه من مواجهة الاضطرابات الاقتصادية، إلا أن الأزمة تسببت بإنخفاض كبير في الأرباح لم يشهده القطاع من قبل، إضافة إلى أن الضغوط على تخفيف الأرباح يمكن أن تكشف عن نقاط ضعف هيكلية في نماذج الأعمال لبعض البنوك، ومن المتوقع تحقيق بعض البنوك عوائد متدنية أقل من المستهدفة.

وفي سيناريو الركود العالمي العميق المتشائم، الذي سيمتد لمدة عام على الأقل، ستواجه البنوك انخفاضاً في إيرادات وخسائر ائتمانية عالية، وفي منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي سيكون مضاعفاً، بسبب انخفاض أسعار النفط، الذي سيؤدي إلى انكماش في الناتج المحلي، وبالتالي سيرتفع معدل تخلف الشركات عن السداد المالي وتكاليف المخاطر مضاعفة بواقع 200%(2).

والبنوك ستتحوط بقوة ضد فيروس كورونا، أو فيروسات أخرى، أو كوارث غير متوقعة، التي تحصد الأرواح، برفع مخصصاتها خلال الشهور المقبلة، التي قد تؤثر على أرباحها مستقبلا، لتوقف كثير من القطاعات.

والبنك المركزي يساند البنوك العاملة في القطاع المصرفي بقوة كون رفع المخصصات هو الطريق الأمثل أمام البنوك، للوقوف بقوة ضد التعثر المرتقب (3).

والبنوك أياً كان نظامها، تجارياً أو إسلامياً أو خدمياً أو نوعياً، الأكثر تأثيراً من الجائحة وكانت خسائرها ملموسة طالت عملاءهم، وبالتالي التأثير المباشر على أهم أهدافها (الربحية – السيولة – الأمان – التوسع)، وللبنوك إدارات عملت وتعمل لمواجهة المخاطر، ووضعت الوسائل لمواجهة تلك المخاطر، ولو للحد الأدنى للبقاء، كل بنك في آخر مركز وصل إليه بين البنوك، وكل له سياسته وإدارته.

والعملاء هم أهم أعمدة البنوك، وكلما زاد عدد العملاء، المعتمدين على تمويلات واستثمار، قلت المخاطر، وبطبيعة الحال فإن العميل الجيد لديه رؤية مستقبلية، لمواجهة الكوارث والطوارئ، المتوقعة وغير المتوقعة، كونه يعمل على المحافظة على بقائه في سوق المنافسة، أو الخروج بأقل الخسائر، التي تجعله يزاول عمله، أو تمويل نشاط جديد وفقاً لمتطلبات السوق، والنظرة الثاقبة للربحية والاستمرارية، ومن هنا فإن الكوارث، أياً كان نوعها، قد تكون سبباً لمراجعة علاقتها مع عملائهم، بما يحد من أي مخاطر جديدة قد تنتج مستقبلا، بغرض الوصول إلى وضع آمن من تلك العلاقة.

ووقوع الكوارث والصدمات فرصة للتقييم للعميل ونشاطه، والتقييم هو بيان قيمة الشيء، بيان وضع العميل ونشاطه وفقاً لمعايير محددة، وهو أداة من أدوات الإدارة الاستراتيجية، ويمثل المرحلة ما قبل الأخيرة لتحديد مستوى العميل ونشاطه للتنبوء بمستقبل العلاقة بالإيجابية أو السلبية.

ويهدف التقييم إلى:

– منح الائتمان الجيد على أسس موضوعية ومتابعة استمرارية جودته.

– الرقابة على جودة المحفظة وتحديد استراتيجية التعامل مع المخاطر المستقبلية للمحفظة .

– تحديد الأنشطة الاقتصادية المستهدفة بالتوسع الائتماني فيها، وتلك المطلوب تقليص الائتمان الموجه إليها.

– تسعير التمويل تأسيساً على العلاقة بين العائد والمخاطرة.

– وضع أساس هام لتحديد السلطات التقديرية في مجال منح الائتمان.

أولا: تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء:

– يتم التعرف على المخاطر الائتمانية للعميل من خلال تحليل عناصر الجدارة الائتمانية الخاصة به، التي تم تبويبها إلى عوامل مالية وأخرى غير مالية.

– وبالنسبة للعوامل المالية، فيتم التعرف عليها من خلال مؤشرات مالية مثل مؤشرات السيولة، الهيكل التمويلي، كفاءة النشاط، نسب الربحية، نسب النمو.

– أما بالنسبة للعوامل غير المالية، فتتمثل في عوامل تخص المشروع وإدارته، الاستعلام، الزيارة الميدانية، طبيعة العملية المطلوب تمويلها، ومدى توافر مدخلات للمشروع محليا وقدرته على المنافسة، بالإضافة، إلى المعاملات مع الجهاز المصرفي بما فيها البنك، وكذا الموقف مع الجهات السيادية، والضمانات المقابلة للتسهيلات والممتلكات الأخرى للعميل، ومخاطر التسهيل والأجل..... الخ.

ثانيا: تقييم مخاطر النشاط الاقتصادي:

– يتم التعرف على المخاطر عبر معايير تصنيف أساسية للأنشطة المختلفة أهمها:

– أهمية النشاط الاقتصادي على المستوى القومي.

– المساندة الحكومية.

– معدلات الطلب على مخرجات النشاط، محلي أو خارجي.

– معدلات الربحية للنشاط.

– التأثر بالتكنولوجيا الحديثة.

– توافر مدخلات النشاط محلياً.

– درجة المنافسة في هذا النشاط.

– مدى استقرار القوانين واللوائح الحاكمة للنشاط الاقتصادي.

– الاعتماد على أنشطة أخرى.

– سهولة الدخول في النشاط وضخامة التكاليف الاستثمارية المطلوبة.

– معدلات الإفلاس في النشاط الاقتصادي.

– سابقة تجارب للبنك في النشاط.

والله الموفق..

* مدير إدارة المتابعة والتعاملات الخاصة – كاك بنك

المراجـــع:

1. صحافة في جامعة البحرين-ابرار شكري-مجلة الوطن الخليجية.

2. تقرير شركة اوليفر وايمان بالتعاون مع مؤسسة مورغان ستانلي

3. مجلة المال – مصرية – اقتصادية- يومية.

شركة يمنتراك المحدودة

يمنتراك
أدرك المستقبل

تتبع المركبات

عبر الأقمار الإصطناعية

- تحديد موقع السيارة ومسارها
- تنبيهات السرعات وزر الطوارئ
- إيقاف محرك السيارة عن بعد
- خرائط رقمية وصور جوية
- تقارير المسافات والسرعات
- خدمات مرخصة وخبرة طويلة
- تتبع عبر الموبايل أو اللابتوب
- اجهزة اوروبية وامريكية متينة

حلول مبتكرة .. وخدمات اثبتت جدارتها

خدمة عملاء على مدار الساعة: 774400066

تضم المنظومة تنبيهات متعددة يمكن إستلامها على شكل رسائل نصية قصيرة SMS، أو بريد إلكتروني، بالإضافة إلى الإحتفاظ بتفاصيلها في المنظومة وأهم هذه التنبيهات:

- تجاوز السرعة
- زر الإستغاثة/الطوارئ
- الإصطدام
- التسارع المفاجئ
- فصل البطارية
- التسارع والوقوف المفاجئ
- تشغيل وإطفاء المحرك
- الوصول إلى الأهداف
- الدخول والخروج من وإلى المناطق الجغرافية
- العبث أو التشويش

وغيرها الكثير

تقارير آلية متعددة

تضم المنظومة العديد من التقارير التي يمكن إستعراضها أو تصديرها للإحتفاظ بها وتصفحها في أي وقت لاحق،

ومنها :

- تقرير المواقع الذي تحتوي على عناوين ومواقع حركة المركبات بشكل مفصل او ملخص
- تقرير الرحلات و المسافات المقطوعة.
- تقرير التنبيهات
- تقرير استهلاك الوقود
- تقرير الأهداف التي تم زيارتها

Yemen Track L.L.C. Technology City, TV. St, Sana'a 01/329932 01/329933 773633391 info@yementrack.com.ye

www.yementrack.com.ye Search

Android iOS

عالم اليوم أكثر ترابطًا من أي وقت مضى. ومع ذلك، فإن الترابط المتزايد أدى الى تزايد مخاطر السرقة والاحتيال والإساءة. ومع تزايد اعتماد الأشخاص حول العالم على التكنولوجيا الحديثة، أصبحوا أكثر عرضة للهجمات الإلكترونية مثل اختراق أمن الشركات، والتصيّد الاحتيالي، وممارسة الابتزاز والنصب والاحتيال عبر وسائل التواصل الاجتماعي. ويلاحظ أن الفضاء السيبراني والبنية التحتية الأساسية له عرضة لمجموعة واسعة من المخاطر الناجمة عن التهديدات والمخاطر المادية الالكترونية. إذ تستغل الجهات الفاعلة ألكترونيا وكذلك الدول القومية نقاط الضعف لدى خصومها لسرقة المعلومات والأموال وتطوير القدرات لتعطيل وتدمير أو فقط تهديد قدرة دولة الخصم على تلبية الخدمات الأساسية. كما أن هناك مجموعة من الجرائم التقليدية تُرتكب الآن عبر الفضاء السيبراني، ويشمل ذلك الاحتيال المصرفي والمالي، وانتهاكات الملكية الفكرية، وجرائم أخرى، وكلها لها عواقب أنسانية واقتصادية وقانونية كبيرة. ويعد الأمن السيبراني مكونًا حيويًا في البنية التحتية لكل شركة. يعتمد النجاح على قدرة الشركة على حماية المعلومات الخاصة بها وبيانات العملاء من أولئك الذين يسيئون استخدامها. بغض النظر عن الحجم أو النطاق أو الصناعة.

الأمن السيبراني.. ماهيته وأهميته

أ. م. د. عبدالقادر محمد العبادي *

ما هو الامن السيبراني

يُعرَّف الأمن السيبراني، على النحو المحدد في التوصية ITU-T X.1205، بأنه مجموعة الأدوات والسياسات والمفاهيم الأمنية والضمانات الأمنية والمبادئ التوجيهية ونُهُج إدارة المخاطر والإجراءات والتدريب وأفضل الممارسات وسبل الضمان والتكنولوجيات التي يمكن استخدامها في حماية البيئة السيبرانية والمنظمة وأصول العملاء. وتشمل المنظمة وأصول العملاء تجهيزات الحواسيب الموصولة، والموظفين، والبنية التحتية، والتطبيقات، والخدمات، وأنظمة الاتصالات، والحصيلة الكلية للمعلومات المرسلة و/أو المخزنة في البيئة السيبرانية. ومن شأن خدمات الأمن السيبراني كفالة تحقيق والحفاظ على الخواص الأمنية للمنظمات وأصول العملاء إزاء المخاطر الأمنية ذات الصلة في البيئة السيبرانية. وتتألف الأهداف العامة للأمن من 1) التوافر،2) السلامة، والتي قد تشمل الأصالة وعدم التنصل، 3) والموثوقية.

مفاهيم أساسية

هناك العديد من المفاهيم المرتبطة بالأمن السيبراني، ومن أهمها ما يلي:

الفضاء السيبراني: يعرف بأنه فضاء التواصل المشكّل من خلال الربط البيني العالمي لمعدات المعالجة الآلية للبيانات الرقمية. فهو بيئة تفاعلية حديثة، تشمل عناصر مادية وغير مادية، مكوّن من مجموعة من الأجهزة الرقمية، وأنظمة الشبكات والبرمجيات، والمستخدمين سواء مشغلين أو مستعملين.

الردع السيبراني: يُعرف بأنه «منع الأعمال الضارة ضد الأصول الوطنية في الفضاء والأصول التي تدعم العمليات الفضائية.

الهجمات السيبرانية: يمكن تعريفها بكونها: فعلاً يقوّض من قدرات ووظائف شبكة الكمبيوتر لغرض قومي أو سياسي، من خلال استغلال نقطة ضعف معينة تُمكّن المهاجم من التلاعب بالنظام.

الجريمة السيبرانية: هي مجموعة الأفعال والأعمال غير القانونية التي تتم عبر معدات أو أجهزة إلكترونية أو شبكة الإنترنت أو تبث عبرها محتوياتها، وهي ذلك النوع من الجرائم التي تتطلب الإلمام الخاص بتقنيات الحاسب الآلي ونظم المعلومات لارتكابها أو التحقيق فيها ومقاضاة فاعليها. فهي الجريمة المتصلة باستخدام الكمبيوتر، أي تصرف غير قانوني، يرتكب باستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات.

القوة السيبرانية: نعرّف بأنها «القدرة على الحصول على النتائج المرجوة من خلال استخدام مصادر المعلومات المرتبطة بالفضاء السيبراني، أي أنها القدرة على استخدام الفضاء السيبراني لإيجاد مزايا للدولة، والتأثير على الأحداث المتعلقة بالبيئات التشغيلية الأخرى وذلك عبر أدوات سيبرانية.

أهمية الأمن السيبراني وخصائصه

يعد الهدف الأسمى للأمن السيبراني هو القدرة على مقاومة التهديدات المتعمدة وغير المتعمدة والاستجابة والتعافي، وبالتالي التحرر من الخطر أو الأضرار الناجمة عن تعطيل أو إتلاف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو بسبب إساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويتطلب حماية الشبكات وأجهزة الكمبيوتر، والبرامج والبيانات من الهجوم أو الضرر أو الوصول غير المصرح به، ونتيجة لأهمية الأمن السيبراني في واقع مجتمعات اليوم فقد جعلته العديد من الدول على رأس أولوياتها، خاصة بعد الحروب الإلكترونية التي بدأت تظهر تجلياتها بين بعض الدول الكبرى، في إشارة صريحة إلى نهاية الحروب التقليدية التي كانت تستخدم فيها الأسلحة الثقيلة، والإعلان عن بداية حروب جديدة هي الحروب الإلكترونية. ففي عالمنا المترابط بواسطة الشبكة، يستفيد الجميع من

الردع السيبراني: يُعرف بأنه «منع الأعمال الضارة ضد الأصول الوطنية في الفضاء والأصول التي تدعم العمليات الفضائية

برامج الدفاع السيبراني. فمثلاً على المستوى الفردي يمكن أن يؤدي هجوم الأمن السيبراني إلى سرقة الهوية أو محاولات الابتزاز أو فقدان البيانات المهمة مثل الصور العائلية كما تعتمد المجتمعات على البنية التحتية الحيوية مثل محطات الطاقة والمستشفيات وشركات الخدمات المالية لذا فإن تأمين هذه المنظمات وغيرها أمر ضروري للحفاظ على عمل مجتمعنا بطريقة آمنة وطبيعية.

نهج الأمن السيبراني

ينتهج الأمن السيبراني الناجح نهجاً معيناً يتكون عادة من طبقات متعددة للحماية تنتشر في أجهزة الكمبيوتر أو الشبكات أو البرامج أو البيانات التي ينوي المرء الحفاظ على سلامتها و في أي منظمة يجب على المستخدمين والعمليات والتكنولوجيا أن يكملوا بعضهم بعضاً ويتكاتفوا لإنشاء دفاع فعال من الهجمات السيبرانية. فمثلا فيما يتعلق بالمستخدمين .. يجب على المستخدمين فهم مبادئ أمان البيانات الأساسية والامتثال لها مثل اختيار كلمات مرور قوية ، والحذر من المرفقات ذات المصدر المجهول في البريد الإلكتروني ، والحرص على عمل النسخ الاحتياطي للبيانات. وفيما يتعلق بالتكنولوجيا .. تعد التكنولوجيا ضرورة ملحة لمنح المنظمات والأفراد أدوات الحماية اللازمة من الهجمات السيبرانية. هناك ثلاثة كيانات رئيسية يجب أن تتم حمايتها : -أجهزة الكمبيوتر والأجهزة الذكية والراوترات -الشبكات -السحابة الالكترونية . وتتضمن التقنية الشائعة المستخدمة لحماية هذه الكيانات جدران الحماية ، تصفية MALWARE ، DNS، وبرامج مكافحة الفيروسات ، وحلول مقترحة لأمان البريد الإلكتروني ... الخ.

* عميد كلية الحاسبات وتكنولوجيا المعلومات بجامعة العلوم والتكنولوجيا

جمعيـــة البنـــوك اليمنيـــة

قائمـــة بالبنوك العاملة في اليمن

محدثة في ١ يناير ٢٠٢٠

(الترتيب بحسب سنة تأسيس كل مجموعة)

م	البنك	النوع	الملكية	الجنسية	سنة التأسيس
01	البنك المركزي اليمني		حكومي	يمني	1971م

البنوك التجارية التقليدية

م	البنك	النوع	الملكية	الجنسية	سنة التأسيس
01	البنك اليمني للإنشاء والتعمير	تجاري	مختلط	يمني	1962م
02	البنك الأهلي اليمني	تجاري	حكومي	يمني	1969م
03	يونايتد بنك لمتد	تجاري	خاص	فرع لبنك أجنبي- باكستاني	1971م
04	البنك العربي المحدود	تجاري	خاص	فرع لبنك أجنبي- أردني	1972م
05	بنك اليمن والكويت	تجاري	خاص	يمني	1979م
06	بنك اليمن الدولي	تجاري	خاص	يمني	1980م
07	مصرف الرافدين	تجاري	حكومي	فرع لبنك أجنبي- عراقي	1982م
08	بنك التسليف التعاوني والزراعي	تجاري	حكومي	يمني	1982م
09	البنك التجاري اليمني	تجاري	خاص	يمني	1993م
10	بنك اليمن والخليج	تجاري	خاص	يمني	2001م
11	بنك قطر الوطني	تجاري	حكومي	فرع لبنك أجنبي- قطري	2007م

البنوك الإسلامية

م	البنك	النوع	الملكية	الجنسية	سنة التأسيس
01	البنك الإسلامي اليمني للتمويل والاستثمار	إسلامي	خاص	يمني	1995م
02	بنك التضامن	إسلامي	خاص	يمني	1996م
03	بنك سبأ الإسلامي	إسلامي	خاص	يمني	1997م
04	مصرف اليمن البحرين الشامل	إسلامي	خاص	يمني	2002م
05	بنك الكريمي الإسلامي	إسلامي	خاص	يمني	2010م

الفروع الإسلامية

م	البنك	النوع	الملكية	الجنسية	سنة التأسيس
01	كاك بنك الإسلامي	فرع إسلامي	حكومي	يمني	2010م
02	بنك اليمن والكويت(الإسلامي)	فرع إسلامي	خاص	يمني	2010م
03	البنك اليمني للإنشاء والتعمير(الإسلامي)	فرع إسلامي	مختلط	يمني	2014
04	البنك الأهلي اليمني(الإسلامي)	فرع إسلامي	حكومي	يمني	2017م

البنوك المتخصصة

م	البنك	النوع	الملكية	الجنسية	سنة التأسيس
01	بنك التسليف للإسكان	متخصص	حكومي	يمني	1977م
02	بنك الأمل للتمويل الأصغر	متخصص	مختلط	يمني	2008م

خدمات قطاع الأعمال

خدمات الوصلات التراسلية

خدمة القنوات التراسلية TDM (E1 , E3 , DS3)

خدمة يحصل بموجبها العميل على سعة تراسلية ثابتة بين نقطتين ثابتتين عبر شبكة المؤسسة ومن خلال مواقع مراكز التراسل التابعة لها وذلك بين موقعين خاصين بالعميل نفسه أو بين موقعين لاثنين من العملاء.

الربط الشبكي عبر الإيثرنت Dedicated Ethernet Connectivity (point to multi point, any to any, multi point to multi point)

خدمة تمنح المشترك امكانية ربط موقعين أو عدة مواقع إلى موقع رئيسي واحد أو أكثر ، وربط المواقع ببعضها، أو الارتباط بجهة أخرى تربطها بها علاقة عمل لتوفير بيئة مناسبة لتبادل المعلومات ونقل البيانات بكفاءة وسرية عالية وتقدم بسرعات تبدا من 128Kb/s وتصل الى 1G، كما تتيح للمشترك امكانية بناء شبكته الخاصة وفق احتياجاته ، وذلك عبر شبكة تراسل المعطيات الوطنية IP/MPLS التابعة للمؤسسة العامة للاتصالات .

خدمة تأجير القنوات التراسلية عبر السعات الفضائية

خدمة يتمكن من خلالها العميل من الحصول على سعة تراسلية ثابتة للربط بين ماوقعة في المناطق النائية من خلال محطات Vsat التابعة للمؤسسة والمرتبطة عبر الأقمار الصناعية.

خدمات الاستضافة والانترنت

خدمة حجز اسم النطاق Domain Name Service

خدمة ويب تمنح اسم نطاق اليمن(ye.) للموقع الالكتروني الخاص بالجهة المستفيدة على شبكة الانترنت،لتعزيز الهوية الوطنية عند التواصل الخارجي وسهولة الوصول الى المعلومات من أي مكان في العالم

خدمة تأجير السيرفرات الافتراضية VPS

عبارة عن سيرفر افتراضي محجوز بالكامل للعميل يستأجره ويستطيع التحكم به عن بعد، ويتمتع بذاكرة كبيرة وسرعة اتصال عالية بالإنترنت وخصائص مميزة لا تتوفر في الاستضافة المشتركة.

خدمة استضافة المواقع Web Hosting

خدمة تقوم المؤسسة بموجبها باستضافة موقع العميل على سيرفراتها وحواسيبها بحيث يتمكن زوار هذا الموقع من تصفحه بسهوله.

خدمة Colocation services

تمكن العملاء من استئجار مساحة لتركيب وتشغيل البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات (السيرفرات) الخاصة بهم في مركز مصمم يوفر الامان وحماية كبيرة للبيانات ودعم فني 24/7 .

خط الانترنت المخصص الفائق السرعة الـ LEASED LINE

هي خدمة النفاذ المخصص للانترنت فائق السرعة Dedicated Internet Access (DIA) عبر الخطوط المؤجرة Leased Line ، تخصص فيه سرعة ثابتة للمشترك بشكل عام ، وتوفر الخدمة سرعات تماثلية (متساوية) في رفع البيانات(upload) والتحميل (Download) ، ويتم تقديمها عبر شبكة MPLS بسرعات متعددة تصل الى 10Gb/s.

خدمة الإنترنت عبر الألياف الضوئية

هي خدمة النفاذ الى الانترنت عريض النطاق عبر خطوط الالياف الضوئية (fiber) توفر سرعة وجودة عالية في تصفح الانترنت ، وتعتبر مناسبة لقطاع الاعمال الصغيرة والمتوسطة.

خدمة زاجل نت عبر تقنية الواي ماكس Wi-Max

هي خدمة النفاذ إلى الإنترنت عريض النطاق اللاسلكي بسرعات تصل إلى 4MB/s باستخدام طرفيات Indoor أو Outdoors وتتيح المؤسسة هذه الخدمة في باقات مختلفة السعات وبحسب ما يلبي احتياجات المشترك.

خدمة سوبر نت ADSL

خدمة انترنت عريض النطاق عالية السرعة تستهدف ذوي الاستخدام العالي للإنترنت مثل (الشركات والجهات الحكومية والمنظمات.

خدمات تشارك البنية التحتية

خدمة تأجير مساحات

تأجير مساحات للتجهيزات في إطار المساحات الخاصة بالمؤسسة أو تحت إدارتها.

خدمة بيع طاقة كهربائية

بيع طاقة كهربائية لتجهيزات العملاء من خلال الشبكة العمومية حال توفرها أو تلك التي تنتجها مولدات المؤسسة وبنوعيها تيار مستمر أو متردد(AC or DC)

خدمات أخرى

خدمة الرقم المجاني(××××800):

هي خدمة تسمح للمشترك في الشبكة الثابتة أو يمن موبايل بالاتصال مجاناً بمستخدم ذلك الرقم على ان يتحمل مستخدم الرقم المجاني رسوم تلك المكالمات.

خدمة PRI

هي خدمة تتيح للمشترك النهائي نقل وتبادل تطبيقات الصوت والبيانات والفيديو معاً بين موقع أو مواقع المشترك النهائي وسنترال المؤسسة المقدم للخدمة من خلال استخدام 30 قناة صوتية في نفس الوقت.

خدمة التحويلات (PABX)

هي خدمة تتيح للمشترك بتكوين سنترال داخلي مصغر خاص به تسمح لكافة خطوط الهاتف الداخلية المرتبطة عبر هذا السنترال المصغر بتقاسم خطوط الاتصال الخارجي مما يتيح للمشترك الربط بين كافة خطوطه الداخلية دون الحاجة لاستخدام الخطوط الخارجية.

خدمة العملاء 8000000 مجاناً
www.ptc.gov.ye
yemen.net.ye
YemenTelecom

الاتصالات اليمنية Yemen Telecom
YemenNet The Gateway of Yemen

مع نقاط البيع

إستغني عن حمل النقود

وتسوق بإبتسامة

بنك اليمن الدولي

INTERNATIONAL BANK OF YEMEN

هدفنـــا واحـــد